



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى لمجلس الأمة الثاني عشر
المنعقدة في ٢٧ / ذو القعدة / ١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/٥/٨ ميلادية .

العدد (٦)

الجلد (٣١)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

٤

- ١ - اقرار محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - الاجازات والاعتذارات .
 - أ - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عارف البطانية .
 - ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب سميح الفرح .
 - ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب هاني حجازين .
 - د - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عبد العزيز جبر .
 - هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ضيف الله المومني .

مجلس النواب

٢٠

السيد عبد المنعم ابو زنت : عدم اقرار
المسجل بادل عن السلع ، عن تستعمل للتجاوز ،
بالسلع .
دولة رئيس المجلس : اذا ترفع الجلسة .

المادة باكملها ؟
موافقه مع التعديلات .
الشيخ عبد المنعم

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

امين عام مجلس الأمة بالوكالة
الدكتور حسين ابو عرابي

هكذا من المأهول

كلنا من الشعب

الصفحة

- ٣ - استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ والمتضمن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ .
ابتداءً من المادة (٣٥) .
(القرار موزع في جدول أعمال الجلسة الأولى) .
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
عُينت يوم الأربعاء القادم ١٩٩٤/٥/١١ الساعة العاشرة صباحاً .
- وقائع العدد .

٩٦

محضر الجلسة

محضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٥/٨ م ٣

- ٦ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .
- ٧ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .
- ٨ - معالي السيد احمد العقابلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٩ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٠ - معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .
- ١١ - معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
- ١٢ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
- ١٣ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .
- ١٤ - معالي السيد ادب الهلسه : وزير النقل .
- ١٥ - معالي الدكتور فواز ابو الفهم : وزير دولة .
- ١٦ - معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .
- ١٧ - معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .
- ١٨ - معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .
- ١٩ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور :
- في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ١٩٩٤/٥/٨ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : د. عارف البطاينة ، السيد هاني حجازين ، السيد عبد العزيز جبر ، السيد ابراهيم شحده .
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : السيد ضيف الله المومني ، السيد سميح الفرح ، د. عبد المجيد الزعام .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : الدكتور صالح ارشيدات ، السيد توفيق كرشان ، د. راتب السعود .
- وحضر من الحكومة :
- ١ - دولة الدكتور عبد السلام الجبالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
- ٢ - معالي الدكتور معن ابو لوار : نائب رئيس الوزراء .
- ٣ - معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .
- ٤ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .
- ٥ - معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

هكذا من الله

وزير الأشغال العامة والإسكان .

وحضر من الأمانة العامة : د. حسين أبو عرابي ، علي الحسيبان ، محمد الرديني ، غسان النجدادي .

١ - افتتاح الجلسة :

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

١ - اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟ موافقة .

السيد الأمين العام :

٢ - الاجازات والاعتقالات :

أ - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عارف البطاينة .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب سمير الفرح .

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب هاني حجازين .

د - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عبد العزيز جبر .

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة

النائب ضيف الله المومني .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد الأمين العام :

٣ - استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ والمتضمن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ . ابتداء من المادة (٣٥) .

(القرار موزع في جدول اعمال الجلسة الأولى) .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة المالية .

السيد سعد هائل السرور :

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر اللجنة المالية .

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٥)

يعاقب على التهرب من الضريبة او الشروع فيه بما يلي :-

أ - غرامة جزائية لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على الف دينار للمرة الأولى .

ب - في حالة التكرار للمرة الثانية تضاعف الغرامة الجزائية المحكوم بها واذا تكرر ارتكاب الجرم بعد ذلك خلال سنة واحدة فللمحكمة ان تحكم اما بالغرامة

الجزائية بحددها الاعلى او بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بكلا العقوبتين .

ج - غرامة بمثابة تعويض مدني للدائرة لا تقل عن مثلي الضريبة المتهرب منها ولا تزيد على ثلاثة امثالها .

قرار اللجنة المالية

المادة (٣٥)

١ - شطب عبارة (والشروع فيه) الواردة في مطلع المادة .

٢ - الفقرة (أ) تعديل (خمسين ديناراً) لتصبح (مائتي دينار) .

٣ - الفقرة (ب) :

قررت اللجنة اعادة صياغتها على النحو التالي :

ب - في حالة التكرار للمرة الثانية تضاعف الغرامة الجزائية المحكوم بها واذا تكرر ارتكاب الجرم مرة اخرى بعد ذلك خلال سنة واحدة فللمحكمة أن تحكم بالغرامة الجزائية بثلاثة اضعاف حدها الأعلى .

٤ - قررت اللجنة اضافة فقرتين على النحو التالي :

ج - في حالة التكرار للمرة الرابعة للمحكمة ان تحكم بالغرامات بحددها الأعلى أو بالسجن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بكلا

العقوبتين .

د - غرامة بمثابة تعويض مدني للدائرة لا تقل عن مثلي الضريبة المتهرب منها ولا تزيد عن ثلاثة امثالها .

دولة رئيس المجلس : السيد احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

ارى ان ما جاء في مشروع القانون بالنسبة للحد الأدنى للعقوبة (٥٠) ديناراً ، والذي جاءت اللجنة بتعديله ، يبقى اكثر عدالة من المعدل (٢٠٠) دينار ، ماذا بشأن المتهرب من الضريبة اذا كان مقداره ، او المبلغ المتهرب منه (٢٠٠) دينار مثلاً ، نغرمه (٢٠٠) دينار ، ارى ان التدرج من (٥٠) الى (٢٠٠) والقاضي عندما يغرمه (٢٠٠) دينار او اكثر ارى ان يبقى على نص المشروع (أ) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة للفقرة (ب) ارى ان تضاف بعد كلمة حدها الاعلى : بالسجن لمدة لا تقل عن اربعة اشهر ولا تزيد عن ستة اشهر او بكلا العقوبتين .

ولا داعي للفقرة (ج) ان تبقى تنتظر

هكذا من الله على

حتى يكرر المخالف للمرة الرابعة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي نحن الآن في مرحلة الحديث عن اجراءات القانون وليس في صلبه ، وانا اعتقد ان اللجنة المالية الموقرة قد اصابتها لمسه من الحنان على المتهربين من الضريبة ، مظهرها هي رفعت الغرامة من (٥٠) ديناراً الى (٢٠٠) ، ولكنها شجعت المتهربين على ان يتهربوا مرات ثلاث كل عام من دفع هذه الضريبة ، لأنه في مشروع القانون ايضاً كان لطيفاً ، انا اعتقد ان التهرب الضريبي في اي دولة تحترم نفسها يحرمك من الحقوق السياسية ولا يكتفي بسجنك فقط ، اما ان نسكت عن مواطن يتهرب من ضرائب بالملايين وبالألوف وبمشراتها ثلاث مرات في السنة الواحدة ، ثم ان كرر ذلك للمرة الرابعة يعاقب بالسجن ، اعتقد انه منتهى الحنان ، فلذلك فاني اعتقد ان الحكم بالسجن ، يجب ان يكون عند التكرار للمرة الثانية فقط ، وهو اشد مما ذهب اليه الحكومة في مشروعها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

ليس دائماً كما يظن اذا شددت العقوبة

كانت رادعة ، احياناً ينتج عن تشديد العقوبة العكس ، وبخاصة في الامور المالية كلما شددت العقوبة ستحدث ردة فعل لدى المواطن ، وسوف يتفنن ويتشيطان في التحايل والتهرب ، وخير الامور اوسطها فلذلك في الفقرة (أ) من مادة (٣٥) ، غرامة جزائية لا تقل عن (٥٠) ديناراً ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار للمرة الأولى ، اقترح استبدال (الألف) بـ (مئة) دينار ، حتى يكون هناك تناسب بين الأدنى وبين الأعلى ، الأدنى (٥٠) والأعلى (١٠٠٠) ، فقرة (د) التي اقترحتها اللجنة المالية غرامة بمثابة تعويض مدني للدائرة لا تقل عن مثلي الضريبة المتهرب منها ولا تزيد عن ثلاثة امثالها .

اقتراحي بدل مثلي ، مثل ، وبدل ثلاثة امثالها ، مثليها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

في قرار اللجنة اضافة فقرتين جديدتين على النحو التالي :

في حالة التكرار للمرة الرابعة للمحكمة ان تحكم بالغرامة بحددها الاعلى او بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة شهور اقترح ان تكون اربعة شهور ، وليس ثلاثة شهور ، لأن الحبس ثلاثة شهور يستبدل بغرامة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرحيم العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً سيدي الرئيس .

هذه المادة مع انه من حيث المبدأ ، انا لست مع قانون الضريبة بكليته ولكن في هذه المادة نقول :

ان المواطن او التاجر كليهما ، نحن حريصون على مصلحتهم ولكن شخص يتهرب من دفع الضريبة ، ثم يكافئ مكافأة بأن يدفع (٥٠) دينار هذا كلام غير مقبول ، لا بد ان تكون حقيقة العقوبة رادعة ، وبالتالي انا مع رفع الغرامة الأولى الى (٢٠٠) كما ذكرت اللجنة ، لكن في فقرة (ب و ج) ، ارى انه في حالة التهرب من الضريبة يعاقب مباشرة بالحبس ، وشطب كلمة او يفرم او يحبس ، تشطب كلمة يفرم ويعاقب بالحبس مباشرة ، لأن التاجر عندنا وخاصة كبار التجار المستوردين ، هؤلاء لا يسألون عن دفع الفلوس لكنه يسأل ان يسجن ، وبالتالي ارى ان يسجن مباشرة بعد المخالفة الثانية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داوود .

السيد محمد داوود : يا سيدي توصية اللجنة المالية معقولة ، السطر الاخير من الفقرة (د) ولا تزيد على ، والتي قبلها بثلاث سطور ولا تزيد عن هذه التعديلات .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور

احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة : ان التهرب من الضريبة يعني اعتداء على المال العام ، حيث ان المكلف عندما يجبي الضريبة تصبح جزءاً من المال العام ، ولذلك لي اقتراح على الفقرة (أ) والفقرة (ب) اضافة فقرة جديدة ، اما بخصوص الفقرة (أ) اقترح ان تعدل لتقرأ كالتالي :

غرامة جزائية لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على الف دينار والحبس لمدة شهر ، شريطة عدم ابداء العقوبة الحبس بالغرامة في حالة التهرب للمرة الاولى بخصوص الفقرة (ب) .

في كل حالة تكرار تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) عن سابقتها مع اغلاق المنشأة لمدة اسبوع واشهار قرار الحكم الصادر بذلك .

اضافة فقرة جديدة تسمى (د)

لا يجوز وقف تنفيذ العقوبة في اي حالة من حالات التهرب .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

مع اتنا في جبهة العمل الاسلامي ضد فكرة الضريبة ، اشفاقاً على المواطنين ، الا اتنا

هكذا من الله جل

لا نرضى بحال ان تتدرج هذه الاجراءات مع التاجر الذي يأخذ الضريبة من المواطنين ، ويمنع خزانة الدولة من الإفادة منها ، ولذلك المراحل الاربعة في المرة الرابعة يسجن انا اقترح اختصارها الى مرحلتين :

في المرحلة الاولى غرامة .

وفي المرحلة الثانية غرامة مع سجن .

فلما يتمادى في عمليات التهريب ، ان كان التاجر قد حصل هذه الضريبة من المواطنين ، فهذه الضريبة حق لخزانة الدولة ، لتعود خدمات للمواطنين وليست حقاً للتاجر ليتهرب من خزانة الدولة ويحفظ بها لنفسه ، فاقترح ان تصبغ على درجتين ، الدرجة الاولى الغرامة والدرجة الثانية السجن ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً سيدي الرئيس .

الفقرة (أ) غرامة جزائية ، اقترح شطب جزائية ، نظراً لوجود الغرامة ، الفقرة (ب) شطب كلمة الجزائية فيها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : ان دفع الضريبة في وقتها واجب وطني على كل مكلف ، وكل من يتهرب من دفع هذه الضريبة ، هو من الذين يتلاعبون بأموال الشعب وقوته ويناموا عليه

اقترح كما ورد من اللجنة المالية ، واذا تكرر ذلك في سنة واحدة يغرم (الف) دينار أو السجن لمدة لا تقل عن (اربعة) شهور ، حيث لا يتمكن من استبدالها بغرامة مالية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً دولة الرئيس .

اود ان اذكر الزملاء بأن من يكتب شيك وليس له رصيد يسجن لمدة ثلاثة اشهر ، او ربما اربعة ولا تقبل الغرامة ، وحتى لو دفع ذلك المبلغ ، لذلك كما تفضل الكثير من الزملاء ، ان هذه الضريبة هي ضريبة الوطن ، فان الاقتراح الذي تفضل به الاخ محمد ذويب ، بحيث ان تبقي على الفقرة (أ و ب) ولا داعي للفقرة (ج) فائني اجد انه الأصوب وكما تفضل معالي الاخ عبد الرؤوف الروابده وكثير من الزملاء ممن يتهرب من الضريبة فانه يحرم من حقوقه السياسية ، لذلك اثني على اقتراح الاخ محمد ذويب ، آملاً الموافقة وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله اخو ارشيدة .

السيد عبدالله اخو ارشيدة : ارجو من الزملاء الكرام ان تقرأ المادة بمجملها وبفقراتها الثلاث نحن امام قانون مالي ، نريد به ان نحصل للخزانة على اموال ، وليس المقصود هو العقوبات بلإتها سواء جزائية او غرامات ، كما

به حوافز كذلك الامر قصد المشرع من هذا هو منع التهرب من الضريبة ، والعقوبات المفروضة في مشروع الحكومة اذا قرأت بمجملها خاصة الفقرة (ج) وهي تقول :

غرامة بمثابة تعويض مدني للدائرة على ان لا تقل عن مثلي الضريبة المتهرب منها ولا تزيد على ثلاث امثالها .

اكد ان ذلك عقوبات قصوى وارجو من الزملاء ان لا تأخذ الفقرات فقرة واحدة ، وانما تأخذها بمجملها ، وانا اثني على واريد بقاء المشروع كما ورد من الحكومة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

ان عقوبة التهرب من الضريبة يجب ان تكون قاسية ، وبمستوى التهرب من خدمة الوطن ، ولذلك ارى ان ما جاء بالمادة هو متوازن ، كما وردت في المشروع ، وانا أؤيد كما جاءت في المشروع مع التعديل :

غرامة جزائية لا تقل عن (٥٠) نرفعها الى (٢٠٠) ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الغاية من فرض العقوبة ، الحيلولة او المنع من التهرب من دفع المستحق من اموال الخزانة ، السجن لا

يعالج الموضوع ، والسجين يكلف خزانة الدولة كل يوم اربعة دنانير ، فكأن الغرامة تنعكس على الخزانة اذا ما سجن المخالف او المتهرب ، لذلك ارى ان تتضاعف الغرامة كلما تكررت جريمة التهرب من دفع الغرامة ، لا ان يسجن وتتحوّل الغرامة على خزانة الدولة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : عندما ننظر الى القانون يجب ان ننظر اليه من زاويتين :

الزاوية الاولى :

ان فيه عقوبة رادعة زاجره .

والزاوية الثانية :

وعندما نجد غرامة جزائية بين (٥٠) دينار الى (١٠٠٠) دينار ، معنى ذلك ان الدولة او السلطة تريد ان تعطي القاضي سلطة تقديرية يلاحظ فيها نوع الجريمة ، ونوع مرتكبها ، ويضع عليه العقوبة المناسبة بين (٥٠) دينار و (١٠٠٠) دينار ، وهنا نلاحظ ان القاضي ينظر الى مبدأ وقوع المخالفة او الجريمة الى مبدأ تكررها ، الى مبدأ اعتدال المرتكب عنها ، وانتفاعه بالعقوبة ، فكل هذه الامور هي امور تربوية ، غايتها اصلاح المواطن ، فلا ننظر اليه الى ان السيف يجب ان نضعه على رأسه من اول ساعة ، واذا به (٢٠٠)

هكذا من المأهول

دينار و (١٠٠٠) دينار وسجن ، هذا مواطن غلط نريد ان نؤدبه ولذلك انا مع مشروع الحكومة في هذه الناحية ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

حقيقة ما سأتكلم به قد يبدو غريباً في هذا الجو الذي ارى انه هنالك رغبة من عدد كبير من الزملاء في تشديد العقوبات وقسوة العقوبات نحن نعلم ان القصد من العقوبة في القانون الجزائي : هي الاصلاح وليس اي هدف اخر ، هي اصلاح نفس المجرم او المتهم لكي لا يعود الى الجرم مرة ثانية .

انا ارى ان اقرار هذا النص بشكله الوارد من الحكومة او بالشكل الذي عدلته اللجنة الموقرة مع الاحترام للنصين ، للتعديل وللمشروع الاصلي ، ارى انه :

اولاً : لا يتسق مع التشريعات الجزائية الموجودة لدينا ، هنالك جرائم اكثر خطراً من هذه الجريمة ، من جريمة التهرب من الضريبة والعقوبة فيها اقل من هذه العقوبات الواردة في المشروع والواردة في تعديل اللجنة القانونية .

نحن لا نريد ان نؤذي مواطنا بشكل مزعج حتى لو اخطأ ، نحن بشر وخطاؤون ويخطئ ، ومن يكشف انه متهرب من الضريبة سيدفع الضريبة ، ولا بأس من عقوبة معينة ، لكن ليست عقوبة قاسية الى هذا الحد

في المشروع والوارد في قرار زملائي في اللجنة الموقرة مع الاحترام .

انا ارى ان التشريعات لا تتسق في هذه الحالة ، لوجود جرائم اخطر وعقوباتها اقل ، ونحن ايضاً اذا كل مشروع قانون وضعنا فيه عقوبات بهذا الشكل ، سنجعل تشريعاتنا تظهر امام العالم وامام الشعب ايضاً بأنها تشريعات حضارية ، لا بأس من ترك سلطة تقديرية للقاضي لكي يحكم على المكرر ، المكرر مرة ، والمكرر مرتين ، والمكرر ثلاث مرات ، دون ان نقيد القاضي ولجعله كالألة يجب عليه ان يحكم بما رسمنا له (١٠٠٪) وبالحرية التي نرسمها له ، عادة يترك للقاضي حق التقدير ، ما اذا كان التهرب من ضريبة قدرها (١٠) دنانير مثل التهرب من ضريبة قدرها (عشرة) آلاف دينار ، عندئذ عندما تكون الضريبة كبيرة يتهرب منها المواطن ، يفرض القاضي عقوبات اكثر وعندما تكون الضريبة قليلة لنفرض (١٠) دنانير او (٥) دنانير سيفرض الحد الأدنى ، لماذا لا نترك القاضي يتحرك بهذا الاتجاه ، ونحن نفرض تشريعاً ، ونفرض عقوبات على مواطيننا لا نفرضها على اجانب ، ولا نفرضها على اخرين ، لذلك دولة الرئيس اقترحي واللي انا شايه في هذا الجو يمكن لم يلاقي صدى امام الجو اللي سمعته من اخواني الزملاء الذين سبقوني بالكلام انا اقتصر كالآتي :

ان يكون النص جميعه فقرة واحدة ، يعاقب على التهرب من الضريبة ، طبقاً للشرع

ملني لانه لا شروع في اللجنة بموجب قانون العقوبات ، اللي هو عامة العقوبات كلها ، الشرع لا يعاقب عليه في اللجنة يعاقب على التهرب من الضريبة بغرامة جزائية لا تقل عن (٥٠) ديناراً ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار .

بعد ذلك نترك للقاضي ، ان يقدر اذا كانت هذه الحالة تستحق (٥٠) دينار ، تلك (٦٠) اخرى (١٠٠) دينار ، اخرى (٢٠٠) ، حالة ثالثة او رابعة تستحق (٥٠٠) الى ان يصل الى (١٠٠٠) دينار ، لكن ان نضع تعويض مدني للدائرة ، ثم نضع حبس لمدة لا تقل عن (ثلاثة) اشهر ولا تزيد عن (سنة) اشهر ، وبذلك العقوبتين اعتقد انا نضع صورة غير حضارية عن تشريعاتنا ، ولذلك اطرح اقتراحي اذا وجدت من يثني عليه للتصويت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل :

اولاً : الاشارة الى حضارية او عدم حضارية الحكم ، في الدول المتحضرة جداً واللي حريصة ما تسجن مواطينها بسهولة ، ونحن نسجن لاسباب اقل من هذا ، في هذه الدول التهرب من الضريبة يعاقب بالسجن ، ونعرف انه احياناً فيه ناس مغادرين بلادهم الى سنوات طويلة ومن كبار مشاهير تلك الدول ، لأنهم تهربوا من الضريبة او عليهم قضايا تهرب ، الدول الحضارية اجمعت على هذا لأنه هذه ليست في هذه الحالة ضريبة ، بالذات

ضريبة المبيعات يعني دول حضارية فيه ضرائب تفرض السجن ، هذه هنا ليست ضريبة هي امانة على المال العام ، اي الضريبة دفعت وانتهت ، لكن هذا التاجر او الصانع هو مؤتمن على المال العام عليه ايماله ، فنحن خرجنا عن موضوع ضريبة المبيعات الذي انا اعارضه شخصياً لكن الائتمان على المال العام انا اتشدد فيه ، فقد جرى تحصيله وتم ، عليه ان يودع هذه الأمانة وان يعيدها الى الدولة .

ثانياً : ان هذه تتحدث عن تكرار خلال سنة واحدة ، اي انه في حد تسليم الكشوفات بكل شهرين ، هي ستة مرات في السنة ، فهل تركه يتلاعب اربعة من السنة ؟

هذه تصبح مرفوضة ، فمعه في كل فترة سنتين ، انا مع تشديد في البند الثاني ان لا تكون او بالحس ، ان تصبح بالحس ، وان تصبح لا تقل عن اربعة اشهر لانها لا تستبدل بغرامة ، لأن ما يحصل الآن ومن واقع التطبيق كما قال الزميل الشيك بلا رصيد يعاقب بالسجن ، وأطلقت بشكل مطلق وتعسفي بحيث انه ما عاد ينظر في ظروف الشيك ، حتى الشيك الذي اخذ عترة للحاجة اصبح يحكم على من قدمه بالسجن ، وللأسف الشديد اعرف حالات بالاسماء لكبار رؤساء بلديات لم يحبسوا على هذه الشيكات ، فلا نريد ان تصبح هذه تكرار ، كبار التجار وكبار الصناع لا يعاقبوا وصاحب بقالة صغير يعاقب ، فنريد ان تصبح الزامية ، كي يتفادها الكبير والواعي وهو الاقدر على

تفاديها ، قبل ان يتفادها ويسقط بها الصغير لكن ابقى الحد الأدنى (خمسين) دينار ، لأنه قد تكون في البدايات بعض صغار الباعة لا يعرفوا ، فقد تكون (خمسين) دينار اذا كان الحد الأدنى (٢٠٠) تكسر هذا البائع او الصانع الصغير ، فلتبقى الحد الأدنى والعقوبة والردع لا يأتي الا بعقوبة السجن ، ثم هنالك نقطة اساسية نحن امام حزمة ضرائب جديدة ، مشكلتنا حتى الآن مع الضرائب ليس عدم وجود القوانين ، انما عدم تحصيلها ، ولم تكن تحصل من كبار الرأسماليين واصحاب الدخول ، فهذه ستكون نموذج لتتبع العقوبات الذي سياطينا في حزمة قوانين الضرائب ، فاذا هناك ايضا تركت الحبس باو ، معناته من الآن ابشركم كبار الرأسماليين كما هي جاري حتى الآن لن يدفعوا الضريبة ، وستبقى المفاوضات معهم كما تجري الآن لتأخذ الدولة نسبة من ضريبةهم ويسامحوا بالباقي ، ولا يجسوا عليها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور هاشم .

دكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة اللي بدي اوضحه للاخوان ، انه ليس معنى التهرب هنا هو التهرب الكامل من دفع الضريبة ، قد يتهرب احد المشمولين بجزء بسيط من هذه الضريبة ، وقد يتهرب بجزء كبير منها ، وهذه الضريبة هي مال عام مثلها مثل ضريبة الدخل ، مثلها مثل ضريبة

المسقات ، مثلها مثل ضريبة رسوم السيارات ، كلها اموال عامة ولذلك يجب ان لا ننسى دائرة الجمارك المسؤولة ستشرف شهرياً كل شهرين التحصيلات ، مش بيستنى الدائرة لهاسنين مشان يتهرب من مبالغ طائلة ، ولذلك انا اري ان ما جاء في قرار اللجنة المالية متوازن جداً ، نحن امرنا قبل اسبوع قانون المواصفات والمقاييس فيه غرامات ، وكما قال الاخ الدغمي ، اذا كنا في كل قوانيننا بعد شويه نسجن نص البيلد لامور تافهة ، ولذلك اري ان نصوت واقترح ان نصوت على قرار اللجنة المالية كما جاء وايقاف النقاش وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس .

حقيقة دولة الرئيس اعود واكرر على ما تفضل فيه الزميل عبدالله اخو ارشيد به أن هذا القانون لا يقرأ مادة مادة ، وهذه المادة لا تقرأ فقرة فقرة ، انما تقرأ مجملها ، الواقع ليس هناك حد ادنى في الغرامات ، سواء في مشروع الحكومة (٥٠) دينار او تعديل اللجنة المالية (٢٠٠) دينار ، الحقيقة هذا الحد الأدنى بأية حالة من الاحوال مقترن مع الفقرة (د) من المادة ، اللي تنص على :

غرامة بمثابة تعويض للدائرة هي مثلي الضريبة المتهرب عنها كحد ادنى ، ولا تزيد عن ثلاثة امثال الضريبة .

بأي حال من الأحوال المتهرب عن

الضريبة سيدفع هذه الغرامة ، بالاضافة للحد الأدنى اذا كان الحكم بالحد الأدنى للمرة الاولى المنصوص عليه في الفقرة (١) .

القضية الاخرى : انه مثل ما تفضل بعض الزملاء ، بأنها ليس الهدف الحقيقة ، هي التصيد للمواطنين وايقاع عقوبة السجن عند اول مخالفة الواقع الهدف هو تحصيل حقوق بالاضافة الى ذلك ردع الذين يحاولون التهرب عن تهربهم ، وقد جاء في مشروع الحكومة ان الحالة الثالثة يترتب عليها السجن ، في حين ارتأت اللجنة المالية ان الحالة الرابعة يترتب عليها السجن ، ومن مجربات الامور وقضايا التهرب الجمركي والضريبي التي تعرفها جيداً دائرة الجمارك ان مجرد ايقاع عقوبة السجن ، قد يضيع العقوبة الاقل وهي تحصيل حقوق الخزينة لان من حكم في العقوبة القصوى وهي السجن ، لربما من السهل عليه جداً ان يرفض دفع حقوق الخزينة ، وتستمر عملية المطالبة لفترات طويلة ، وقد لا تتمكن الدائرة من تحصيل حقوقها على المواطن ، لذلك ارتأت ان اخر العقوبات او آخر الدواء هو الكي ، وان لا تضطر الى السجن الا في الحالات الميؤوس منها ، لذلك ارجو من المجلس الكريم الموافقة على تعديل اللجنة المالية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع هناك نقطتان اثرتا :

الاولى عن الحضارة والثانية عن المقارنة ، اما الحضارة فارجو ان لا نتحدث عنها ، لاننا

نضطر في بعض الاحيان ان نذكر دول تحضرت من حيث الآلة ، واهملت حضارة الانسان ، واما من ناحية المقارنة ، فلا مقارنة بين ضريبة المبيعات وضريبة الدخل والمسقات واثمان المياه والكهرباء ، لان ضريبة المبيعات هي اموال بقبضها التاجر ، فعليه ان يحتفظ بها ويؤديها في موعدها ، اما ضريبة الدخل فقد تحول السنه ، وتجب الضريبة فلا يجد المكلف درهم واحداً في صندوقه ، ولذلك ضريبة المبيعات يجب ان تؤدي في حينها . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل : شكراً سيدي الرئيس .

قانون ضريبة المبيعات قانون مالي ، ويحكم الجرائم والعقوبات في القوانين المالية قواعد عامة تختلف عن القوانين الجزائية الاخرى العادية والاصل ان تكون ثقة بين الادارة المالية التي تجبي الضريبة وبين المكلف او المسجل ، والاصل ان الهدف ليس عقاب المواطن ، وانما دفع الضريبة ، ولهذا نجد ان للوزير او من ينيه ، ان يتصالح في جرائم التهرب من الضرائب ويترتب على ذلك اسقاط دعوى الحق العام ، حتى لو كان مكرراً سيدي الرئيس ، ولذلك مهما كانت العقوبات هذه ، الهدف منها ان يدفع المواطن الضريبة ، واذا دفع ، للوزير ان يتصالح معه مهما كانت الظروف وتسقط الدعوى بعد ذلك ، لذلك اية عقوبة يقرها المجلس الكريم هي ملائمة .

هكذا من المأهول

هكذا من الله جل

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان
فيه الاقتراحات التالية :

السيد عبد الكريم الدغمي اقترح ان
يحذف (ب و ج) وشاركه السيد محمد
الذويب بحذف (ج) من يثني على ذلك ؟
وابقاء المادة فقط في (أ) من يوافق ؟
لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح من السيد حاتم الغزوي
بشطب كلمة من (أ و ب) من يثني ؟ من
يوافق على هذا الاقتراح ؟
لم ينجح الاقتراح .

فيه اقتراح من الشيخ عبد الباقي جمو
مش محدد بكلمات ، ويتكلم على ان
تضاعف الغرامة كل مرة يتم التهرب فيها ،
بس هذه تحتاج الى صياغة قانونية ، وهي مغطاة
في اقتراحات آتية وقادمين عليها .

السيدة توجان تقترح في (ب) بدل ان
تكون او بالحس ، تصبح وبالحس من يثني
على ذلك ؟ من يوافق على هذا ؟
الاقتراح لم ينجح .

السيد المقرر : دولة الرئيس اقترح عدة
اقتراحات في المجلس الكريم ، لكن لست ادري
اذا كانت الرئاسة الجليلة مضطرة لتلاوة هذه
الاقتراحات ، ما لم تتم التثنية عليها في
لحظتها ، لست ادري اذا تكاثرت هذا ملزم للرئاسة
الجليلة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور احمد
القضاه اقتراح في (أ) والحبس لمدة شهر واحد ،
من يوافق ؟

لم ينجح .
واقترح اضافة مع اغلاق المنشأة . فيه
تثنية على كلامه ، من يوافق ؟
لم ينجح الاقتراح .
ثم اضافة فقرة جديدة :

لا يجوز وقف تنفيذ العقوبة لأي سبب
كان ، من يوافق ؟
لم ينجح الاقتراح .

السيد طلال عبيدات اقتراح في (ب) ان
تكون اربعة شهور بدل ثلاثة وكان فيه تثنية ،
من يوافق ؟

١٦ من ٦٧ لم ينجح الاقتراح .
فيه اقتراح من الشيخ عبد الرحيم
العكور ، ما هو الاقتراح ابو عاصم ؟

السيد عبد الرحيم العكور : يا سيدي
انا قلت بعد المرة الثانية يعني في المرة الثالثة
يكون الحبس في المرة الاولى والثانية غرامة ،
في الثالثة الحبس .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا
الاقتراح ؟

السيد عبد الرؤوف الروابده : مشروع
الحكومة هو الاصل ، يصوت عليه بالآخر ، هو
مع الحكومة ونحن معه .

اللجنة المالية ؟

٣٠ من ٦٥ ولم ينجح الاقتراح .

السيد المقرر : حبذا لو كان التصويت
بالوقوف يا سيدي ، العدد غلط يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : ليس بالوقوف ،
لما نرجو التصويت على (ب) مرة اخرى ، بس
ارفعوا ايديكم يا اخوان :

نزل العدد الى (٢٢) يا اخوان :
لذلك من يوافق على (ب) كما وردت
في المشروع الاصلي ؟
اغلبية كبيرة .

السيد المقرر : ينتهي الدافع لـ (ج) في
قرار اللجنة المالية مدام وافقوا على (ب) في
قرار الحكومة دولة الرئيس ، ويصوت على (د)
فقط اذا امرت .

دولة رئيس المجلس : اذن تحذف (ج)
بطبيعتها هل توافقون على ذلك ؟ يحذف (ج)
التي في قرار اللجنة .

من يوافق على (د) في تعديل اللجنة ؟
(د) هي (ج) نفسها نعم .
موافقة عليها .

من يوافق على المادة كاملة مع
التعديلات ؟

موافقة كبيرة .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم
ابو زنت اقتراح بدل (١٠٠٠) دينار بـ (٢٠٠)
دينار وثنوا عليه ، ما فيه تثنية .

السيد محمد الذويب كان عندك اقتراح
في (ب) ، ممكن الحد الاعلى للغرامة .

السيد محمد الذويب : يا سيدي كان
اقتراحي في الفقرة (ب) ان تبقى الفقرة (ب)
وان يضاف الى اخرها :

لو بالحس لمدة لا تقل عن اربعة اشهر
ولا تزيد عن ستة اشهر .

وان تحذف الفقرة (ج) ، لانه لا داعي
لانتظاره للمرة الرابعة والابقاء على الفقرة
(أ و ب) .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على
اقتراح السيد محمد الذويب ؟
لم ينجح الاقتراح .

اذن نعود الى قرار اللجنة المالية اذا
تكرمت :

فيه اولاً تقترح اللجنة شطب والشروع
فيه ، من يوافق على هذا القرار ؟
موافقة كبيرة .

فيه بالنسبة لـ (أ) التعديل امامكم ، من
يوافق على تعديل اللجنة في (أ) ؟
موافقة كبيرة .

فيه تعديلات على الفقرة (ب) كما
ترون ، من يوافق على (ب) كما وردت من

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٩)

للوزير او من يفوضه عقد المصالحة في جرائم التهرب من الضريبة وذلك قبل صدور حكم قطعي في الدعوى مقابل دفع الضريبة موضوع القضية وغرامة بمثابة تعويض مدني يعادل مثل الضريبة .

ويترتب على المصالحة سقوط الدعوى الجزائية ووقف السير باجراءاتها والغاء ما ترتب على ذلك من آثار .

قرار اللجنة المالية
موافقة .

دولة رئيس المجلس : السيد الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً
دولة الرئيس .

حقيقة لا زلت اقول :

بأننا يجب ان نترك للمعني بتطبيق او تنفيذ هذا القانون ان نترك له هامش من الحرية، لكي يتحرك فيه ، لاننا نتكلم عن التهرب من الضريبة دون ان نتكلم عن مقدار الضريبة ، وكما قلت واعيد واكرر قبل قليل بأن الضريبة احياناً قد تكون (عشرة) دنانير ، وقد تكون (الف) دينار ، وقد تكون الضريبة (مليون) دينار ، لذلك اقترحي احدد دولة الرئيس ان تبقى المادة كما هي مع التعديل البسيط التالي :
للوزير او من يفوضه عقد المصالحة في

جرائم التهرب من الضريبة وذلك قبل صدور حكم قطعي في الدعوى مقابل دفع الضريبة موضوع القضية ، وغرامة يراها الوزير مناسبة .

بدل بمثابة تعويض مدني يعادل مثل الضريبة ، ويترتب على المصالحة سقوط الدعوى الجزائية الى اخر المادة .

فقط التعديل :

مقابل دفع الضريبة موضوع القضية وغرامة يراها الوزير مناسبة .

خلينا نعطي هامش من الحركة للوزير على اساس اذا كانت الضريبة قليلة ، واذا كانت الضريبة كبيرة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد ابراهيم سمارة .

السيد ابراهيم سمارة : شكراً دولة الرئيس .

ورد في المادة (٣٦) من مشروع القانون امكانية اجراء مصالحة سواء من قبل الوزير او مدير الدائرة ، او من يفوضه منهما . اي منهم في الجرائم او المخالفات ، ومن ضمنها جرائم التهرب من دفع الضريبة بشرط ان يكون ذلك قبل صدور حكم قضائي قطعي ، وارى انه اذا كان لا بد من اجراء المصالحة ، يمكن ان تتم قبل نظر المحكمة بهذه القضايا ، او قبل اصدار حكمها ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

اكثر من مرة واحدة ، لانه اذا تكرر حقيقة يمكن هذا التاجر او هذا المتهرب عن الضريبة يستفيد من هذه المصالحة ، شرط انه ما يستفيد منها بخمس سنوات اكثر من مرة واحدة لانه هو ايضاً يستفيد انه تصير المصالحة ، يستمر التهرب من الضريبة ، علينا ان نحددنا بوقت محدد انه يستفيد من هذه المصالحة كل خمس سنوات مرة ، او شرط ان لا تتكرر .

دولة رئيس المجلس : شيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : ارى شطب هذه المادة شطباً كاملاً ، لانها تلغي الهدف والغاية من المادة (٣٥) ، نحن نعلم ما هي الضغوط التي تمارس على الوزراء ، ومن الذين يستطيعون ان يؤثروا على قرار الوزير ، ومن هنا هذا ليس مال للتاجر ، هذا مال تقاضاه التاجر برسم الامانة ليدفعه الى الخزينة ، وقد تهرب من مال هو حق للخزينة ، وبالتالي فلا نستطيع ان نعطيه حكم الضرائب الاخرى .

انني ارى ان هذه الصلاحية للوزير او من يفوضه ، هي الغاء للقصد التشريعي من حفظ مال الناس الذي نصت عليه المادة (٣٥) .

اصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : الحقيقة المادة (٣٥) نحن واقفنا على (أ و ب و ج) اذن فيه هناك ثلاث انواع من الحسابات وبالتالي هذه

السيد عبد الرؤوف الروابدة : انا اولاً اؤيد المادة كما وردت ، ولكنني اخشى ان يمز كلام زميلي العزيز ابو فيصل بسهولة ، في هذه المادة ما دام المتهرب من الضريبة قد تعنت الى ان رفعت الدعوى ، لا يجوز ان يصالح الا بغرامة ، وهذه الغرامة هي مقدار ما يتهرب منها، اما اذا ترك للوزير ان يصالح ، فيستعمل صلاحيته بحدين :

قد تكون التهرب (بعشرة) دنانير ويطلب (خمس) آلاف للمصالحة وقد يكون الامر التهرب بـ (مئة) الف ، فيصالح (بعشرة) دنانير وهو امر اعتقد انه خطر جداً ، على الأقل في هذه المرحلة من عمر الديمقراطية ، ولذلك اعتقد ان المادة التي جاءت متوازنة ، من حق هذا المتهرب ان يراجع الوزارة ، ويتفق معها على الضريبة قبل ان ترفع الدعوى ، اما وانها قد رفعت وجاء مصالحاً ، فيجب ان يفرم غرامة معروفة ، ولا تترك امر التقدير لأية جهة ، فهو تقدير خطر وعرضه للاتهام ، ونحن نعرف ان هناك قضايا تهرب بالملايين ، وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : حقيقة انا اتفق مع النص للوزير ، لكن حقيقة في جانب اخر ، انه يجب ان تحدد في مدة معينة :

للوزير الى اخر حكم قطعي .
يعني لا تتكرر من خلال خمس سنوات

المادة اذا كانت مطابقة على الفقرات الثلاث ،
بالتالي المادة (٣٦) أنا اقترح اما ان تُلغى هذه
كما اقترح فضيلة الشيخ ابراهيم زيد ، او ان
يشترط فيها في المرة الاولى ، يعني اذا كان
التهرب في المرة الاولى يمكن ان يجري الوزير
او من يفرضه المصالحة بهذا الشرط ، اما في
الثانية والثالثة فلا يجوز وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور
عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشهابي : ان
هذه المادة تتحدث عن العقوبات التي تترتب
على المتهرب من الضريبة ، وهذا ما نصت عليه
المادة (٣٥) ، لا يجد هنا اي سبب للتكرار ،
باعتبار ان المتهرب من الضريبة نصت عليه
العقوبات الواردة في المادة (٣٥) في (أ و ب و
ج) التي اقرت ، من هنا سواء تمت المصالحة او
لم تتم لا يوجد اي امكانية لاعفائه مما سيترتب
عليه نتيجة التهرب ، فهذا موجود في المادة
التي قبلها ، فأنا اقترح شطب هذه المادة نهائياً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، شيخ عبد
الباقى .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع هذه
المادة تتحدث عن المصالحة ، ويجب ان تترك
هناك فسحة للمواطن ليتقدم بطلب المصالحة ،
وهذه المصالحة لا تمس حقوق الخزينة مطلقاً ،
لانها تشترط غرامة كتعويض مدني تعادل مثل
الضريبة ، اذن لا خساسة ولا ضرر ولا خطورة
من هذه المادة على اموال الخزينة ، فأنا اقترح ان
تقر هذه المادة بصيغتها دون تعديل او شطب .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور
احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً دولة
الرئيس .

هذه المادة يوضعها الحالي تترك باب
التعاطف والرأفة مفتوح امام المتهرب من
الضريبة ، ولذلك بعد ان تمحل القضية الى
القضاء ، يجب ان يترك للقضاء فرصته ليقرر
كلمته ، ولذلك انني على شطب هذه المادة من
القانون نهائياً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا بس
تنبيه لانه نفس الكلام يتكرر بهذا نصوت اذا
تكرمتم . دكتور محمد الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً
دولة الرئيس .

بمقدار ما سررت على الموافقة على المادة
(٣٥) لان فيها عقاب للمتهرب نقطة تخوفي
بان المادة (٣٦) ستكون هي القاعدة او هي
الباب الواسع لذلك ، ويعلم الجميع كم هي
الضغوط التي تقع على الوزير او على اي
مسؤول في البلد او لربما لأية مشكلة يعني
محدود ، لذلك انني انني على رأي معالي
الاستاذ ابراهيم زيد الكيلاني بشطب هذه المادة
تخوفاً من ان تكون هي القاعدة العامة وشكراً
دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الكلمة
للأخ عبدالله اخو ارشيد بس اذا عندك اقتراح
ارجوكم ، يعني لا نريد ان نعيد نفس الكلام

ونؤيد بعض ، اللي عنده اقتراح يقدم لي إياه
حتى اعرضه على التصويت ، الأخ عبدالله فيه
اقتراح ؟

السيد عبدالله اخو ارشيد : شكراً
دولة الرئيس .

رجاءاً لانه هذا امر هام جداً ، نحن امام
قانون مالي وقانون له ابعاده ، لا يجوز ان نمرره
بأقترحات ، الحقيقة ان المادة (٣٦) لا يجوز
البحث بها ابداً بنظري انا ولا افرض على احد ،
السبب نحن قلنا في بداية حديثنا ليس
المقصود لدى المشرع او حتى المالية بذاتها ،
وخزينة الدولة هي العقوبات بحد ذاتها ، انما
يجب ان يكون هنالك لفترات حتى الله
سبحانه وتعالى قبل توبة العبد ، وهنا اذا جئنا
هذه المادة وامام قانون غربي لا مرونة فيه ابداً ،
وهذا لا يجوز ، وارجو من الزملاء الكرام ان
نضع حسن النية بأي مسؤول ، سواء الوزير
هذا او غيره ان نضع دائماً حسن النية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً دولة
الرئيس .

يا سيدي ارجو ان اسلط الضوء على
ناحية اخرى من النواحي التي قد يكون الاخوة
لم يتناولوها احد منهم ، الهدف من اعطاء
الوزير الصلاحية على المصالحة في اي قانون
مالي عن اية مخالفة مالية ، هو تحصيل حق
الخزينة باسرع طرق وافضلها ، فاذا كان حق

الخزينة مضموناً في الحصول عليه ، مع غرامة
محددة تشل يد الوزير عن سلطة التقدير ،
وبالتالي تحضنه من الخضوع لأية ضغوط او
ممارسات معينة ، فما الذي يمنع من ان يتحقق
الهدف بتحصيل المبلغ وغرامة مساوية له ،
وتبلغ ضعفه او ثلاثة اضعافه ، اذا كان ذلك
يحقق الهدف المالي الاساسي وهي الجباية ،
واعادة المبلغ الى اصله والى الخزينة ، لماذا يمنع
على وزير المالية وهو السلطة التي تمثل الخزينة
ان يقوم بمثل هذا الاجراء بعد ان حصّن بأن لا
صلاحية تقديرية لديه ، لذلك انا اعتقد ان بقاء
هذه المادة فيه وصول وتحقيق للغاية المنشودة من
استرجاع المال العام ، واعتقد ان الابقاء عليها
ينسجم مع كل الاتجاهات الموجودة في
التشريع ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
ذيب .

الدكتور ذيب عبدالله : الحقيقة ان هذه
المادة لانها تتحدث عن تسوية مشروعة وقانونية
خصوصاً وانها مشروطة اولاً بدفع الضريبة زائد
الغرامة ، ولان الهدف هو تحصيل الضريبة
وليس ايقاع العقوبة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، شيخ
سليمان .

السيد سليمان السعد : شكراً دولة
الرئيس .

كنت متردداً في ابداء هذا الاقتراح
الذي اريد ان اقترحه على اخواني ولكنني

هكذا من الأشهر

لم تقل في صدرها على الوزير لأن على تفيد الوجوب ، إنما قالت للوزير فهو مخير .

ثانياً : انني اعجب من بعض الاخوة المتشددين المطالبين بانزال اشد العقوبات والبعض يقول رغم انني ضد الضريبة ، اذا هبت نسمة رحمة من الحكومة ولو صدفة نغلق بابها ، يعني هذا شيء عجيب ، لذلك العفو في العقوبات وارد في موطن جريمة القتل العمد ، بعد قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتل ﴾ بعدها بقليل يقول :

في نفس السياق :

﴿ فمن عفي له من اخيه شيء ، فاتباع بالمعروف واداء اليه بأحسن ﴾ .

لذلك العفو والرحمة في التشريع يعطيه مرونة ، لا يعطيه تكلس يؤدي الى الكسر ، كسر العظم ، فلذلك الاستبقاء عليها يعتبر عين الرحمة ويعتبر صفة مرونة للتشريع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : بالإضافة إلى الحجج التي سبقت الى حذف هذه المادة سأضيف حجة جديدة .

اولاً : المادة السابعة (٣٥) نصت على تكرار العقوبة ، اي ان بعد تكرار معين تزداد العقوبة ، هنا تقول المادة (٣٦) :

ويترتب على المصالحة سقوط الدعوى

لمست بعض التجارب من خلال ما تحدث به بعض الاخوة ، ولذلك اتقدم باقتراحي حول تعديل هذه المادة (٣٦) ، لان المادة (٣٥) والمادة (٣٦) هنا بينت اجراء العقوبة على من يضبط متهرباً من الضريبة ، ولم تعطي هذه المادة (٣٥ و ٣٦) فسحة للمواطن بأن يتقدم بنفسه معترفاً بخطئه وأنه قد تهرب من الضريبة ويريد ان يدفع هذه الضريبة عن طواعية ، وأنه قد اخطأ وغير ذلك ، ولذلك اقترح تعديل المادة (٣٦) وابقاها فقط لمن يعترف بنفسه ، ولذلك اقترح شطب العبارة :

وذلك قبل صدور حكم قطعي في الدعوى .

وابدالها بعبارة

وذلك اذا اعترف بالتهرب من الضريبة وابتدى استعداده للمصالحة . لانه اذا تركت المادة هكذا ، تعلمون يا اخوة مدى الضغط الذي يضغط على الحكومة وعلى وزراءنا غير ذلك ، ولذلك يمكن للحيثان ان يجدوا من هنا متهرب ، يعني مهرباً ، فلذلك اقترح هذا الاقتراح وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

اولاً : المادة (٣٦) لم تلزم الوزير لانها

الجمارك ومحكمة امانة العاصمة ، ومحكمة ضريبة الدخل ، وكل المحاكم المتخصصة اذا لم يكن هناك فيه حق مصالحة لصاحب الشأن ، تراكم القضايا وكما تفضل سماحة الشيخ ابو زلط تتكلس المالية العامة ، وان الغاء هذه المادة اخلال كبير جداً في القانون ، وانا اوصي بأن يصوت عليها كما جاءت من الحكومة وكما اقترحتها اللجنة المالية وشكراً .

اصوات : ثنتي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور

نادر .

دكتور نادر ابو الشعر : حقيقة دولة الرئيس يعني المصالحة تعني ان يكون هناك فيه نوع من التقارب في الآراء بين الطرفين ، فاذا اخذنا مبدأ المصالحة ، انا ارى من يهرب من هذه الضريبة ان يدفع بداية الضريبة ، ثم ان لا يضاف عليه اكثر من نصف بدل الضريبة المستحقة ، وهذا اقتراحي وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد جمال الخريشة .

السيد جمال الخريشة : دولة الرئيس اقترح اقفال باب النقاش والتصويت على هذه المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : بقي بس اثنين ، السيد عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزائية ووقف السير باجراءاتها والغاء كل ما ترتب على ذلك من آثار .

اي انه عندما يضطر اليه قادر ان يصل للوزير ويعمل المصالحة بالتكرار فاسقاطها تجعل بند التكرار هنا قد سقط ، انها لا تحسب عليه لانه سقط كل ما ترتب عليها ، فنحن اعطينا للمتنفذ اولاً فرصة ان يتجاوز حد التكرار هنا .

ثانياً : اعطيناه فرصة اخرى ، الضريبة او العقوبة المنصوص عليها هنا مالياً هي الضعف ، الثاني ، اي انه يدفع الضريبة المعنية ثم مثلها ، بينما في المادة السابقة (ج) تقول :

لا تزيد على ثلاثة امثالها .

اذن نحن خففنا بند الثلاثة عنه ، فعندما يجد نفسه في حالة تكرار ، قد يلجأ الى صلاته مع الوزير ، لانه يحمي السابقة اولاً ، ويدفع اقل مما هو منصوص عليه في المادة ، انا ارى هذه اسباب اخرى تضاف لحذف المادة (٣٦) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور : شكراً سيدي الرئيس ، ولكن اود ان ادلي بشهادة حول هذه المادة القضية لا هي نسمة رحمة تهب ، ولا ربح صرصر نطلقها على المكلف القضية هي قضية سهولة تطبيق هذا القانون بصورة ناجحة وفعالة وصحيحة ، وان اغلاق باب المصالحة امام الوزير سوف يعني تراكم القضايا امام المحاكم ، وهذا شيء مشهود به لمحكمة

هكذا من المأهول

الحقيقة اذا كانت مع اتي معارض لقانون الضريبة كله ، لكن ارى فعلاً ان هناك نسمة رحمة تهب من الحكومة وهي انتهاء المحاكمة والمحاكمة نوع من العقوبة اصلاً ، فكلمة المصالحة يكفي انها تأتي من الحكومة لانها هذه الخصومة ، واذا كان نحصل على العنب باقرب الطرق ، فلماذا نحن نصر على المحاكمة ؟ الحقيقة انه هذا نوع من الاداء الايجابي ، والمادة هذه ايجابية جداً في تحصيل الاموال باقرب طرق ، وشكراً للحكومة على هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

بالتأمل في المادة (٣٥) نجد انها وجوبية ، واما المادة (٣٦) هي جوازية ونحن نعلم ان الوجوبية تتناسب مع الغرامات ، واما الجوازية فتتناسب مع المصالحات ، ولذلك احسن المشرع في هذه الصياغة ، ولكني ارى كما قال بعض الاخوة ان موضوع الغرامة يجب ان يشطب ، لان بقاءه كذلك كأن المحكمة حكمت للمرة الثالثة ، وقد تكون المصالحة في المرة الاولى والقضية جوازية ، فقد يقبل الوزير او من يفوضه وقد لا يقبل ولذلك لا يمكن ان يصبح معناها مستقيماً بهذا الوضع الا اذا شطب العبارة بعد دفع الضريبة ، موضوع القضية وغرامة بمثابة تعويض مدني يعادل مثل الضريبة ، هذه العبارة يجب ان

تشطب حتى يستقيم المعنى من جميع الوجوه ، من حيث المنطوق ومن حيث المفهوم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : دولة الرئيس عجب ان يقال هنا لمسة حنان ، وبصبح الحنان مقبولاً عندما يكون للتجار ، اما الحنان للفقراء والمساكين فذلك موضوع آخر ، انا لا اعتقد ان هذه المادة تتحدث عن مصالحة ايها الاخوان ، هذه المادة كلمة مصالحة فيها كلمة قانونية وليست كلمة واقعية ، هذا انسان جاء واعترف بأنه تتحقق عليه الضريبة ، وقبل ان يدفع غرامة تعادل تلك الضريبة عليه (عشرة) آلاف دينار ، قبل يدفع (عشرين) الف ، فكيف نسميه المصالحة اولاً ؟

انا اعتقد ان هذا الموضوع لا يحتاج الى نقاش اكثر مما جرى ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن يا اخوان فيه اقتراح من عدة زملاء ، بشطب المادة كاملة ومثنى عليه ، من يوافق على شطب المادة كاملة ؟

لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح غير مثنى عليه من الدكتور احمد الكوفحي ، واقتراح غير مثنى عليه من السيد نادر ابو الشعر ، ما هو اقتراحك ؟

الدكتور نادر ابو الشعر : تعويض مدني بدل نصف الضريبة المترتبة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

بقي اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي ومثنى عليه ، باضافة غرامة يراها الوزير مناسبة تأتي بين كلمة غرامة وبمناخ .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

اذن من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟

موافقة باغلبية كبيرة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الباب الحادي عشر

المادة (٣٧)

أ - تختص محكمة الجمارك الابتدائية بالنظر في جميع الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه . ولها حق التوقيف واعتلاء السبيل في هذه الجرائم والمخالفات والنظر في القضايا الحقوقية والحلفات الناجمة عن تطبيق احكام هذا القانون .

ب - ترفع الدعوى في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب المدير .

ج - لا تنظر محكمة الجمارك الابتدائية في اي

دعوى ضد الدائرة فيما يتعلق بالضريبة والغرامات الا اذا قام المدعي بدفع كامل المبلغ المقر به وقدم كفالة عدلية تضمن المبالغ المتنازع عليها على ان تفرض غرامة تعادل (١٠٪) سنوياً من قيمة المبالغ المتنازع عليها عند صدور الحكم وثبوت ان المدعي غير محق في دعواه وذلك عن الفترة من بداية النزاع وحتى السداد التام .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

في الفقرة (ج) تقول :

وقدم كفالة عدلية تضمن المبالغ المتنازع عليها الى اخر المادة .

طبعاً اذا مبين انه محق ، الحكم يصدر ببراءته ، لكن هنا المواطن الذي ارقى هذا الارهاق وخسر الخسائر ، وثبت في النهاية انه محق فلم يعامل بموجب قاعدة (الغرم بالغرم) لاجل ذلك اقترح بأن تعدل النسبة من (١٠٪) في هذه الفقرة الى (٥٪) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لا يوجد

تنبيه ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

انا لا افهم كيف يقيد المواطن الذي يريد ان يرفع دعوى ، انا اؤيد انه يجب عليه ان يدفع كامل المبلغ المقر به ، ما دام يعترف بضريبة معينة يجب ان يدفعها ، اذا كان يسلم بجزء من هذه الضريبة ، اما ان يشترط على اي شخص يريد ان يراجع القضاء ان يقدم ، كفالة عدلية بالمبلغ المتنازع عليه ، فهذا امر مخالف لروح التشريع وروح العدالة ، ومنطق العدالة ، لا يجوز ان تشترط على المدعي هذا الشرط الشروط العامة في رفع الدعوى ، التي هي الصفة والمصلحة ، ان يكون له صفة ، بأن يكون هو الشخص المطلوب منه ضريبة ، وان يكون له مصلحة في هذه الدعوى ، فلا يجوز ان تشترط عليه كفالة ، هذا شرط الكفالة مجاني لمنطق العدالة ، ومخالف له ، لذلك اقترح الغاء او شطب كلمة وقدم كفالة عدلية تضمن المبالغ المتنازع عليها ، الفقرة (أ و ب) موافق عليها ، الفقرة (ج) وقدم كفالة عدلية تضمن المبالغ المتنازع عليها ، هذه اقترح شطبها لمخالفاتها للمنطق ، ويبقى الا اذا قام المدعي بدفع كامل المبلغ المقر به على ان تفرض غرامة تعادل (١٠٪) سنوياً .

اصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : ارى اذا

سمحت دولة الرئيس ، لتنظيم البحث ان نأخذ فقرة فقرة خلي حديث على (أ و ب) وغلط الحديدين يتوه الموضوع ، انا اعتقد في (أ) فقط ، فيه خطأ تشريعي ، الجرائم والمخالفات ، والمخالفة جرمية ، ولذلك عنوان الفصل الجرائم ، فلا حاجة لتكرار كلمة المخالفات ، الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، لانه اطلعنا على عنوان الفصل ، الجرائم ، الجرائم سيدي انواع ثلاثة كما اعرف بتلايم القانون : مخالفة ، وجنحة ، وجناية .

وبالتالي المخالفة مشمولة ولا حاجة لتكرارها ، اذا احببت سيدي ان نتكلم فقرة فقرة افضل والا اقول (ج) .

دولة رئيس المجلس : (ج) تفضل .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : اقول في (ج) سيدي :

اولاً : انا اختلف من يقول عن (١٠٪) من القصة واطلب زيادتها ل (١٢٪) للسبب التالي :

ورد في تشريعنا الاردني غرامة (١٠٪) عندما كان قانوننا يحول بين تقاضي الحكومة لأية فائدة تزيد عن (٩٪) وكنت نقرم بمن يحتفظ بمال الدولة (١٪) زيادة ، الآن هذا الشخص الذي احتفظ بمال الدولة ، سيضعه في البنك ويأخذ (١٢٪) ويدفع عند الحكومة (١٠٪) ، فيستفيد هو (٢٪) . لانه الحد الادنى هو (١٢٪) ،

من هنا سيدي انا اقول ان الحد الادنى

لهذه الغرامة ان يكون (١٢٪) ، حتى لا يكون حافز للاحتفاظ بالمال .

ثانياً : المادة كانت عادلة في جزءها الثاني ، قالت على التاجر ان يدفع المبلغ الذي يقر به ، هو يعترف انه عنده ، فان تنازعنا على مبلغ ثاني ، لم يطلب منه ان يدفع ، ولم يطلب كفالة بنكية وانما كفالة عدلية ، واخواني يعرفون انه لا يتكلف عليها مالياً ، سوى انها ضابط لدفع هذا المبلغ بدل من اللجوء للطرق الاخرى القضائية في تحصيل المبلغ ، ولذلك انا اقترحي فقط (١٠ - تصبح ١٢) ونحتفظ بالفقرة كما كان .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين : دولة الرئيس الحقيقة مداخلتي هنا اود ان ابين وربما ان يكون هناك مخالفة قانونية فيما نداوله الآن ، لقد جرت الاشارة عدة مرات في المادة (٣٧) والمواد السابقة واللاحقة الى احكام قانون الجمارك ، واود ان اشير هنا ان قانون الجمارك واحكامه يحمل رقم ٨٣/١٦ ، وهو قانون مؤقت صدر انذاك في غياب مجلس الامة ومز على هذا القانون ثلاث مجالس العاشر والحادي عشر والثاني عشر الآن ، ولم يعرض هذا القانون لحد الآن على مجلس الامة ، بالتالي هو قانون مؤقت لا يجوز قانوناً الرجوع او الاسترشاد بقوانين مؤقتة ، وبالتالي كيف لنا ان نعود الى احكام قانون هو غير قانوني لحد الآن ، وارجو رأي معالي وزير العدل في هذا

الموضوع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

كنت بدي اتكلم عن قصة الجرائم والمخالفات كما قال معالي عبد الرؤوف الروابدة الا أنه سبقني ، النقطة الثانية التي مع الاستاذ ابو فيصل بأنه لا حاجة هناك لكفالة عدلية ما دام القضاء سيأخذ مجراه واذا حكم وبالتالي ستمشي الامور .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع انا استغرب كيف مرت اللجنة المالية على هذه الصيغة بالموافقة ، أولاً ليس هناك مبرر لفرض غرامة ، لانه لا محل لها ، وكم هذه الغرامة انما هي هنا لتهديد المواطن المتظلم حتى لا يتقدم بالاعتراض والشكوى ، فما دام الشروط على هذا المواطن ان يدفع المبلغ كاملاً سلفاً قبل اقامة الدعوى ، فمهما استمرت الدعوى في المحكمة ، فأموال الخزينة وصلت اليها في حينها ، فالغرامة على من ؟ هل على تجرؤ المواطن على الشكوى او على اقامة الدعوى على الحكومة ، على المالية .

ولذلك لا يجوز ان تفرض غرامة مجرد ان يتقدم مواطن على التظلم ، قد يكون محقاً ، ولكنه يمجز عن تقديم البيانات التي

هكذا من الأشغال

تؤيد دعواه فيصدر الحكم ضده ، في هذه الحالة هو لم يرتكب جريمة ، إنما حاول ان يصل الى حقه فلم يصل ، فلا يجوز ان يرمى (١٠٪) عن اموال اودعها الى الخزينة قبل ان يقيم الدعوى ، ولذلك اقترح شطب الغرامة بكليها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس اصبح هنالك تعارف مستقر لدى المواطن في كثير من الدول النامية ، وحتى في بعض الدول المتقدمة ان العدالة مكلفة وان العدالة اصبحت مكلفة جداً ، هذا النص يجسد هذا المبدأ ، او هذا الشعور ، او هذا العرف ، المواطن الذي يريد ان يتنازع او ينظلم لدى المحاكم ضد الادارة ، نقيده بقيدين رئيسيين :

الاول : قيد الكفالة .

والثاني : قيد الغرامة .

انا لا افهم هذه الغرامة ايضاً كما قال الشيخ لماذا وردت هنا ؟ اذا كان المبلغ المتنازع عليه هو مبلغ في حكم الضريبة المتهرب منها ، فان الفقرات (أ و ب و ج) من المادة (٣٥) عاجلت هذا الموضوع ، لذلك لا ارى ضرورة اطلاقاً لا للكفالة ولا للغرامة (١٠٪) اطلاقاً

شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس .

المقصود بهذه الغرامة ، على فرض ان المبلغ الذي اقتر به المكلف هو (عشر) آلاف دينار ، والضريبة كما قدرت هي (عشرين) ألف فهو يدفع ما يقتر به (عشر) آلاف ، اما ما يقتر به وهو (عشر) آلاف الثانية متنازع عليها ، الآن نعاقبه عليها ، لكن حتى لا يقتر به (عشرة) آلاف ، هو يؤجل دفع الضريبة ، ليس من جيبه الخاص ، هي ضريبة ويؤجلها مثلاً الى (مستين) ، اذا ربح الدعوى فلا يدفع الغرامة ، واذا خسر الدعوى ، فهو يدفع كلفة هذا المال الذي احتفظ به بغير وجه حق ، احتفظ به لديه لان المال ليس ماله ، وليس من جيبه الخاص ، هو مال عام ومدفوع له ، فهذه الغرامة غرامة على (عشر) آلاف الثانية عندما تصبح حق للخزينة ، حتى لا يشجع ان يجزء الضريبة ، يدفع جزء ويؤجل الباقي حتى يستفيد منه ، هذا المقصود ، المبلغ المتنازع عليه لانه ربما هنالك فرق بين المتنازع عليه والمقتر به ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور : سيدي الرئيس لقد احسن معالي وزير المالية تماماً عرض الموضوع ، سيدي هذا قانون محكم ، ان المواد وارجو من الاخوة الذين اعترضوا على

هذه المادة واعتبروها تعجيزية ضد المواطن ، ان يعيدوا النظر في هذا الموقف لماذا ؟

ان المواطن لا يدفع هنا الا ما يعترف به ، محطة يلبي يده يدفع شيء ، اللي يعترف فيه يدفعه ، لكن المبلغ اللي ما يعترف فيه هو مكلف ، فاذا حججه عنده فكأنما كسب مقدار الفائدة السارية المفعول في ذلك الوقت اذا شطبنا هذه المادة ، اعطينا حاجز عن كل مواطن ان لا يدفع ، لان المحكمة تستمر ستين ، ثلاثة ، يحتفظ بالمال وهو غير محق ، ويضعه في البنك ويقبض فائدة ، هذه المادة ماذا تقول ، تقول :

ادفع ما تعترف به ، ولا تدفع شيئاً اخر ، واعطيني كفالة عدلية ، مش كفالة بنكية ، الكفالة العدلية غير مكلفة ، الكفالة البنكية مكلفة جداً ، تقول له اعطيني كفالة عدلية ، اذا المحكمة حكمت عليك تعطيني مالي .

ثالثاً : ان لا تحتفظ بالمال حتى توفر الفائدة ، فادفع مقدار (١٠٪) وهو مقدار الفائدة الوسطي التي هي متعade في هذا البلد ، وفي قوانين الدول المتقدمة المماثلة لهذا ، لا يذكرون (١٠٪) ، الرميل عبد الرؤوف الروابده خرج ، وانا بدني اقرضه وهو غائب موافقتي لماذا ؟

لانه سعر الفائدة ينزل ويطلع احياناً (٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢) وقبل عدة سنوات كان سعر الفائدة (٢٠) ، فاذا وصل سعر الفائدة (٢٠) وحتى لو اقربت الفقرة

(ج) ، اعطينه حافز ان لا يدفع للدولة ، ولذلك في القوانين المتقدمة يقولوا :

يدفع (٢٪ او ٣٪) زيادة على سعر الفائدة الساري المفعول .

لا يقولوا لا (١٠) ولا (١٥) ولا (١١) ، لانها ليست عادلة بالمطلق وحتى تنفاد الحكومة مثل جبال تخصصي واضح جداً ، قالوا (١٠٪) لان (١٠٪) منطقية ، واللي حكاها الروابده (١٢٪) لسه اعدل ، وانتي استغرب كيف يكون العدل ، اذا الواحد مسك مال الدولة ولم يدفعه ؟

هذا هو العدل اللي نحن نقوله ، العدل ان يدفع ما عليه لان العدل فيه تنفيذ القانون ، وليس في الالتفاف عليه وان شطب هذه الفقرة سوف يؤدي وسيء الى الخزينة ، ولا يعطي الا الذي يتحامل على القانون ، قانونياً ، والتحايل القانوني شيء مشروع ولكنه ليس مستحباً .

ارجو اخواني ان يتقوا بأن هذا اعطي نقاش طويل سواء في مجلس الوزراء ، او في اللجنة المالية وليس عبثاً ان كلا هاتين الجهتين قد اقترته ، مش لانها مش قارية ورق ، لان الذي مقترحيه صحيح ، ارجو زملائي الموافقة على الفقرة (ج) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

ارى ان لا يعطى الشخص في نفس

هكذا من المأهول

الموضوع الكلام مرتين ، بينما هناك اشخاص رفعوا اصابعهم .

دولة رئيس المجلس : ما احد ياخذ الكلام في نفس المادة مرتين ، القوائم موجودة لدي ، مرة واحدة ، لذلك اقتراحك لا ينطبق على الوضع الحالي .

الدكتور هاشم الدباس : باعتباري عضو في اللجنة المالية ، ارى ان هذه المادة متوازنة تماماً ، فالكفالة هي ضد مبالغ مستحقة على شخص ما ، ولذلك هذه الفقرة متوازنة فالغرم بالغم ، يعني شخص عليه مبلغ معين ومستحق ، وقدرته دائرة الجمارك عليه ان يدفعه ، اذا لم يدفعه عليه ان يذهب للمحكمة ، و (١٠٪) مقرر عندنا حتى ضريبة المسققات التي يتأخر سنة يدفع (١٠٪) على ما تأخر عليه ، وهذا تأخر عن دفع حصيله للدولة المال العام ، ولذلك (١٠٪) ايضاً قانونية ، وارى انها كافية ولا بحاجة الى زيادة (١٢٪) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : حديثي على الفقرة (ب) ، قبل انها ترفع بناءً على طلب المدير ، اقول ان هذه الضريبة واعود واعتبرها ليست ضريبة تدفع مباشرة ، هي اموال استحققت للدولة وهي ودعة ، اي انها ائتمان على مال عام ، فتقع ضمن صيانة المال العام ، ارى ان يضاف على طلب المدير او النائب العام ، باعتبار قد يتوفر للبعض بيانات تكفي

لنائب العام لرفع قضية ، باعتبارها تلاعب في المال العام وتهرب من سداده .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ احمد .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة ما قال الزميل ابو فيصل هو الذي تشهد له اعظم رسالة في القضاء ، رسالة امير المؤمنين عمر الى ابي موسى الاشعري ، حيث طلب سوي بين الخصمين في مجلسك وكذلك ووجهك ، فكيف تعطيه امتيازاً للمدعى عليه اللي هو الحكومة ولا تعطى المدعي ، مع ان المدعي هو الطرف الضعيف ، ودائماً النصوص القانونية تميل الى مراعاة حق الضعيف وفي ذلك قوله عز من قائل :

(فليكتب وليملل الذي عليه الحق ، فان كان الذي عليه الحق سفيهاً او ضعيفاً فليملل وليه بالعدل) .

ولذلك لا معنى للفرامة وللکفالة كما قال اخي ابو فيصل ، فهذا هو الذي تشهد له نصوص الشرع واحكام العدل وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

أولاً : ارى ان تعدل هذه المادة ليرقع ما فيها من ظلم ، بالاقتراح التالي :

تنظر محكمة الجمارك البدائية بالنظر في

اي دعوى تقام من ضد الدائرة .

يعني اول شيء يدي اعطيه الحق في ان يرفع الظلم عن نفسه ، وان يقيم الدعوى ضد الدائرة فيما يتعلق بالضريبة والفرامات .

ثانياً : يدي احفظ حق الدائرة واقول :

اذا اقتر المدعي بغرامة فيشترط لقبول الدعوى ان يدفع كامل المبلغ الذي اقتر به .

أولاً له الحق ان يتظلم ، ثانياً اذا اقتر هو بشيء هذه نقطة اخرى فعليه ان يدفع المبلغ الذي اقتر به .

ثالثاً : يفرض على المدعي اذا حكم ، الغرامة (١٠٪) كما ذكرت المادة .

دولة رئيس المجلس : هل هناك تنبيه ؟ تنبيه .

هناك عدة اقتراحات ، نبدأ بـ (أ) ، فيه عندك اقتراح شيخ عبد العزيز ؟

السيد عبد العزيز جبر : أولاً يدي اعترض على دولة الرئيس اللي يعطي اعضاء اللجنة المالية الكلام لانه هو النظام الداخلي في المادة (٢٨) :

ينص على ان الذي يدافع عن قرارات اللجنة رئيسها ومقررها اما ان يعطي عضو اللجنة المالية ويصير يشرح ، فهذا ليس وارداً هذه ناحية .

الناحية الثانية انا الحقيقة ارى ان هذه المادة (ج) فيها بعض الظلم للمدعي الذي يرفع

دعوى ، وارى ما قال به اخونا ابو الطيب انه اذا قام المدعي بدفع كامل المبلغ المقر به ، فلا غرامة عليه ، ولا كفالة بالنسبة لهذا الموضوع ، انا اؤيد الحقيقة اقتراح الأخ ابو الطيب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن فيه اقتراح مشترك من الشيخ عبد العزيز والشيخ ابراهيم ممكن ان نقرأ لنا اقتراحك شيخ ابراهيم في فقرة (أ) .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : يعني انا في النقطة الاولى اريد ان اعطي للمواطن الذي يشعر بالظلم حق اقامة الدعوى .

باعتبار ان لا اقيده بأن يكون معترفاً او مغرم او غير مقر ، هو شعر بالظلم ، فيريد ان يرفع الظلم عن نفسه .

النقطة الثانية اذا اقتر المدعي بغرامة ، فيشترط لقبول دعواه ان يدفع كامل المبلغ المقر به .

دولة رئيس المجلس : ابو الطيب ما فيه اقتراح محدد هنا ، هذا مقطعي بـ (ج) ابو الطيب ، بالنسبة لـ (أ) السيد عبد الرؤوف الروابده اقترح شطب كلمتي المخالفات وهناك تنبيه على ذلك ، من يوافق على ذلك ؟

الدكتور عبدالله النصور : سيدي الرئيس انا لا اريد ان اعوق التصويت ابداً ، ولكن في صدر الفصل كان معالي وزير النقل قد شطب كلمة المخالفات ، وابقى كلمة الجرائم والجنح ، فأني تغيير ، يا اما نغير صدر المادة ، يا اما نبقى على النص ونشيل كلمة

موافقة .

نأتي الى (ج) ، السيد عبد الرؤوف الروابده اقترح زيادة (١٠٪) الى (١٢٪) ومثنى على ذلك ، من يوافق على ذلك ؟

لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح اخر من الشيخ عبد المنعم بتعديل الفرامة من (١٠) الى (٥٪) من يوافق ؟

غير موافق عليه .

هناك اقتراح من السيد الدغمي بشطب وقدم كفالة عدلية لحد عليها من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على الفقرة (ج) كما وردت ؟

موافقة .

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣٧) ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٨)

١ - يجوز استئناف احكام محكمة الجمارك

البدائية في الدعاوى الجزائية الى محكمة

الجمارك الاستئنافية بعد تقديم كفالة

مخالفة ونضع جنح ، انا اعتبرت ان هذه مقدمة معالي عبد الرؤوف الروابده عملها لأن يدخل في (١٢٪) ، ارجوك عدم طرحها ، سمعنا وزير العدل شو هو الوضع .

دولة رئيس المجلس : له اقتراح محدد بشطب كلمتي المخالفات ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

٣٣ ، موافق على شطب كلمتي المخالفات .

الآن بالنسبة لـ (ب) ما فيه الا اقتراح من السيدة توجان حول اضافة كلمة او النائب العام في نهاية الفقرة .

السيد عبد الكريم الدغمي : موافقة المجلس الكريم على شطبها من الفقرة (أ) ، ايضاً لاتساق المادة يجب ان نشطب كلمة المخالفات في الفقرة (ب) ، لانها مشمولة بكلمة الجرائم.

ترفع الدعوى في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على اقتراح السيدة توجان ، باضافة كلمة او النائب العام في نهاية الفقرة (ب) .

غير موافق عليه .

هل يوافق المجلس الكريم على شطب كلمة المخالفات في الفقرة (ب) ؟

موافقة .

هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب) بعد التعديل ؟

عدلية تعادل المبلغ المحكوم به وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية .

ب - تكون الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية قابلة للتمييز :

١ - اذا كان المبلغ المحكوم به لا يقل عن (١٠٠٠) الف دينار .

٢ - اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذنت محكمة الاستئناف الجمركية بذلك . ويقدم طلب الاذن خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغ قرار محكمة الاستئناف الجمركية .

٣ - اذا رفضت محكمة الاستئناف الجمركية اعطاء الاذن بالتمييز فيحق لطالبه أن يتقدم بطلب الاذن الى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الرفض .

٤ - اذا صدر القرار بالاذن من محكمة الاستئناف الجمركية او من رئيس محكمة التمييز فيترتب على المميز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الاذن .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

ج - يمارس وظيفة النيابة العامة في القضايا

المتعلقة بالضريبة امام محكمتي الجمارك البدائية والاستئنافية ومحكمة التمييز والحاكم الاخرى مدع عام او اكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة الحقوقية للقيام بهذه الوظيفة ، وله حق التحقيق والمرافعة واستئناف وتمييز الاحكام الصادرة في هذه القضايا .

قرار اللجنة المالية

المادة (٣٨) الفقرة (ج) :

اضافة عبارة (الذين لهم خبرة في العمل الجمركي أو الضريبي لا تقل عن خمس سنوات) بعد عبارة (موظفي الدائرة الحقوقية) الواردة في السطر الثالث منها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نبدأ بمناقشة فقرة (أ) حتى نقرها ، ابو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة لي ملاحظات على الفقرة (أ) وعلى غير الفقرة (أ) ، حول الفقرة (أ) ايضاً اكرر بانني اقترح شطب بعد تقديم كفالة عدلية تعادل المبلغ المحكوم به ، هذا ايضاً لا يتفق مع منطق العدالة ، ان يجبر المدعي على تقديم كفالة .

فيه الفقرات الاخرى احتفظ بحقي في الكلام بها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اخ صالح تفضل .

السيد صالح شعراطة : تقديم كفالة ،

هكذا من الشاهد

مع ذلك ان المكلف بريء حتى يثبت ، ولا يجوز ارقاقه بالكفالات العدلية ، ونعلق عليه طريق الوصول الى العدالة ، اي انه يجوز تقديم الاستئناف دون الكفالة العدلية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان (أ) فيه اقتراح واحد من السيد الدغمي ومثنى عليه بشطب بعد تقديم كفالة عدلية ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

٢٠ من ٥٣ لم ينجح .

من يوافق على (أ) كما وردت من اللجنة المالية ؟

٣١ ، موافقة .

الآن (ب) مفتوحة للنقاش ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

اتفق على معالي وزير العدل ان يشرح لنا الفقرة الثانية من الفقرة (ب) حقيقة انا احد الاشخاص لم افهم المقصود منها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد صالح .

السيد صالح شعواطة : اقترح ان يكون المبلغ (٥٠٠) وليس (١٠٠٠) دينار ، اي ان الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بمبلغ يزيد عن (٥٠٠) دينار قابلاً لمحكمة التمييز وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

ارى ان المدة خلال (عشرة) ايام الواردة في اكثر من فقرة غير كافية ، لأن هذه الامور تحتاج الى اعداد لوائح والى تحضير بيانات وما شابه ذلك ، اقترح ان تكون على الاقل (عشرين) يوماً مثلاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

فيما يتعلق بالفقرة (ب) البند اثنين ، الاصل ان يكون هنالك مبرر للاستئناف هذا المبرر في القضايا المالية ، اعتمد له معيار معين ، وهو ان يكون المبلغ المحكوم به يزيد عن حد معين ، وقد اقترح هنا ان يكون هذا الحد (١٠٠٠) دينار ، المعيار الاخر الذي يبرر الاستئناف ، الذي يبرر التمييز اي الوصول الى اخر مرحلة من مراحل التقاضي ، هو ان يكون الخلاف في القضية موضوع الدعوى ، ينطوي على نقطة معقدة جديرة بالبحث او على نقطة مستحدثة تحتاج حكماً يصدر من اعلى محكمة في البلاد ، هذا النص في هذا القانون ليس بدعة وهو موجود في سائر قوانين التقاضي ، بما فيها قانون اصول المحاكمات المدنية العاديه ، الذي يمنع تمييز بعض الاحكام الا اذا انطوى الخلاف فيها على نقطة قانونية جديدة او مستحدثة او معقدة ، او على جانب من الاهمية تستدعي عرض مثل هذه القضية

على اعلى محكمة في البلاد ، النص في الفقرة اثنين :

هو ينسجم مع البناء القانوني الموجود في القوانين الاخرى ، وارجو قبوله ، لانه يعطي معياراً ومؤشراً على اهلية القضية للعرض امام اعلى محكمة ، ولكي لا يضيع الوقت سدى في قضايا ليست ذات نقاط قانونية صرفه ، هذا الاصل .

فيما يتعلق يا سيدي في فترة (عشرة) ايام ، لا ادري هذه الفترة قد تكون قليلة او قصيرة ، ولكن البناء القانوني لدينا يقول :

اما (عشر) ايام او (خمسة عشرة) يوماً او (عشرين) يوماً او (ثلاثين) يوماً ، اما العشرين فهي حد يبدو ناشئاً ، ارجو ان يعدل اقتراح الدكتور همام سعيد الى (١٥) او (٣٠) .

دولة رئيس المجلس : الاخ صالح شعواطة اقترح تغيير المبلغ في (١-ب) الى (٥٠٠) دينار من يوافق على ذلك ؟

لم ينجح الاقتراح .

دكتور همام اقترح تغيير (٢-ب) بدل عشرة ايام ، ثلاثين يوماً ، من يوافق على ذلك ؟

لم ينجح الاقتراح .

(ب) من يوافق عليها كما وردت من اللجنة المالية ؟

مواثبة .

(ج) مع تعديل اللجنة المالية مفتوحة للمناقشة ، اخ حماد .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

يمارس وظيفة النيابة العامة الى محكمة التمييز ، هنا اصبحت اكثر من محكمتين ، اقترح تغييرها الى محاكم ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة في قانون الجمارك وفي قانون محكمة الجمارك ، هنالك وصول خاصة على تعيين النيابة العامة الجمركية ، والمشرع لا يلفو ، دون ان نضع كل هذا اللغو في التشريع ، اقترح نصاً مختصراً على الوجه التالي :

يمارس وظيفة النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالضريبة امام محكمتي الجمارك البالدية والاستثنائية ومحكمة التمييز والمحاكم الاخرى النيابة العامة الجمركية ، او اعضاء النيابة العامة الجمركية ونشطب مدع عام او اكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة الحقوقية للقيام بهذه الوظيفة .

اذا شطبنا هذا ، نكون قد انهينا الخلاف بين اقتراح اللجنة المالية وبين الحكومة ، اي اعضاء النيابة العامة الجمركية وننتهي .

دولة رئيس المجلس : هل هناك تعليق ؟

معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : يا سيدي التعديل الذي اقترحه معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي لا مانع لدينا من قبوله ، وهو يؤدي المطلوب ويخفي عن التزبد الموجود في المشروع وفي التعديل .

دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة تفضل .

السيد رئيس اللجنة : نوافق على مقترحات معالي النائب عبد الكريم الدغمي .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على اقتراح السيد الدغمي ؟

موافقة بأغلبية كبيرة .

من يوافق على المادة بأكملها ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٩)

مع مراعاة احكام هذا القانون تطبق محكمتا الجمارك البدائية والاستئنافية اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك وفي قانوني اصول المحاكمات الجزائية والمدنية.

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً

دولة الرئيس .

ايضاً ارجو من الحكومة ان توافقني بالاقتراح الذي اقدمه ، حقيقة ننفك كل الاصول التي وضعناها على المخالفات والجنح والتهرب من الضريبة واستئناف الاحكام وتميز الاحكام ، اذا طبقنا اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك ، انا اترح فقط :

ان نطبق مع مراعاة احكام هذا القانون ، تطبق محكمتا الجمارك البدائية والاستئنافية اصول المحاكمات المدنية والجزائية وننسى اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك ، لان ذلك يعني التداخل بين الاختصاصات التي ذكرناها واقترحها المجلس الكريم قبل قليل وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل هنالك تعليق ؟

السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : والله يا سيدي دولة الرئيس انا مش بعجز المادة بمطلمها ، لماذا مع مراعاة احكام هذا القانون ؟ هل المقصود من اجل المدد ؟ واللي المقصود انها لغايات تطبيق احكام هذا القانون ؟ تطبق محكمتا لان محكمة الجمارك تطبق قانون الجمارك ، لربدها ان تطبق هذا القانون ، بدلاً مع مراعاة لغايات تطبيق احكام هذا القانون تطبق محكمتا الجمارك ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير يمكن

ان تجاوب لنا مع مراعاة .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي الرئيس .

للمرة الثانية نتفق مع اقتراح الاستاذ عبد الكريم الدغمي بأنه لا مانع من الغاء عبارة :

اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك ، هذا اولاً .

ثانياً : بالنسبة لايراد عبارة :

مع مراعاة احكام هذا القانون .

المقصود هنا من ايراد مثل هذا النص ، انه وردت في هذا القانون احكام معينة ، تبدو

متناقضة مع قانون اصول المحاكمات المدنية في قواعدها العامة ، هذا التناقض غير ممنوع قانوناً ، ولكن يجب ان يوفق بنص ، والاشارة الى :

مع مراعاة احكام هذا القانون .

تعني ان هذا النص يقدم في حالة تناقض مع قانون اصول المحاكمات المدنية انا اعتقد ان هذه المادة سليمة ولها ما يبررها ، ولا مانع من الغاءها .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح من معالي الدغمي ومثنى عليه ، ويبدو متفق عليه ، من يوافق على تبني هذا الاقتراح ؟

موافقة .

السيد المقرر :

هكذا من المأهول

هكذا من المأهول

قرار اللجنة الثانية	المادة كما وردت في التشريع
	<p>الباب الثاني عشر التفصيل المادة (٤٠)</p> <p>١ - يصدر للمدير العام قرارات تحصل بالقرارات في القضايا المصالح عليها بموجب احكام هذا القانون وتبلغ لاصحاب العلاقة وفقاً لاحكام التبليغ المنصوص عليها فيه وتوجب دفع تلك الغرامات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ .</p> <p>ب - يتم تحصيل الغرامات المحكوم بها من قبل الحاكم والقرارات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً لاجراءات التحصيل المنصوص عليها في المادة (٣٧) من هذا القانون .</p> <p>ج - تعتبر الغرامات في مخالفات وجرائم التهريب تقتضي احكام هذا القانون تعويضاً مديناً للبلدية ولا تشملها احكام قوانين الممر العام .</p> <p>د - للبلدية حق بيع السلع المتروكة بعد مرور ستة شهور من تركها اذا لم يراجع بشأنها خلال هذه المدة ويؤيد بدل البيع بعد حسم الضريبة المستحقة والغرامات وري مصاريف أخرى ان وجدت امانة لدى البلدية وتصبح حقاً للبلدية اذا مضى على استيقانها مدة ثلاث سنوات .</p> <p>هـ - بالرغم مما ورد في الفقرة (د) اعلاه للبلدية حق بيع السلع المتنازع عليها والقبالة التالف ويؤيد قيمتها امانة حين البث بموضوع النزاع .</p>

مرفقة

سيدتي كلامي واضح هنا ، لانه قال يجب ان يدفع خلال ثلاثين يوماً من التبليغ ، فان لم يدفع كان المشرع يقول :

سيلجأ الى تحصيل هذا المبلغ بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

من هنا اقول ان الفقرة (أ) :

تحصل الغرامات في القضايا المصالح عليها بموجب احكام هذا القانون ، عند توقيع عقد المصالحة او اتفاق المصالحة . والا لا يجوز ان يصالح على مبالغ ثم يطالب بها ، ولا يجوز التقسيط بها ، لانها مثلها مثل غرامة المحكمة .

سيدتي الرئيس غرامة المحكمة لا تقسط ، انا اعتقد انها ان قسطت حصلت ، لان التقسيط بده يرتبط بكفالات مالية ، فتعتبر حصلت في مواعيدها ، اما لا تبقى بهذا الشكل وشكراً سيدتي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : انني على ما اقترحه الاستاذ عبد الرؤوف .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

حقيقة ان هذه الفقرة في صياغتها موقفة جداً وسليمة ، ولا يجوز ان نجبر المتصالح ان يدفع فوراً ربما تكون هنالك مهلة مدة شهر او

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نناقش (أ) شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : بس تصحيح لغوي ، الفقرة فيه مخالفات التهريب وجرائمه ، بدل في مخالفات وجرائم التهريب .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : انا اعتقد ان الفقرة (أ) خطأ اساسي ، هذه امور جرت عليها المصالحة واتفق مع الوزير على الغرامة ، فكيف لا تدفع قبل توقيع عقد المصالحة ؟ كيف نلغي القضية في المحكمة ، وتتوقف اجراءات التقاضي ، ثم تبلغ المصالح ان يأتي للدفع خلال ثلاثين يوماً ، فان لم يدفع نطبق قانون تحصيل الاموال الاميرية ، واذا بنا قد الغينا القضية من المحكمة ولم نحصل المبلغ ، ولذلك انا اقول ان الفقرة (أ) تحصل الغرامات في القضايا المصالح عليها بموجب احكام هذا القانون قبل توقيع عقد المصالحة ، مع التوقيع مثل بيع بالاراضي ، لا يوقع لك الا تسليمها ، كيف اصالح شخصاً ثم اطلبه بما صالحته عليه .

انا اتكلم اخي الكريم عن غرامة تحصل باصول المصالحة ، اما لا يجوز ان اصالح على مبلغ ، ثم اذهب واطالب ، فلا يدفع ، فان لم يدفع اذهب لتطبيق قانون تحصيل الاموال الاميرية . وانتم تعرفون ما هي طول هذه القضية .

هكذا من المأهول

مدة شهرين ، حتى يستوفي المصالح قيمة البضاعة ، قد تكون محجوزة حتى يبيعها ويستوفي قيمتها ، اما ان تقيدها بالصورة التي طرحها بعض الزملاء ، فهذا امر صعب جداً وهو تقييد غير مرغوب به في التشريع ، اما هذه المادة فهي تحصل الغرامات بالطريقة المناسبة وبالطريقة التي رسمها القانون لانه بعد قليل في الفقرة (ب) يحيل الى المادة (٢٧) من القانون ، وقد عدت الى المادة (٢٧) فوجدت ان التحصيل مناسب بواسطة هذه المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك اقتراح الاستاذ عبد الرؤوف الروابده ومثنى عليه فيه داعي ان نعيده ؟ اخ عبد الرؤوف يمكن ان تعيد لنا الاقتراح مرة اخرى حتى نصوت عليه .

السيد عبد الرؤوف الروابده : يا سيدي ، التحصيل اما ان يكون فوراً ، او اذا جرى الاتفاق على اسلوب دفع ان يرد النص .

تحصل الغرامات في القضايا المتصالح عليها بموجب احكام هذا القانون عند توقيع اتفاق المصالحة مع مراعاة امكانية الاتفاق على اسلوب الدفع .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟

٢٦ من ٥٥ .

السيد عبد الرؤوف الروابده : انا سمعت (٢٧) ، انا متأسف اذن بدي سماعاً .

دولة رئيس المجلس : اذن من يوافق على (أ) كما وردت من اللجنة المالية ؟

موافقة .

(ب) مفتوحة للنقاش اذا سمحتم ، من يوافق على (ب) كما وردت من اللجنة المالية ؟

موافقة .

(ج) مفتوحة للنقاش ايضاً ، السيد الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

اولاً : انا مع الاخ ابو عصام في شطب كلمة مخالفات :

تعتبر الغرامات في مخالفات وجرائم التهرب الى اخر الفقرة .

حقيقة انه في هذا التشريع يعني بهذا الشكل كلام ارى مع الاحترام غير منطقي ، انت لا تستطيع ان تشترط على المشرع القادم ان لا يشمل في قوانين العفو ما يريد ان يشمل ، انت تقييد المشرع من سلطة اعطاه اياها الدستور ، وهذه مخالفة دستورية ، وهذا لا يجوز بمقتضى الدستور ، انت تترك للمشرع ان يضع في قانون العفو العام بأنه لا يشمل الجرائم التالية :

الاحتلاس ، التعميزات والغرامات التي تفرض بموجب قانون ضريبة المبيعات ، الغرامات التي تفرض بموجب ضريبة قانون الزراعة ، بموجب ضريبة الدخل ، الرشوة الى

اخره .

اما ان تقييد المشرع بأنه لا يشملها احكام قوانين العفو العام ، هذا امر ارى انه مخالف للدستور ، ومخالف للمنطق ايضاً ، وارجو شطب العبارة الاخيرة من الجملة .

لا تشملها احكام قوانين العفو العام وشكراً .

اصوات : ننتي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح من السيد الدغمي بشطب العبارة ولا تشملها احكام قوانين العفو العام ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ تفضل معالي الوزير .

معالي وزير العدل : سيدي ، هنالك كثير من المنطق في اقتراح الاستاذ عبد الكريم الدغمي ولكن الخشية من اساءة التفسير والخشية من السهر في صدور قوانين معينة يؤدي بنا الى ان نتمسك بالفقرة (ج) ، الصحيح ما تعويض مدني هو مال للخزينة ولا يجوز ان يعفي عنه بشكل من الاشكال ، والنص عليه هنا مشدداً بالرغم من كل الاعتبارات المنطقية التي ابداهها الاستاذ عبد الكريم هو تحوط في محله ، وضروري جداً للحفاظ على المال العام ، والخشية ان يصدر قانون عفو عام بشكل من الاشكال ، وفي غفلة من الزمن تقسط بموجبه كل القضايا الجرمية ، وكل القضايا المخالفات التي من هذا النوع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد

الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : اتمسك انا بمخالفة الدستور ، لماذا ؟

يعني بدي اناقش معالي وزير العدل وهو استاذنا في القانون ، هب ان سلطة تشريعية قادمة ، او هذا المجلس جاء وقال :

نصدر قانون العفو العام ، وايضاً يشمل هذا القانون المحكومون بجرائم وبغرامات بمقتضى قانون ضريبة المبيعات .

من يستطيع ان يمنع اي سلطة تشريعية قادمة ، مجلس النواب ومجلس الاعيان ؟ من يستطيع ان يمنعها في ان يشملوا الضريبة المحكوم بها من محكمة الجمارك على قانون ضريبة المبيعات ، او بموجب قانون ضريبة المبيعات ، من يستطيع ان يقيّد السلطة التشريعية في ان لا تصدر القانون الذي يناسبها ؟ اما اذا شاهدت المفرط اولى بالخسارة . ولذلك ارى ان هذه الفقرة مخالفة للدستور ، ولا يجوز ان تقيّد المشرع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، من يوافق على اقتراح السيد الدغمي بشطب اخر الفقرة؟

١٨ من ٦١ لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على الفقرة كما وردت بالتوصية ؟

موافقة .

الفقرة (د) مفتوحة للنقاش ، شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً دولة الرئيس .

في فقرة (ج) في السطر الثاني منها خطأ لغوي ، بدل وقيد بدل البيع ، وقيد بدل البيع .

عندما نقرأ الفقرة : للدائرة حق بيع السلع المتروكة بعد مرور ستة شهور من تركها، اذا لم يراجع بشأنها خلال هذه المدة ويقيد بدل البيع بعد حسم الضريبة المستحقة والغرامات واي مصاريف اخرى ان وجدت امانة لدى الدائرة ، وتصبح حقاً للخزينة اذا مضى على استبقائها مدة ثلاث سنوات .

المتبقى من هذا الحق للمواطن الذي ترك سلحته بعد ان استوفت الخزينة كامل حقوقها ، بأية حق قانوني وانساني يضمن الباقي من ماله المتروك الى الخزينة ، بينما اذا نظرت الى المادة (٤٤) التي ستأتيها فقرة (ج) :

لا تسقط حقوق الدائرة المالية الثابتة بحكم قضائي او باقرار المكلف بمرور الزمن .

فكيف هنا نكون احتياطين ورحماء بالنسبة للخزينة ، ولا نعامل المواطن بمثل هذا الاحتياط ومثل هذه الرحمة ، لذلك السطر الرابع من فقرة (د) بعد قولها :

واي مصاريف اخرى ان وجدت امانة لدى الدائرة ، وتصبح حقاً للخزينة ، بدل للخزينة نقول :

وتصبح حقاً للورثة اذا ثبتت وفاة تارك السلعة ، او طبق عليه حكم المفقود بعد ثلاث

سنوات ، فنؤول قيمة السلعة المتروكة للورثة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع ملاحظة فضيلة الشيخ من حيث اللغة ليس في محلها ، ليس وقيد لانه معطوفة على وبيع، حق بيع وقيد ، اما ان يضيع حق المواطن اذا غاب او تأخر ثلاث سنوات ، فهذا يتنافى مع المسألة لان الحق اقدم من هذا القانون .

اقترح هذه الفقرة ان تكون كالتالي : وقيد بدل البيع بعد حسم الضريبة المستحقة والغرامات واية مصاريف اخرى ان وجدت امانة لدى الدائرة .

اما وتصبح حقاً للخزينة فلا يجوز ان يتحول هذا المال حقاً للخزينة مهما طالّت المدة .

اصوات : نثني على هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور محمد .

دكتور محمد ابو سليم : شكراً دولة الرئيس .

للدائرة حق بيع السلعة المتروكة بعد مرور ستة اشهر من تركها .

هنا لم يبين طريقة البيع ، فقد تقوم الدائرة بالزام هذا البيع ، فلذلك اقترح شطب تركها بعد ستة شهور بالمواد العلني .

دولة رئيس المجلس : فيه تثنية ، السيد المقرر .

السيد المقرر : قضية انه والله مهالغ بعد استيفاء الضريبة المستحقة والغرامات انها تبقى لدى الدائرة امانات الى اجل غير مسمى ، الحقيقة غير معقول تعطيل اموال الى اي مدة او الى مدة زمنية لا متناهية ، يمكن رفع مدة ثلاث سنوات الموجودة ان رأي المجلس الى مدة اطول ، لكنه انه والله تبقى في الدائرة الى ما لا نهاية ، وبدون ان تستطيع الدائرة ان تتصرف بأي شكل من الاشكال ، اعتقد انه هذا غير معقول وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد ابو سليم اقترح اضافة بالمواد العلني بعد ستة شهور، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

شيخ عبد الباقي يمكن ان تقرأ لنا اقتراحك مرة اخرى اذا سمحت .

السيد عبد الباقي جمو : اقتراحي ان تنتهي الفقرة :-

واية مصاريف اخرى ان وجدت امانة لدى الدائرة لمستحقها او لصاحبها .

لأن هذا المال ليس دابة على الخزينة ان تؤمن لها العلف والحراسة والرعي ، يبقى هذا المال امانة لدى الخزينة لصاحبها حتى يعود او ان يظهر له ورثة ، لهم حق الحصول على هذا المال مهما طال الامد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، من يوافق على اقتراح الشيخ عبد الباقي .

٢٩ من ٥٨ ، وانا اصوت مع التعديل . موافقة على التعديل .

فقرة (هـ) مقترحة للنقاش ، من يوافق على (هـ) كما وردت من اللجنة المالية ؟ موافقة .

المادة (٤٠) باكملها مع التعديلات ؟ موافقة .

(هنا انصت الجميع لأذان المغرب)

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق .

(رفعت الجلسة للاستراحة)

استئناف الجلسة

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

نعلم استئناف الجلسة ، السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤١)

لغايات تحسين ظروف العمل ورفع كفاءة موظفي الدائرة وتقديم الحوافر التشجيعية لهم ، ينشأ صندوق في الدائرة ويحول اليه نسبة معينة من حصيلة الغرامات تصرف وتوزع

هكذا من الأشغال

على كل من ساهم في اكتشاف التهرب من الضريبة وضبط السلع المهربة منها . ويتم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

قرار اللجنة المالية

المادة (٤١) :

قررت اللجنة إعادة صياغتها على النحو التالي :

المادة ٤١ :

ينشأ صندوق في الدائرة تحول اليه نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من حصيلة الغرامات ، لغايات تحسين ظروف العمل ورفع كفاءة موظفي الدائرة وتقديم الخدمات لهم في المجالات الصحية والثقافية والاجتماعية والسكان وتقديم الحوافز التشجيعية لهم ، تصرف وتوزع على الموظفين المتميزين في ادائهم وعلى كل من ساهم في اكتشاف التهرب من الضريبة أو ضبط السلع المهربة منها، ويتم ذلك بموجب نظام يعد لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس : السيد فوزان الزعبي .

السيد فوزان الزعبي : نحن لسنا ضد فكرة تحسين ظروف العاملين في هذا الجهاز ، وبودنا العمل على تحسين ظروف جميع موظفي الدولة ، الا انه لدينا تحفظات شديدة على ما قد تؤدي اليه هذه المادة من اساءة استعمالها لابتزاز المواطنين على غير وجه حق ، كما نحصل الآن من قبل بعض الموظفين في بعض الدوائر وارى ان تخصص مكافأة

للموظفين العاملين حسب ما تراه الدائرة مناسبة وحسب جهودهم وتقائهم في العمل وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الرزاق .

الدكتور عبد الرزاق طييشات :

بسم الله الرحمن الرحيم

أؤيد كل التأييد تقديم حوافز تشجيعية لموظفي هذه الدائرة ، بموجب نظام خاص يمول من موازنة الدولة ، لان وجود مثل هذا الصندوق الممول من جزء هذه الضريبة ، يفري الموظفين بعدم الدقة ، واخشى ان تؤدي بالتالي الى ظلم كثير من المواطنين ، لذلك اترح شطب هذه المادة والاكتفاء باصدار نظام خاص للحوافز لموظفي هذه الدائرة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : سيدي بالنسبة للمادة (٤١) مع احترامي الشديد لقرار اللجنة ، الا ان ما ورد في قرارها :

رفع كفاءة موظفي الدائرة وتقديم الخدمات لهم في المجالات الصحية .

هم عملياً موظفو دولة ومؤمنين صحياً .

والثقافية والاجتماعية والسكان .

ولا يجوز ان نميزهم عن غيرهم كأن نقول

اسكان ضريبة المبيعات .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة مع احترامي لوجهات النظر التي ابدت من الزملاء ، لكن هذه المادة بداية هي ليست مادة جديدة ، هذه المادة معمول بها في قانون الجمارك ، ولنفس الغايات والاهداف التي ذكرتها اللجنة المالية في تعديلاتها .

ثانياً : ان هذه المادة ليست مطلقة بلا تنظيم ، فقد نصت ايضاً في عجز هذه المادة على ان هذه الكفائات أو هذه المكافآت توزع بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ، بمعنى ان هذه الاموال مقننه بنظام كيفية انفاقها وكيفية صرفها .

القضية الثالثة وهي القضية الرئيسية ، ان موظفي الجمارك ، الحقيقة يتعرضون لظروف تختلف جداً عن ظروف التي يتعرض لها باقي موظفين الدولة مع تقديرنا لكل من يقوم بواجبه في اي موقع من مواقع الاداء الاداري المختلف الدوائر والاجهزة الحكومية ، لكن الظروف المختلفة التي يتعرض لها هذه الفئة ، تتعلق اولاً بانهم يتعاملون مع قضايا مالية ، وقضايا مالية كبيرة جداً ، والواقع لا بد من تحسين هذا الموظف الذي يتعامل مع هذه القضايا ، ويبلغ حد معين يستطيع ان يشعر به بالاستقرار ، ولا يمكن ابتزازه في اية اغراءات يمكن ان تعرض عليه ، علاوة على ذلك ان موظفي الجمارك الذين يتابعون قضايا التهرب يتعرضون لخطر كبيرة جداً ، قد تصل هذه الاخطار الى

فلذلك فأنتي ارى انه لا داعي لتعديل والاكتفاء بالمشروع الذي ورد من الحكومة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاخ صالح .

السيد صالح شعراطة : شكراً سيدي الرئيس .

هذه المادة خطيرة جداً ، فهي تقدم رشوة للموظفين للاحقوا المكلفين ويتزروهم ، وينشوا عليهم امور قد تكون صحيحة وغير صحيحة ونحن في هذه المادة نفتح شهية الموظف ، والذي هو بالاساس موظف عام يؤدي واجباً ويتقاضى راتباً من الخزينة ، فلا يجوز مكافأته على حسن عمله على النحو الذي ورد ، والا سنخلق مشكلة في كافة الدوائر الاخرى ، لماذا لا نعطي نظام الحوافز للمعلم وموظف الأوقاف والزراعة وغيرهم ، لماذا هؤلاء بالذات ؟

ان هذا الطرح سيجعل بالنتيجة بين المكلف والموظف حالة عداء وتحفز دائم ، ولا نريد ان يكون هذا الشعور سائداً بين الموظف والمواطن للمكلف ، وطالما ان هذا القانون حدد بدقة وسائل ضبط العملية الضريبية كلها وحدد وسائل معاقبة المخالفين والمتهربين ينبغي على الموظف ان يقوم بواجبه المعتاد ، لا ان يكون جهاز الموظفين ذات سلطة بوليسية ضد هذا الناس ، ووافق والتي مع الدكتور الزميل طييشات على شطب هذه المادة كلياً .

المساس بحياة هذا الموظف الذي يتعقب هذه القضايا ، ولذا من الانصاف والعدل لهذه الشريحة ان ترضى مصالحها بالقدر الذي يتعرض له للاغراءات والمخاطر اثناء تأدية واجبها ، ايضاً ورد في المادة كما جاءت من الحكومة بدون تحديد نسبة ، ارتأت اللجنة المالية نفس التخوف الذي يشعر به الزملاء الاكارم بوضع حد للمبالغ التي يمكن ان تصرف بما لا يتجاوز (٢٠٪) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله النور .

الدكتور عبدالله النور : سيدي الرئيس .

نحن لدينا في المملكة الاردنية الهاشمية خبرة في هذا الموضوع ، نحن لا نطلق من فراغ ، ولا نصور حالة مستجدة لا نعرفها ، ان الأمر الزاهن ان كثيراً مع كل الاحترام والتقدير والاعجاب لموظفي الجمارك الذين يدخلون على الخزينة نحة من (٥٠٠) مليون دينار ، وسوف يدخلون مبلغ ما من هذه الضريبة ، يقول وزير المالية ان بس (١٥٠) ، ولكن الأمر الزاهن والحقيقة ، ولا نريد ان ندفن رؤوسنا في الرمال ، هذه المادة تنشأ مصلحة موظف الجمارك ان يتسلط على المواطن ويزيد عليه الغرامة ، لانه يتقاضى نسبة من الغرامة كل ما صعدت زاد عليه المال وزاد خبزه ، وهذا خطأ كبير ، وان لي مقترحات قديمة في الحكومة ان نلغي هذه النسبة المتجددة في الجمارك ، لنحققها ونجملها ونخترع آلية احسن منها ، ثم

جاءت ضريبة الدخل ، ضريبة الدخل اخطر ، لانه الجمارك جايب سلعة في المطار ، بهه يقدرها ، يتدلبذ تقديره ، ولكن ضريبة الدخل تجبي مبالغ اخطر ، ولم نضمن في القانون ولا في مقترح القانون مادة تكون نسبة من ضريبة الدخل ، قلنا لا ، الدولة تعطيتهم مكافآت ، وصارت الدولة على اعطاءهم مكافآت فترة من الزمن ومشيت الامور . ثم وجدت الدولة للأسف الشديد انها تقلص هذا الباب لموظفي ضريبة الدخل ، ونخشى ما نخشاه ، هذه المادة اما ان نلغيها ، وعلى الدولة ان تخصص لهم ، ولكنني لا اضمن الدولة ان تخصص لهم ، ولذلك لن اصوت مع الغاء هذه المادة . ولكن البديل الثاني ان نقول :

ترصد الحكومة في الموازنة العامة للدولة مبلغاً يؤدي كمكافأة لموظفي الدائرة في ضوء (والكلمتين بدني احطهم) مجهوداتهم وامانتهم ما قلت كفائتهم ، حتى ما تصير على الشهادات ، التوجيهي يأخذ والبيكالوريوس وكذا ، بتصير شغله بلهاء غيبة بتقاضياها الجميع لا ، قلنا في ضوء مجهوداتهم وامانتهم ، ان ما تفضل معالي المقرر اؤيده كل التأييد ، انه يجب ان تعطيتهم حوافز ، ان نصون هذه الفقة الكريمة من ابتاءنا ، ولكن مش بهذا الشكل ، الشكل انه ما يكون نسبة تصاعديّة من الغرامة ، وكأننا نقول للقاضي بزياد راتبك قديش تحكم اعدام احنا نزيد راتبك (٢٠٪) من عدد الاعدادات او (٢٠٪) من عدد السنوات التي تحكم فيها ، غلط هذا شيء مش كويس .

ولذلك انا اقترح تعديل المادة بالنص التالي :

يرصد في الموازنة العامة مبلغ يؤدي كمكافآت لبعض موظفي الدائرة (ولم اقول لموظفي الدائرة - لبعض موظفي الدائرة) في ضوء مجهوداتهم وامانتهم ، وذلك الرقم يعرض سنوياً على مجلس النواب فيزيده او ينقصه في ضوء ماذا جرى في هذه الدائرة من نشاط وسمعتها وممارسة موظفيها وبهذا اظن بجمع كل الاراء المعترضة على هذه المادة ، شكراً .

اصوات : تنفي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : اثني على ما قاله الدكتور عبدالله النور ، بس بدني اشير الى خلل تشريعي اذا تركنا المادة كما هي ، المادة (٣٧) من نفس القانون اشترنا الى الغرامة الاضافية التي هي (١٠٪) على المبلغ اذا كان ثبت ان التقدير الدولة كان صحيح ، لكننا لم نشير الى تعويض ، حتى التعويض المادي المساوي ، لما يضطر ان يلجأ الى القضاء كي يحصل حقه ولا يدفع ما اضيف به ، اضافة للجهد اللي يبذله ، نعرف من قضايا ضريبة الدخل انه ما يدفع من رسوم وتكاليف محاكمات ، تطلع بالآخر من جيب الذي استأنف ، اضافة الى الجهد ، فهنا يصبح موظفي تحصيل الضريبة في غنى عن اي متاعمة ، لان الدائرة لا تفهم مقابل الملاحقات

غير المسنودة التي لا تكسب في المحاكم ، فهنا مدير الدائرة لا يعود ملزم ، بحساسة اداء موظفيه ، الذين بالغوا في الملاحقة في غير مكانها ، ولهم مصلحة في المبالغة ، ففي غياب هذا التوازن ، ان من اجبر على مجهود وكلفه ، ولم تثبت صحتها وقد تتكرر لا يعرض في غياب هكذا مادة ، لا يمكن ان نترك يد مطلقة للموظفين اثني على اقتراح الدكتور عبدالله وما اصفته فقط لزيادة الثقل .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : اثني على ما تفضل به الدكتور عبدالله النور ، الحقيقة هذه المادة بهذا الشكل سواء كما وردت من الحكومة المحترمة ، او كما وردت في تعديل اللجنة المالية المحترمة ، في الحالتين نحن نجعل الخصم هو الحكم ، وبالتالي هذه قضية من حيث مبدأ العدالة فيها تجاوز وتجاوز خطير ، اذا كان موظفو الجمارك يتعرضون لمجهودات صعبة ، او لاغراءات ، او لغيره فيمكن ان يكون هنالك علاوة لطبيعة هذه المهنة ، علاوة موضوعية لا علاقة لها بالتحصيل ، والا فعلاً سنوقع ذم الناس في الخطر وجرب المواطن نعرضها للاهتزاز ، ولذلك انا اطالب بحذف هذه المادة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

هكذا من الأشهر

الحقيقة ان لا احسد موظفي الدولة على أن يأخذوا حوافر للكفاعات ولكن انا اطالب بأن تكون هذه الحوافر لكافة موظفي الدولة وليس لدائرة بعينها ، الحقيقة ان التجربة في هذا الموضوع ، هي تجربة استطيع ان اقول عنها انها مريوة ، لأن هنالك كثير من المكلفين يظلمون بسبب هذه الحوافر للأسف من بعض ، وركز على كلمة بعض الموظفين الذين يقومون بالمخالفة نتيجة الطمع في هذه الحوافر التشجيعية او ما تسمى بالحوافز التشجيعية ، بعض الضبوطات يقع عليها موظفين كانوا في اجازة ، يقع عليها مع الذي ضبط البضاعة من اجل هذه المكافأة ، هذا امر يجب ان نتجنبه ، مئات القضايا في محكمة الجمارك تحكم ببراءة المتهم من جرم التهريب ، كثير من القضايا يحكم عطفة مدير عام الجمارك قبل ان تصل المحكمة ، بان هذا ليس تهريباً ، ولكن بعض الموظفين يكون قد نظم الضبط من اجل ان يأخذ مكافأة عن بدل اكتشافه التهريب ، هذه تستغل لذلك انا ارى انه اذا ارادت الدائرة ان تكافئ موظف متميز على ادائه بامكان ذلك دون ان نص عليه في التشريع ، بامكان القيام بذلك عن طريق قرار من مجلس الوزراء ، يرفع الوزير تنسيب الى مجلس الوزراء بصرف مكافأة الى موظف متميز ، او مجموعة من الموظفين المتميزين ، قدموا اداة ممتازاً في اكتشاف التهريب من الضريبة ، او قدموا اداة مميزة في اكتشاف التهريب ، سواء في الجمارك او في ضريبة الدخل او في غيره ، ويستطيع مجلس الوزراء ان يصدر قرار ولا معقب عليه

في قراره ، وهي سلطة مطلقة لمجلس الوزراء في هذا الموضوع ، ولذلك ارى نفسي موافقاً مع الاخوة الذين اقترحوا الغاء هذه المادة ومثنياً على هذا الاقتراح وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور همام .

الدكتور همام سعيد : شكراً دولة الرئيس . الحقيقة انا لست مع المادة في المشروع ولا مع قرار اللجنة المالية ايضاً ، لان هذه المادة فعلاً تؤدي الى ايجاد نوع من التمييز بين هؤلاء الموظفين وبين المكلفين ، ولا سيما ايضاً كما جاء في قرار اللجنة المالية ان تصبح (٢٠٪) من حصيلة الغرامات في صندوق ، وهذا مبلغ ضخم في ظني ، يعني معنى ذلك انه فعلاً حجزنا مبلغاً كبيراً من هذه الغرامات لمثل هذا الصندوق ، ولفتة معينة محددة من الموظفين ، لذلك انا مع شطب هذه المادة كلياً وعدم ايجاد بديل عنها ، وترك الامر لمكافآت يقررها مجلس الوزراء في هذه القضية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس . حقيقة هذه المادة ليست ابتداء اردني ، بل هي مطبقة في كثير من الدول المتقدمة والحائز اعطي بقصد ، حفز الموظف للمتابعة والتخلص من قصة يعني الخوض امام

الاغريات ، موظفوا الجمارك يحصلون ما يصل الى (٤٤٪) من واردات الدولة ، وقد فكرنا كثيراً : بعدة وسائل للمكافأة ، كما ذكر معالي الدكتور عبدالله النصور ، لكن المكافأة تكون اول ضحية عندما تشح الاموال ، وعندما تأتي الى التخصيص بالاضافة كما تعلمون نحن شعب اسوة ، اسوة بالجمارك نطبق على كذا وكذا وتصبح قاعدة ، وبهذا نخرج عن المقصود من الحافز الصغير الذي تمنى تقديمه لجهاز بهذا الاهمية ، (٤٤٪) من واردات الدولة يشرف عليها جهاز يصل تمناده الى (الفين) موظف ، انا اتقن ان تبقى كما جاء من اللجنة المالية ، ان يوضع بصندوق ، وايضاً حسب نظام ليس مطلق ، ولم تترك للموظف ان يشذ عن القاعدة او يجحف بحق المواطن ، او ان يكون حافظ له تحصيل الغرامة حتى يحصل على مال جديد ، الحقيقة متبهن لها ، والوضع المقترح فيه باعتقادي يلبي رغبات الجميع ، ولا نفقد هذا الحافز البسيط الموجود بين ايدينا ، كما تفضل ايضاً الدكتور انه ضريبة الدخل درجنا بالتخصيص ولكن لم نستطع الاستمرار بنفس السوية وبنفس النسبة فارجو الابقاء عليه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد المنعم . السيد عبد المنعم ابو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم شكراً دولة الرئيس . على الرغم من تقديري لكل موظف وجندي في هذا الوطن الغالي ، لكنني ارى وبخاصة في جانب خطير يتعلق بتحصيل المال العام ، ان الحوافز التشجيعية في هذا الجانب

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

نحن نتكلم عن الغرامة ولا نتكلم عن

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

على الرغم من تقديري لكل موظف وجندي في هذا الوطن الغالي ، لكنني ارى وبخاصة في جانب خطير يتعلق بتحصيل المال العام ، ان الحوافز التشجيعية في هذا الجانب

هكذا من المأهول

الموظف الذي يرى انه يعمل للذات الوظيفة ،
والحافز امر جائز شرعاً ، والاسلام حينما قال :

من قتل قتيلاً فله سلبه

اتما اراد من ذلك ان يدفع المقاتل الى القتال من اجل ان يحصل على ما يحمل ذلك للمقاتل ، ونحن في عملية التشجيع للموظف في هذا الميدان ندفعه الى عملية التحري والدقة ، كما اننا نرفعه عن ان يمد يده لأخذ الرشوة او التساهل في عملية اكتشاف المهربات من الافراد ، ولذلك انا اقول من الناحية التربوية ايضاً فان عملية الحوافز تدفع الفرد الى ان يكون صادقاً ومخلصاً في عمله ، ولا تعارض بين الامور الاخرى فهو لا يترك له الحيل على الغالب من اجل ان يتبلى الآخرين ، من اجل ان يحصل على حوافز ، اذن القضية انا اراها من وجهة نظري انها صائبة واثني على ما جاء في قرار اللجنة المالية وشكراً لكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :
الحقيقة نحن لا نعيش في مجتمع ملائكة ،
واذا حرمتنا الموظف الذي يكتشف حق الدولة
والخزينة ويأتي به من الحافز ، كأننا نقول :

سامحوا من تلاعب بهذه الضريبة
واخفاها ، واتركوها لهؤلاء الذين اخفوها
ظلماً وعدواناً .

فاذا اردنا ان نحصل مال الدولة فيجب
ان نضع الحافز ، نحن لا نعيش في مجتمع

ستفرض طبقة بغيضة بين المواطنين والموظف
الذي نريد حمايته من الرشوة واغرامات التجارة
بمثل هذه الحوافز التشجيعية لا خير فيه ، ولا
يصلح ان يكون موظف ، ولا يؤتمن على
دجاجة ، ولا على بيضة من الدجاجة ، لذلك
هناك آلاف من الموظفين من الجنود المجهولين في
هذا المجتمع ، عرضه للمخاطر ، حرس الحدود
الذين يحرسون الثغور .

ثانياً : شرطة النجدة ، رجال الاطفائية ،
الاطباء في المستشفيات العامة والمرضى ،
الجندي المجهول هذا المعلم الذي يربي الاجيال
كل هؤلاء بحاجة لحوافز تشجيعية ، لذلك
هذه الحوافز التشجيعية البديل عنها ، ان يحسن
اوضاع الموظفين كلهم بزيادة رواتبهم ، حتى
تتمد جسور الثقة بين موظفي الدولة والحكومة
الموقرة ، نعم وهذا هو الحافز الكامل الشامل
المعادل وغيره طبقة غفنة لا تليق بأن ترد في
قانون للأجيال ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد الاقطش : شكراً
دولة الرئيس .

ان اية مادة قانون يناقش دائماً بنظر اليه
من الجوانب الايجابية والسلبية ولا تخلو مادة
او قانون من نواحي ايجابية او سلبية ، والتي
ارى ان هذه المادة كما وردت من الحكومة ،
والتعديل الذي اجترته اللجنة المالية فانه
ايجابي ، وذلك لأننا نستطيع ان نميز بين
الموظف الفعّال الذي يتابع الامور بدقة ، وبين

نصرف للبعض الآخر ، فان هذا يسبب تراخي
في القيام في الوظيفة الرئيسية التي يتقاضى
عليها الموظف راتب معين ، والحقيقة بعض
الاخوة اجاز ان تصرف حوافز ، اقول في المجال
الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
كان يحاسب الموظف الذي يأخذ هدية زيادة
على راتبه المخصص له من قبل بيت المال ، وقد
عنف النبي صلى الله عليه وسلم بعض اصحابه
من العمال عندما قبل هدية وقال :

الا جلس احدكم في بيت ابيه وامه
فلينظر ايهدي الي .

الحقيقة انا مع الرأي الذي يقول بشطب
المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً دولة
الرئيس .

لا ادري لما نخشى من تعسف الموظفين
وهل الجبل متروك على الغالب لهؤلاء الموظفين ،
ليس لهم رؤساء يحاسبونهم ويماقبونهم اذا ما
استعملوا التعسف في وظيفتهم ، ولذلك انا
ارى الابقاء على هذه المادة مع اجراء تعديل
لطيف وهي :

نسبة (٢٠٪) من حصيله الغرامات
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : ايضاً التعديل ؟ ما
هي (٢٠٪) ، ما هو التعديل ؟

ملائكة ، والمثل الذي ضربه معالي الزميل
عبد الهادي المجالي الحقيقة مثل حقيقتي
وصحيح ، ولذلك من هذا المنطلق ارى ان
نبقى على المادة كما وردت من الحكومة ، لأن
التفصيل في المادة (٤١) من اللجنة المالية لا
يتفق مع الصياغة القانونية ، الصياغة القانونية
يجب ان تكون مختصرة ، ولذلك ارى ان
تضاف اليها :

ورفع كفاءة موظفي ، ويحول اليه نسبة
(٢٠٪) من حصيله الغرامات فقط .

تضاف (٢٠) الى المادة وتقتر كما
جاءت من الحكومة وشكراً .

اصوات : نشي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ
ذيب انيس .

السيد ذيب انيس :

بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة صرف علاوات لبعض شرائح
من يقومون على جباية المال لخزينة الدولة ، هذا
حال يقول :

لان هناك شرائح متعددة مثل شريحة
ضريبة الدخل ، مقدرين ضريبة الدخل ،
مراقبين الصحة ، هناك كذلك الشرطة الذين
يقومون على أمر السير ، شرائح كثيرة اذا اتفقنا
على صرف نسبة معينة لكل شريحة من هذه
الشرائح ، حال يقول ، واذا صرفنا لبعضها ولم

هكذا من الأشهر

الدكتور أحمد القضاء : هو التعديل الذي جاء بتوجيه اللجنة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخايبه : شكراً دولة الرئيس .

حضرته الزملاء

أريد أن أذكر أننا نتكلم عن المرحلة الأولى من ضريبة المبيعات ، والتي ستحصل في المراكز الجمركية على الحدود ، وستركز في باب المصنع المنتج ، وفي كلا الموقعين هناك جمارك ، وحسب علمي أن ضريبة المبيعات غير مفروضة على أي سلعة لا تخضع للجمارك وبما أن الجمارك ستحصل على هذه السلعة سواء كانت على الحدود الجمركية ، أو في باب المصنع المنتج ، إذن تلقائياً ستحصل عليها ضريبة المبيعات إن كانت خاضعة للضريبة ، والتهرب من ضريبة المبيعات ، يعني أن هذه السلعة مهربة عن الجمارك ، فلا يجوز أن تكون السلعة قد دفعت جمارك دون أن تدفع ضريبة المبيعات ، وبما أن الموظفين القائمين على استيفاء هذه الضريبة هم موظفي الجمارك ، والذين لهم حوافز ، وسندرس أن شاء الله قريباً ، سيعرض على هذا المجلس قريباً قانون الجمارك ، وحينها سندرس الحوافز إن كانت كافية أو غير كافية التي تدفع لهؤلاء الموظفين ، لذا زملائي الكرام أنا أقترح عليكم شطب هذه المادة بشكل نهائي ، لأنه يوجد هناك حوافز كافية لموظفي الجمارك ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً دولة الرئيس .

يعني الحقيقة صار حديث طويل حول هذه المادة ، ما اعتقد أن أحداً من الزملاء إلا ومع زيادة كل الموظفين ، وإعطاء كل الموظفين للمبدعين حوافز ، وإما أن نأخذ قطاع من نفس وزارة المالية ونفس موظفي الجمارك يعني خاصة الخاصة ، نأخذوا حوافز استثنائية ، حقيقة هذا فيه نوع من ظلم لبقية موظفي الوزارة نفسها ، وحقيقة سيثير مشاكل داخل الوزارة ، وأنا أقول أنه مع زيادة رواتب الموظفين أو حوافز لكل الموظفين ، وتشطب هذه المادة ، لأن قانون الجمارك يعطي لموظفي الجمارك بشكل عام حوافز في موضوع ضبط المهربات .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة موظف الجمارك مختلف عن كل موظفي الدولة ، فموظف الجمارك إذا دخلت في المطار أو منطقة حدودية ، من يراقب هذا الإنسان الداخل ؟ ومن يفتش امتعته ويعطيه الحق ؟

هو موظف الجمارك ؟

إذن هو مهمته ، مهمة أمن اقتصادي للبلد ، وملاحقة كل التجاوزات التي تخالف

القوانين والأنظمة الموضوعة بالنسبة للجمارك ، فهو مهمته التبرص لمن يتجاوز ، فهو أمن على دخل الدولة من الجمارك أو من عائدات الجمارك ، وهو قابل أن يرتشي ، وقابل للاغراءات ، خاصة في مجال إذا كان هناك مهربات كبيرة على مستوى ضخمة جداً وأموال كثيرة ، وهنا تزداد التجاوزات ، ومن تجريبي (٤) سنوات الماضية ككاتب ، لم أجد مهرب على حق ، فكلهم تنوسط لهم مشان تنقص لهم الجمارك ، أو يسامحهم ، إذا كان فيه ممارسة خاصة من أي موظف أو جهة ، فتعود للقضاء .

لذلك دولة الرئيس اطلب بقاء المادة كما هي من اللجنة المالية ، واطلب وادفع بوقف النقاش ، وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً دولة الرئيس .

يا سيدي نحن امام حالتين ، يصحح لي أبو انس كلاهما مَرَّ

أولاً : إذا اخفنا في وضع حوافز لموظفين في تحصيلات مالية للدولة ، وهنالك تحايل كثير ومقارنة بقوانين أخرى أثبتت فاعلية الحوافز أثبتت فاعلية في المجازات وتأدية الموظفين ، ولكن بنظري ، أجد أن النصين سواء في الوارد بمشروع القانون أو في قرار

اللجنة المالية ، فبهما كانتا حقوق مكتسبة تعطي للموظف كأنها نظرة قوية إلى وزارة المالية ، ولكني أرى إذا رأى الأخوان أن نهذب المادة كالآتي :

بحيث أنه الوزير يقدر من هو الذي ساهم بفاعلية وجهد وبانضباط في اكتشاف حالات فعلاً صحيح ، ومن هو حصل عليها فجأة بموجب وظيفته .

أقترح على الأخوان : للوزير أن يكافئ من ساهم في اكتشاف التهرب من الضريبة ، أو من مضبط ، أو ضبط السلع المهربة من حصيلة الغرامات المترتبة على هذه الجرائم بموجب نظام يصدر من مجلس الوزراء ، لأننا نعيد هذا إلى حضنانه الأصلية ومعذنه وهو وزير المالية .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبدالله بطني عليه ، السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي دولة الرئيس .

أولاً : أرجو أن أقول أن هذا المجال ليس مجال الحديث عن زيادات الموظفين ، فنحن نعرف أن الموظفين قد تأكلت رواتبهم كما قال دولة رئيس الوزراء ، ونتمنى عليه أن يدلنا على سبيل الغاء هذا التآكل وتجاوزه ليس من هذا القانون ، فجميع الأطراف بحاجة إلى حوافز ، ولكننا نتحدث في هذا المجال أيها الأخوة ، ليس عن مال الدولة وإنما على الغرامة التي ترتبت على تحصيل مال الدولة ، فمال الدولة

داخل خزائنها ، ونحن نتحدث عن الغرامات ، غير المال الذي هو جزء من الخزينة ، والحديث عن الهدية يا سيدي ، الهدية هذا القانون يلغي قبول الهدية ، فالهدية يقدمها الراشي ، وهذا المبلغ تقدمه الدولة حتى لا يقبل الموظف الهدية ، فالموظف يتعرض لآغراءات كبيرة ، وهذا الحافز التشجيعي لا يمثل إلا رقماً ضئيلاً أو نسبة متدنية من تلك الآغراءات ، ولكنه حافز على أن يمنع هذا الموظف من السقوط ما أمكن ذلك ، والحديث عن النظريات والماليات شيء ، والحديث عن واقع التطبيق شيء آخر ، أنا اعتقد أننا قبلنا كثيراً من الحوافز ، والكثير من أنواع الموظفين ، وليس أقلها القبول في الجامعات لبعض فئات الموظفين ، هذا حافز ، ودافعنا عنه وفي هذه الحالة إخواني ، أنا اعتقد أن هذا الأمر له سيلان :-

أما أن نقول أن الخزانة العامة تخصص مبلغاً لتشجيع أولئك الموظفين الذين يقفون في وجه الرشاشين والمهدين من الخزينة مباشرة ، أو أن نقول أنه جزء من هذه الغرامات ، وهو الأمر الأسهل والأهون ، فإن حصلوا الحق الطبيعي ، فلا يأخذون عليه حافزاً ، وإن حصلوا ما تهرب الناس منه ، أخذت الخزينة حقها وأعطتهم مما تقاضته زيادة عن حقها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

أنا مع إعطاء الحوافز للموظفين وإبقاء

المادة كما وردت في المشروع وذلك بسبب : أن النسبة لما تكون عائمة تكون أفضل ، ففي سنة معينة قد تكون الغرامات (عشرة) آلاف دينار ، فيحصل (الفين) دينار توزع ، وفي سنة أخرى قد تكون (مئة) ألف دينار فيحصل (عشرين) ألف دينار .

ولذلك ما جاء بالمشروع كما ورد من الحكومة هو أفضل من تحديد نسبة (٢٠٪) وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : إذا سمحت لي دولة الرئيس الحقيقة وجدت أن أوضح نقطة في غاية الأهمية ، أنه ورد على لسان بعض الزملاء خشية أن تستغل هذه المبالغ لاستياد بعض موظفي الدولة في المواطنين وتصوير أشخاص بأنهم مهربين وهم ليس كذلك ، الحقيقة مش موظف الجمارك هو الذي يقرر أن هذا مهرب أو غير مهرب ، موظف الجمارك مهمته أن يضبط العملية ، لكن من يقرر أنها تهريب أو غير تهريب ، أما أن يعترف هذا الشخص بأنه مهرباً ، أو المحكمة التي تقرر أن هذه عملية تهريب ، لذلك ليس هناك أدنى شك في أن هذه المبالغ سوف تستغل للاستياد وتصوير حالات تهريب وهي غير تهريب واقعية ، حقيقة من يقرر أن هذه حالة تهريب أولاً ، هي المحكمة ، ونحن نحترم نزاهة المحكمة ونزاهة القضاء في هذه القضية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً دولة الرئيس .

الواقع ما ذهب إليه الاخوة جميعاً تناولته اللجنة المالية ، وكان هنالك اراء لالغاء هذه المادة ، وهنالك اراء لبقاء المادة كما جاءت من الحكومة مفتوحة ، وبعد مناقشة مستفيضة توصلنا الى هذه الصيغة وتوصلنا الى (٢٠٪) بالتحديد خوفاً من أن يكون هنالك باب منافع للموظفين بدون قيد أو شرط ، وفي نفس الوقت هذا النوع من العمل هو تعامل مع المال العام ، وهنالك اغراءات كثيرة جداً ، ولا بد من إيجاد حوافز للعاملين ، نحن نتمنى أن يكون هنالك حوافز بصورة مؤسسية عند الحكومة لجميع الموظفين ، ولكن نحن نتكلم الآن عن قانون بين ايدينا واجب أن نعمل جهدنا حتى نحافظ على هذا المال ، وجود (٢٠٪) هي نسبة معقولة ، وستذهب للموظفين بشكل جماعي بروح الفريق الواحد ، ولن تذهب لموظف بعينه ، حيث أن بالماضي الذي يضبط هو الذي يأخذ المال ، الآن هذا المال يذهب الى صندوق وهذا الصندوق يتم الاتفاق منه في اساليب مختلفة ، أهمها رفع كفاءة العمل ، وتحسين الاوضاع المعيشية للموظفين ، وجزء منه كتعويض مالي للموظفين .

وعليه ارجو الموافقة على قرار اللجنة المالية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان هناك عدة اقتراحات ، نأخذ الأبعد فالأقرب الاقتراح الذي اثير اكثر من مرة ومثنى عليه هو شطب المادة ، بمعنى اقتراح اللجنة المالية والمادة كما وردت في القانون الاصلي هذا هو الاقتراح ، شطب المادة (٤١) كاملة ، من يوافق على شطب المادة (٤١) كاملة ؟ رفع الايدي بوضوح حتى لا نغلط .

١٩ من ٦٠ ولم ينجح الاقتراح .

فيه اقتراح آخر من الدكتور عبدالله النصور ومثنى عليه ، اذا ممكن أن يقرأه الدكتور عبدالله النصور ، والاخ عبدالله اخوارشيدة نفس الموضوع يعني اقتراحك واقتراح الدكتور عبدالله نفس الاقتراح .

السيد عبدالله اخوارشيدة : الاقتراح الأبعد ان يقدم .

دولة رئيس المجلس : لا ، اقتراحك واقتراح الدكتور عبدالله نفس الشيء .

السيد عبدالله اخوارشيدة : تقريباً .

دولة رئيس المجلس : تفضل الامين العام .

السيد الامين العام : الاقتراح : يرصد في الموازنة العامة مبلغ يصرف كمكافآت لبعض موظفي الدائرة في ضوء مجهوداتهم وامانتهم .

هذا اقتراح معالي الدكتور عبدالله النصور .

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس : واقتراح الاخ عبدالله اخوارشيدة .

السيد الامين العام : الاقتراح :

للووزير ان يكافئ من ساهم في اكتشاف التهريب من الضريبة او ضبط السلع المهربة من حصيلة الغرامات المترتبة على هذه الجرائم بموجب نظام يصدره مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس : هذا اقتراح الاخ عبدالله اخوارشيدة ، هذا اقتراح لا ، نفس المعنى لكن واحد تقدم قبل الثاني ، نصوت على اقتراح الاخ عبدالله اخوارشيدة .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح .

من يوافق على اقتراح الدكتور عبدالله النسر ؟

السيد الامين العام : ٢٣ من ٦١ .

دولة رئيس المجلس : ٢٣ من ٦١ لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح من الشيخ ابراهيم زيد على المادة (٤١) كما وردت من اللجنة المالية ، ممكن ان نقرأ لنا اياه .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : ورفع كفاعة موظفي الدائرة وتقديم الحوافز التشجيعية لهم ينشأ صندوق في الدائرة ويحول اليه نسبة (٢٠٪) من حصيلة الغرامات ، تصرف وتوزع على كل من ساهم في اكتشاف التهريب من الضريبة ، وضبط السلع المهربة منها ، ويتم

بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

هناك تعديل للجنة المالية ، من يوافق على قرار او توصية للجنة المالية ؟

السيد الامين العام : ٣٢ من ٦١ .

دولة رئيس المجلس : ٣٢ من ٦١ ، اذن اكثر من النصف وينجح الاقتراح ، لذلك يصبح مقراً .

السيد عبد الرؤوف الروابده : نظام يصدر لهذه الغاية ، لأن الدستور يتحدث عن الصدور ، ولا يتحدث عن الاعداد .

دولة رئيس المجلس : اظن انها ليست مشكلة .

السيد عبد الرؤوف الروابده : نظام يصدر لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الباب الثالث عشر

بذل الخدمات

المادة (٤٢)

يحدد الوزير بتعليمات يصدرها المبالغ التي يجب استيفاؤها من المكلفين مقابل المطبوعات وطوابع البندول والعلامات المميزة

ومصاريف التحليل .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الباب الرابع عشر

التقادم وسقوط الدعوى والدين

المادة (٤٣)

أ - لا ينظر في اي مطالبة او دعوى باسترداد الضريبة او الغرامات التي مضي على تأديتها اكثر من ثلاث سنوات .

ب- يتمتع على الدائرة للمطالبة بالضرائب والغرامات المستحقة وفق احكام هذا القانون بانقضاء خمس سنوات منذ تاريخ استحقاقها ما لم يوجد عذر شرعي يحول دون المطالبة خلال تلك المدة .

قرار اللجنة المالية

موافقة

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة لا ادري لماذا لا يسوي القانون

بين المكلف وبين الدائرة ، في حال المكلف اقتصرناها على (ثلاث) سنوات ، على حين في حال الدائرة (اي الحكومة) (خمس) سنوات ، في حال المكلف ما قيدناها بشيء ، في حال الحكومة ما لم يوجد عذر شرعي يحول دون المطالبة .

انا اقترح ان يسوى بين المكلف والدائرة في هذا الأمر ، بحيث تصبح (ب) للجميع ، يتمتع على المكلف ويمتنع على الدائرة ، التحصيل بعد (٥) سنوات ما لم يكون هنالك عذر .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حاتم .

السيد حاتم الغزاوي : انا افهم من نص الفقرة (أ) من المادة (٤٣) ، ان مبالغ دفعت اما عن طريق الخطأ ، او زيادة عن الاستحقاق ، وبالتالي فهي تصبح حقاً لصاحبها ، فاذا اقرت المادة كما هي الان ، تقع في تعارض مع الفقرة (ب) من المادة (٤٠) ، لذلك اقترح شطب هذه الفقرة (أ) .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي المادة (٤٠) تنص على قضية اخرى ، الحقيقة اذا كان مطالبة الدكتور عويضة انه والله تكون المدة متساوية ، الحقيقة هذه قضية فيها وجهة نظر ، ممكن ان تكون متساوية ، لكن الغاء المدة مفتوحة وانا رأيت في المادة (٤٠) :

انه لا يمكن ان تترك القضية بلا أجل ،

يعني قضايا مفتوحة لا يمكن ان تبقى تستمر الى امد غير محدود ، لا بد من انتهاء هذه القضايا في فترة زمنية محددة .

لكن اذا ارتأى المجلس تعديل الفترة ، فالمجلس هو صاحب القرار في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

حقيقة يعني كما ذكر الدكتور عويضة ، يجب تساوي مراكز الخصوم القانونية ، يعني نحن نضع النص فقرتين ، فقرة على المواطن ، وفترة على الجهة المقابلة التي هي الخزينة ، والفارق بينهما كبير .

وهذا حرام ، وهذا مجاني للعدالة ومجاني للمنطق يا اخوان ، لا يجوز ان نضع في الفقرة (أ) من المادة (٣) سنوات ، اذا مضى لا ينظر في دعوى المواطن اذا طالب باسترداد ضريبة قبضتها الخزينة بغير وجه حق لمدة (ثلاثة) سنوات ، ثم نقول في الفقرة الثانية انه يتمتع عن الدائرة المطالبة بالضرائب والفرامات المستحقة وفق احكام هذا القانون بانقضاء (خمس) سنوات من تاريخ استحقاقها ، بالإضافة لما ذكرت من مجافاته لمنطق العدالة ، وعدم تساوي مراكز الخصوم القانونية ، اعتقد ايضاً ان هنالك مخالفة للدستور في المساواة بين مراكز القانونية ، وهذا تخصيص للأهداف العامة ، التشريع لا يجوز ان يخصص الأهداف

العامه ، الأهداف العامة يجب ان تساوي حق الجميع ، سواء الدولة هنا بمثابة فرد تعاقد مدني ، والفرد ايضاً يجب ان يكون متساويين امام القضاء ، فلا يجوز لنا ان نفرق بينهما ، لذلك اقترح ان تكون الفقرة (ب) :

يتمتع على الدائرة المطالبة بالضرائب والفرامات المستحقة وفق احكام هذا القانون ، بانقضاء ثلاث سنوات منذ تاريخ استحقاقها ونقطة نوقف عند ذلك ، ونغير الخمس سنوات الى ثلاثة ، ونشطب ما لم يوجد عذر شرعي يحول دون المطالبة وشكراً .

اصوات : نشي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي دولة الرئيس ، انا لا اعتقد ان من العدالة المساواة بين الخزينة العامة والجيب الخاص في مدة التقادم على هذا المال ، فصاحب المال الخاص يلاحقه ليلا نهار ، ونحن نتحدث عن ملاحقة موظف لمال عام ، والفارق بينهما كبير ، اذا كنا نريد حماية الخزينة ، ما رأي اخواني لو ان ورقة او سجلاً قد فقد من الوزارة فلم نعلم بفقدانه الا بعد خمس سنوات ؟

هل تضيع الضريبة على الدولة ، ومن هنا جاء الكلام عن العذر المشروع الذي تقبل به المحكمة ، ان عدم المطالبة لم ينجم عن تخاذه الدائرة ، وانما عن اسباب من تترب عليه الضريبة هو السبب في ذلك الامر .

لانه لما دفعه كان صار مار سنة وستين وثلاثة ، المحكمة لما ثبت عليه رقم هو دفعه ، وبعد ذلك بثلاث سنوات يطالب ، ولكن الدولة تطالب للمرة الاولى في الضريبة يعني انعطوا الاثنين تماماً نفس المدة تقديرياً ، وانا اذكر حادثة في وزارة المالية فيه شيء اسمه رسوم الطوابع ، يعني اذا فيه واحد يياخذ عقد مقاوله بمبلغ (اربعم / خمسين) مليون فيه عليه (١٠٠٣) رسوم طوابع تدفع لوزارة المالية ، فيه شركة اجنبية أنشأت مشروعاً في الاردن ، وكان عليها رسوم طوابع الموظف الكريم حطها تحت الكارت تبيل اللي على طاولته ، وراحت الشركة ومرت المدة القانونية وخسرت الخزينة (١٥٠) الف دينار ، وهذه الواقعة ارجو من معالي الوزير ان يتحقق منها ، لان الموظف حط المطالبة تحت الكارت تبيل ومرت المدة القانونية ، حقيقة انه المواطن هنا معطي فترة طويلة جداً ، يدعي عليه ويبرح يخاصم وتسقط الدعوى ويدفع وبعد الدفع بثلاث سنوات يطالب اخواني .

المادة جيدة ومتوازنة وارجو التصويت عليها كما وردت ، واؤيد الزميل الروابده في هذا .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح مشترك بتعديل خمس سنوات فيه (ب) لتصبح ثلاث سنوات ، وشطب ما لم يوجد عذر شرعي يحول دون المطالبة خلال تلك المدة فيه (ب) هذا هو الاقتراح .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

ارجو ان اقول لاجواني اننا نتحدث عن حماية خزينة الدولة ، ويجب ان يكون موقفنا دائماً مع حماية هذه الخزينة ، قد يكون لنا مأخذ على كيفية التصرف بما لها ، ولكن لا يجوز لنا ان لا نحمي مالها حماية خاصة ، انا اقول ان المواطن العادي لن ينتظر عاماً ، ولا ستة اشهر ، ولا شهرين ، لان ماله الخاص ، اما الموظف فيستتظر سنوات وسنوات حتى يطالب ونحن نعرف ان هذا المجلس طالب في دورته السابقة ، عند دراسة تقرير ديوان المحاسبة ، لماذا التأخر في المطالبة بمئات الملايين المتأخرة للحكومة ، لانه لا يوجد حافز لدى الموظفين للمطالبة بها ولحماية خزينة الدولة ، انا لا اعتقد ان هذه مساواة في هذه المدة هي المساواة التي نص عليها الدستور ، فالخزينة لا تتساوى مع الجيب الفردي ، وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس ، المادة (أ) لا تماثل المادة (ب) ابدأ ، وليس هناك وجه مقارنة بين المواطن المسكين والخزينة ، وليس صحيحاً ان المواطن ما اعطي الا ثلاث سنين ، والخزينة اعطيت خمس سنين هذا ليس صحيحاً ، المادة (أ) ماذا تقول ؟ تقول :

انه لا ينظر في مطالب استرداد الضريبة .

يعني المواطن يريد ان يسترد ضريبة ، جرت تأديتها ، اذن هو بده يسترد شيء دفعه ،

لم ينجح الاقتراح .

اذن من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟

اغلبية كبيرة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤٤)

أ - تسقط دعوى الحق العام في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل اذا لم تجر ملاحقة بشأنه .

ب - تسقط العقوبة المحكوم بها بموجب هذا القانون بمضي خمس سنوات في الحكم الوجاهي من تاريخ صدوره وفي الحكم النهائي من تاريخ تبليغه للمحكوم عليه .

ج - لا تسقط حقوق الدائرة المالية التابعة بحكم قضائي او باقرار من المكلف بمرور الزمن .

قرار اللجنة المالية

موافقة

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس

يبدو ان المشرع قد سهى في الفقرة (ب) :

تسقط العقوبة المحكوم بها بموجب هذا القانون ، اذا لم تنفذ بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهياً وفي الحكم النهائي من تاريخ تبليغه للمحكوم عليه .

يعني نسي عبارة :

اذا لم تنفذ .

يعني ان العقوبة اذا نفذت ، نفذت ، لكن اذا ما نفذت يجب ان تبقى الى ان تمر مدة التقادم ، فيه عبارة يعني ساقطة من هنا . دولة رئيس المجلس : فيه رأي قانوني بهذا الموضوع ؟ معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : يا سيدي الاضافة التي اشار اليها معالي الاستاذ عبد الكريم اضافة وارادة .

دولة رئيس المجلس : اين تأتي اخ عبد الكريم هذه الاضافة .

السيد عبد الكريم الدغمي : يا سيدي اذا سمحت ان تعطيني ثانية فقط ، بعد كلمة هذا القانون اذا لم تنفذ .

تسقط العقوبة المحكوم بها بموجب هذا القانون اذا لم تنفذ بمضي خمس سنوات في الحكم الوجاهي من تاريخ صدوره وفي الحكم النهائي من تاريخ تبليغه للمحكوم عليه .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

هل توافق على المادة كما وردت من

اللجنة المالية ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الباب الخامس عشر

احكام عامة

المادة (٤٥)

أ - تضمن الضريبة المستحقة على السلع التي توافق دائرة الجمارك على ادخالها ادخالاً مؤقتاً بكفالة بنكية او بأي ضمانات اخرى يحددها الوزير حين زوال صفة الادخال .

ب - اما السلع التي توافق دائرة الجمارك على وضعها في الاستهلاك المحلي فتستوفي الضريبة على هذه المواد وفق نسبتها النافذة في يوم تسجيل بيانات الوضع في الاستهلاك الخاصة بها .

ج - اذا كانت المواد المقبولة تحت وضع الادخال المؤقت ، مما يدخل في صناعة سلعة محلية خاضعة للضريبة فيتم استيفاء الضريبة عن هذه السلعة عند طرحها للاستهلاك المحلي وتسدد قيود الادخال المؤقت وفق معادلة التصنيع الموضوعة من قبل لجنة يشكّلها المدير لهذه الغاية .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم

السيد عبد الكريم الدغمي : في المواد السابقة تركّز نقاشي على اعطاء هامش من السلطة التقديرية للمسؤول لكي يتحرك ضمن هذه السلطة في فرض الغرامات ، وغير ذلك ولكن لم المس توجهاً من المجلس الكريم حول هذه السلطة التقديرية وما دام الأمر كذلك ، وما دام توجه المجلس كذلك وانا اذعن لرأي الاغلبية في المشروع ، فأني لا ارى في الفقرة (أ) من هذه المادة ان يعطي للوزير الضمانات الاخرى او الكفالة البنكية ، بمعنى انها ستصبح كفالات بنكية لناس ، طبعاً لا اهتم مع احترامي لمعالي الوزير الحالي ، كفالات بنكية لناس ، و ضمانات اخرى لناس آخرين ، فلنحدد بمقتضى هذا القانون ، اما كفالة بنكية واما الضمانة التي يراها الوزير مناسبة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك توصية اللجنة المالية ، من يوافق على المادة (٤٥) ؟

موافقة ؟

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤٦)

أ - تقوم وزارة الصناعة والتجارة بتزويد الدائرة بنسخة من التسجيلات الصناعية والخدمية التي تصدر عن الوزارة التي يرغب منشؤها بانتاج سلع أو تقديم خدمات .

ب - يترتب على كل منتج لأي سلعة أو مقدم لأي خدمة تزويد الدائرة بنسخة من الترخيص المصطب له خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله على الترخيص مع بيان وصف للسلعة التي سينتجها أو الخدمة التي سيقدمها .

ج - على منتج أي سلعة أو مقدم أي خدمة اعلام الدائرة عن فترات التوقف الكلي أو الجزئي لعمله وذلك خلال ثلاثة ايام من التوقف .

قرار اللجنة المالية

المادة (٤٦) الفقرة (ج) :

شطب عبارة (ثلاثة ايام) الواردة فيها واستبدالها بكلمة اسبوع .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة (٤٧)

للمدير تأجيل دفع الضريبة المتحققة على أي مكلف ينتج سلعة محلية لمدة لا تزيد على (٣٠) يوماً عن الموعد المقرر لدفعها ، وذلك مقابل كفالة بنكية أو أي ضمانات أخرى يحددها الوزير بموجب الشروط التي يقررها المدير للتأجيل .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة (٤٨)

تشأ مراكز الادارة والرقابة والمجابهة للضريبة على المبيعات وتلقى بقرار من الوزير بناء على ترشيح المدير .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً دولة الرئيس .

ليس هذا مجاله هذا القانون ، هذا امر يتعلق بتشكيلات دوائر الدولة ، اتفق اخواني ان لا ترد هذه المادة ، لان هذا حق اباحة القانون بنظام التشكيلات الادارية لأي مسؤول، فهو ينشأ ويشطب ويغير وفقاً لنظام التشكيلات الادارية ، ولا يجوز ان يوضع في القانون ما يمس بالتشكيلات الادارية ، لذا اقترح شطب المادة لانها صلاحية متاحة للحكومة .

دولة رئيس المجلس : هل هناك رأي آخر ؟

دكتور محمد .

المادة (٥٠)

تصدر التعليمات التنفيذية المنصوص عليها في هذا القانون من قبل الوزير وتشر في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة المالية

المادة (٥٠) :

اضافة عبارة (ويحدد فيها تاريخ سريانها) الى نهاية الفقرة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على توصية اللجنة المالية ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة (٥١)

يلغى قانون الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ وتبقى الانظمة الصادرة بمقتضى احكامه والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان تعدل او تلغى او يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا القانون .

قرار اللجنة المالية

المادة (٥١) :

قررت اللجنة اعادة صياغتها على النحو التالي :

المادة (٥١) :

١ - يلغى قانون الضريبة على الاستهلاك رقم

الدكتور محمد ابو عليم : دولة الرئيس يتكلم عن مراكز الادارة .

السيد المقرر : من مواقع جغرافية يا سيدي .

الدكتور محمد ابو عليم : ما يتكلم عن تشكيلات ادارية .

دولة رئيس المجلس : فيه رأي آخر ؟ لا يوجد .

من يوافق على شطب المادة (٤٨) ؟ لم ينجح الاقتراح .

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة المالية ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة (٤٩)

لمجلس الوزراء اصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة المالية ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

٣٤ لسنة ١٩٨٨ والجدول الملحق به والانظمة الصادرة بمقتضاه وتبقى التعليمات والقرارات الصادرة سارية المفعول الى حين انقضاء ستة أشهر من تاريخ سريان مفعول هذا القانون لحين الغائها أو استبدالها أيهما أول .

لكني دولة الرئيس اود قبل قراءة الفقرة (ب) ان اتوه بأن هذه الفقرة تتعارض مع مطلع المادة الاولى في القانون ، واعتقد انه لا داعي لوجودها .

ب- يبدأ سريان مفعول هذا القانون بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً دولة الرئيس .

ان ضريبة الاستهلاك مختلفة جذرياً في مبدأ فرضها وطريقة فرضها وطريقة عملها ، وبالتالي لا ارى موجباً لاستمرار اي انظمة او تعليمات معمول بها بعد وضع هذا القانون .

ان الحكومة مطالبة والقانون يدرس ، ان تبدأ بوضع تعليمات وانظمتها بحيث يأتي صدور القانون وصدور تلك الانظمة والتعليمات متزامناً ، ليست هناك اي علاقة او صيغة اجرائية متماثلة بين ضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات ، فلا اعرف ما هي الأمور التي تريد الحكومة منها ان تستمر سارية لسنة

اشهر ، هل يعني ذلك ان يستمر استيفاء الضريبة بطريقة استيفاء ضريبة الاستهلاك ؟ هل يعني ذلك رقمها ؟ هل يعني ذلك الاساليب ؟ انا اعتقد ان هذه المادة مخالفة لروح القانون ، ولذا اقترح :

ان يكتفي فقط بصيغة :

يلغى قانون الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ ونقطة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور ابو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد المقصود من بقاءها ستة اشهر ، هو المحافظة على المال العام ، اذا كان هناك مواد تخزينية او مهربة تدخل البلد من جديد خلال هذه المدة التي لا تفرض فيها ضريبة المبيعات . دولة رئيس المجلس : السيد عبد الهادي الجبالي .

السيد عبد الهادي الجبالي : شكراً ، كنت اريد ان اتكلم عن هذه الفقرة (ب) من قرار اللجنة المالية واطالب بشطبها .

اصوات : موافقة .

دولة رئيس المجلس : السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

في الواقع في المادة كما جاءت تتناسب

الدكتور محمد ابو عليم : ادفع بوقف النقاش ونصوت .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي دولة الرئيس .

كنت اتمنى على معالي وزير المالية ان يتحدث ، هل لهذه المادة علاقة بالمال العام ؟ هل لها علاقة بالحفاظ على الخزينة وحقوقها ؟ الكلام هنا عن اجراءات تنفيذية ، كنت اتمنى على معاليه ان يقول :-

ما هي الاجراءات التنفيذية التي يريد ان يحافظ عليها معمول بها ؟ وليعطني مثلاً واحداً .

لا طريقة تحصيل ضريبة للاستهلاك ، ولا السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك ولا تلك الانظمة لها علاقة بهذه الضريبة .

فكيف تستمر معمول بها ؟

انا اتمنى ان يفسر هذا الموضوع ، وانا اعرف انني جاهز للتراجع عن رأيي ان تبين خطؤه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة يعني حتى لا اطيل النقاش ، اقبل باقتراح معالي ابو عصام وخصوصاً بان تعليماتي جاهزة واستطيع اصدارها بعد يوم من

والتي تفضل فيه معالي ابو عصام ، لانها تقول هنا :

من تعليمات وقرارات صادرة بمقتضى سارية المفعول الى ان تعدل ، او تلغى ، او تستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا القانون .

ولذلك قرار اللجنة المالية صحيح .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً دولة الرئيس .

قبل قليل تفضل معالي المقرر وقال :

الفقرة (أ) سوف تلغى ، علماً بأنه مع احترامي لرأي معالي ابو عصام .

دولة رئيس المجلس : للمقرر تكلم على (ب) .

الدكتور محمد الزين : لذلك انني ارى انه ما جاء بتنسيب اللجنة المالية ، وتبقى التعليمات والقرارات الصادرة سارية المفعول الى حين انقضاء ستة اشهر من تاريخ سريان مفعول هذا القانون لحين الغائها او استبدالها ايهما اول .

الحقيقة هي محافظة على المال العام ، لذلك اطالب الزملاء بالموافقة على الفقرة (أ) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد ابو عليم .

موافقتكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، فيه هناك اقتراح من الاستاذ عبد الرؤوف الروابده كما سمعته ، يعني يكتفى بتوصية اللجنة المالية لغاية سنة ٨٨ ويشطب الباقي من يوافق على هذا الاقتراح ؟

موافقة .

اذن تصبح المادة (٥١) كذلك ، من يوافق على شطب (ب) يا اخوان ؟

موافقة .

اذن تصبح المادة بدون (أ و ب) ، المادة (٥١) فقط يلغى قانون الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ٨٨ .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة (٥٢)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ١٩٩٤/٢/١٠ .

لقرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذه المادة ؟

اغلبية كبيرة .

بذنا نرجع للجدول ، يا اخوان رجاءاً بقي لنا فترة قصيرة جداً لأن يدي احكي على موضوع الجدول ، الدكتور عبدالله السور .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس لما كانت اللجنة المالية الموقرة والمشكورة جداً على جهدها الحميد والطيب ، قد درست بالتعاون مع وزارة المالية ومختصاتها ، وكان لي شرف الحضور جانب من جلساتها ، ودرست الجدول جدولاً جدولاً ، وسلعة سلعة ، وتبدأ بتبدأ ، ونسبة نسبة فائتي اقترح على المجلس الكريم قبول قرار اللجنة المالية بالنسبة للجدول على الرغم من انني ارجو ان يكون جزءاً من النظام ، وليس القانون اما وقد جرى التصويت فائتي اقترح اعتبار الجدول التي وافقت عليها اللجنة المالية مقبولة وشكراً .

اصوات : تنني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً دولة الرئيس .

هناك حقوق للمواطنين فقدت ولم تذكر ، غيب من هذه الجدول ، وتعتبر من امس حاجياتنا اليومية كمواطنين ، فلذلك استسمح دولتكم ان اذكركم على عجل :

صفحة (٢) تابع للجدول رقم (١) .

البند (٢٥) لم يذكر فيه الحجر الصخري الذي يلزم للبناء .

البند (٢٨) البنزين والسولار والكاز وزيت السيارات ، هذه من ضروريات الحياة ، لم تذكر قط .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اخ مفلح عندك اقتراح تفضل .

السيد مفلح الرحيمي : اقتراحي هو تشيئة على ما ورد من معالي ابو زهير .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم عكور : شكراً دولة الرئيس .

حقيقة انه يعني انا مع المبدأ ، هل تناقش الجدول او لا تناقشها ؟ فاذا كان فيه مناقشة للجدول حقيقة بهذا وقت طويل ، ولذلك انا اقترح ان ترفع الجلسة ، وان نعود لمناقشة الجدول في جلسة خاصة اما ان نقبلها كلها او نرفضها كلها .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان اذا سمحتم لي ، الحقيقة هذه جداول متفق عليها ، وتم دراستها من قبل اللجنة المالية ، لكن فيه اقتراح يقبل الجدول كما هي ، والتصويت على ذلك ، وهناك تشيئة على ذلك ، تفضل اخ فواز .

السيد فواز الزعبي : ان النسبة الموجودة على مثل سجائر الريم (٢١٦) فلس ، وعلى (Gold Cost) (١٠٠) فلس ، و (Winston) (١٠٠) فلس ، هي استهلاك (٩٠٪) والريم (١٠٪) استهلاكها ، ارجو رفع الرسم على هذه الاصناف .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

دولة رئيس المجلس : طيب اذا سمحتم لي ، السيد عبد موسى النهار .

السيد عبد المنعم ابو زلط : دولة الرئيس انا ما خلصت .

دولة رئيس المجلس : معلش ، لحظة شوية الله يخليك .

السيد عبد المنعم ابو زلط : عندي كلام .

دولة رئيس المجلس : لحظة شوية ، عبد موسى تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : اعطيني الدور لأتحدث ام اقمع ؟

دولة رئيس المجلس : لا تقمع يا شيخ عبد المنعم والله حكيت عشر مرات ولم تقمع .

السيد عبد المنعم ابو زلط : دولة الرئيس انا ما خلصت ، فيه مواد ، لا يجوز .

دولة رئيس المجلس : يا زله بروجوك بس نبحت في الجدول استنى شوية .

السيد عبد المنعم ابو زلط : لا بد من تفصيلها .

دولة رئيس المجلس : عبد موسى تفضل .

السيد عبد موسى النهار : دولة الرئيس ، نحن نتكلم من حيث المبدأ ، هل نبحت هذه الجدول ام لا ؟

فائتي اثني على اقتراح الدكتور عبدالله .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أثناء بحث هذا القانون ، ذكر الكثير من الزملاء ان هذا القانون يبنى لبنة لبنة ، بمعنى ان هذا القانون مترابط مترابطاً تاماً ، ولقد درست اللجنة المالية وضع النسبة التي اقوت ، سواء (٧٪) او (٢٠٪) بناءً على هذه الجداول ، واحكمت موضوع القانون جميعه احكاماً كاملاً ، وحجم الإيرادات لخزينة الدولة ، وما يمكن ان تحصله ويحقق الموازنة العامة للدولة التي اقوت من مجلس النواب بناءً على هذه الجداول ، اذا طرأ اي تغيير على هذه الجداول ، الحقيقة وكأننا ندخل في نفس النسبة التي اقوت على هذا الأساس ، لذا دولة الرئيس مع احترامي لوجهات النظر المختلفة ان هناك بعض الزملاء ربما يريدون تعديل في هذه الجداول ، البعض يريد ان يخرج بعض هذه الاعفاءات وبشمولها بالضريبة ، والبعض يريد العكس ان يدخل اعفاءات جديدة على هذه الجداول ، لكنني ارى ان نطرح الاقتراح تفضل به معالي الزميل عبدالله السور الى التصويت ان اقتر فلا داعي لبحث الجداول نهائياً ، وان لم يقرّ عندها يتم قراءة الجداول وبحث ما يمكن ان يدخل وما يستجد .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد الرحيم نقطة نظام .

السيد عبد الرحيم عكور : شكراً دولة الرئيس .

هناك اقتراحان :-

اقتراح بأنه هل ندخل في نقاش الجداول ، او لا ندخل وصار عليه تنبيه ، كلام الدكتور عبدالله ، معنى ذلك تصويت ولا نقاش وانا اقول ان الابد ان ندرس او لا ندرس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً دولة الرئيس .

كنت اريد ان اتحدث في النظام ، اولوية البحث هو طلب التأجيل وفقاً لاحكام النظام الداخلي .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على تأجيل البحث في هذا الامر ؟ عدد الاصوات .

واضح لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على توصية اللجنة المالية حول الجداول (١، ٢، ٣، ٤) من يوافق ، ارجو رفع الايدي حتى تعرف نقد .

السيد الامين العام : ٣٦ من ٥٠ .

دولة رئيس المجلس : ٣٦ من ٥٠ .

من يوافق على القانون بأكمله والجداول المرفقة به مع التعديلات .

السيد الامين العام : ٣٦ من ٥٠ .

دولة رئيس المجلس : ٣٦ من ٥٠ ، ويعتبر القانون موافق عليه .

« وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب الكريم »

القانون كما اقره مجلس النواب

لقانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون الضريبة العامة على المبيعات

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الباب الأول

أحكام قهيدية

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزير	: وزير المالية .
الوزير المختص	: وزير الصناعة والتجارة
الدائرة	: دائرة الجمارك
المدير	: مدير عام دائرة الجمارك
الضريبة	: الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها في هذا القانون .
الشخص	: الشخص الطبيعي او المعنوي .
المكلف	: كل صانع او تاجر او مؤد لحدمة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلمة او خدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم مستورداته .
السلمة	: كل منتج صناعي سواء كان محلياً او مستورداً .
الخدمة	: كل عمل خاضع للضريبة يقوم به الشخص لقاء بدل عن هذا العمل .
المستورد	: الشخص الذي يستورد سلماً او مواداً او خدمات من الخارج خاضعة للضريبة .
مورد الخدمة	: الشخص الذي يتولى توريد خدمة خاضعة للضريبة او يقوم بتأديتها .
المسجل	: المكلف الذي تم تسجيله لدى الدائرة وفقاً لاحكام هذا القانون .
تاجر الجملة	: الشخص الذي يبيع سلماً خاضعة للضريبة لآخرين يبيعون او يصنعون ما اشتروه منه .
تاجر التجزئة	: الشخص الذي يبيع ما اشتراه من سلع خاضعة للضريبة على جالتها للمستهلك

هناك اقتراحان :-

الضريبة على المدخلات	الضريبة التي سبق فرضها على المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة أو المصنعة الداخلة في إنتاج سلع أخرى خاضعة للضريبة .
السلع المعفاة	السلع المنصوص عليها في جدول السلع المعفاة من الضريبة الصادرة وفقاً لاحكام هذا القانون .
المستودع	المكان الذي يخصصه المكلف ويستعمله لتخزين المسواد الأولية والمدخلات الصناعية الاخرى التي تستعمل في إنتاج اي سلعة خاضعة لاحكام هذا القانون ويسجل لدى الدائرة .
المخزن	المكان الذي يخصصه المكلف لتخزين السلع المصنعة بعد انتاجها مباشرة ويسجل لدى الدائرة .
المصنع	المكان الذي يتم تصنيع السلع فيه او تجهيزها .

المادة (٣)

يعتبر تصنيماً تحويل المادة بوسائل الإنتاج المختلفة الى منتج جديد وذلك بتغيير شكلها ، او مكوناتها ، او طبيعتها ، او نوعها .

ويعد تصنيماً نتيجة العمليات الكيميائية ، او عمليات الخلط ، او القص او التشكيل ، او التجميع كلياً او جزئياً شريطة حدوث تغيرات على المدخلات في الجوهر ، او الشكل سواء اكانت بعض او كل هذه المدخلات مواداً خاماً او نصف مصنعة او مصنعة بما في ذلك العمليات التجميعية والتعبئة والتغليف المطابقة للتعريف اعلاه .

ويستثنى من ذلك :

- ١ - عمليات تعبئة المنتجات الزراعية بحالتها .
- ٢ - عمليات التعبئة التي تقوم بها محلات البيع بالتجزئة عند البيع للمستهلك مباشرة .
- ٣ - اعمال تركيب الآلات والمعدات لأغراض التشييد والبناء .

مراحل تطبيق الضريبة

المادة (٤)

يطبق هذا القانون على مرحلتين :

المرحلة الأولى : ويعمل بهذه المرحلة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ويكلف فيها المنتج الصانع ، والمستورد ومورد الخدمة بدفع الضريبة او تحصيلها وتوريدها للدائرة .
المرحلة الثانية : ١ - يكلف فيها المنتج الصانع والمستورد ، ومورد الخدمة وتاجر الجملة ، وتاجر

المفرق (التجزئة) ، بدفع الضريبة او تحصيلها وتوريدها للدائرة .
ب- يتم تطبيق المرحلة الثانية بقانون لاحق يصدر لهذا الغرض بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ تطبيق المرحلة الاولى .

الباب الثاني

فرض الضريبة واستحقاقها

المادة (٥)

- ١ - تخضع للضريبة السلع المصنعة محلياً والمستوردة باستثناء ما اعفي منها بنص خاص او الواردة في جدول الاعفاءات رقم (١) الملحق بهذا القانون .
- ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية والمستوردة المنصوص عليها في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .
- ج - لغايات هذا القانون تعتبر جداول التعريفات الجمركية وشروطها مرجعاً في تحديد مسمي السلعة .

المادة (٦)

- ١ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة :
- ١ - تفرض ضريبة عامة بنسبة (٧٪) من قيمة السلع المحلية والمستوردة وقيمة الخدمات الخاضعة للضريبة .
- ٢ - ولغايات تطبيق احكام هذا القانون يكون فرض الضريبة بنسبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط التي تحددها التعليمات التنفيذية .
- ب- يلحق بهذا القانون جداول تعتبر جزءاً من القانون ولا يجوز تعديلها الا بقانون لاحق وهي كما يلي :
- ١ - جدول بالسلع المعفاة من الضريبة جدول رقم ١ .
- ٢ - جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة اكثر من النسبة العامة بحد اعلى لا يتجاوز (٢٠٪) جدول رقم (٢) .
- ٣ - جدول بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية متفاوتة حسب النوع او الحجم او الوزن او الرقعة جدول رقم (٣) .
- ٤ - جدول بالخدمات الخاضعة للضريبة جدول رقم (٤) .

هذا من الأعمال

المادة (٧)

على الرغم مما ورد في هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اعفاء أي من السلع المنتجة محلياً من الضريبة بصورة كلية أو جزئية .

المادة (٨)

يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة وبالإقرار عنها وتوريدها للدائرة في المواعيد المحددة في هذا القانون .

المادة (٩)

أ - تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة وفقاً لأحكام هذا القانون . كما تستحق الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة التخليص عليها حسب نسبة الضريبة أو فتحها في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وتحصل قبل الإفراج عن السلع وفقاً للإجراءات الجمركية ، وتطبق بشأنها القواعد المنصوص عليها في قانون الجمارك ما لم يرد عليه نص خاص في هذا القانون .

ب - يعتبر بيعاً لغايات هذا القانون انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستورداً إلى المشتري ويعد بيعاً بحكم القانون استعمال السلعة والاستفادة من الخدمة من قبل المكلف لأغراضه الخاصة أو تمكين الغير من ذلك مقابل بدل أو بدون بدل أو التصرف فيها بأي من التصرفات القانونية الناقلة للملكية .

ج - تتحقق واقعة البيع أو أداء الخدمة بأحدى الحالات التالية أيها سبق :

- ١ - إصدار فاتورة ضريبة .
- ٢ - تسليم السلعة أو تأدية الخدمة .
- ٣ - أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعه تحت الحساب أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقاً لشروط الدفع المختلفة .

المادة (١٠)

أ - لا تخضع للضريبة ما يلي :

- ١ - السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج من المناطق الحرة ، طبقاً للشروط والضمانات التي تحددها التعليمات التنفيذية .
- ٢ - السلع والخدمات التي تصدرها المشاريع القائمة في المناطق الحرة ، والمدن الحرة ،

والأسواق الحرة إلى خارج المملكة .
ولا تستحق الضريبة على ما تستورده تلك المشاريع من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك المناطق والمدن والأسواق الحرة .
٣ - السلع العابرة (للمارة بالترانزيت عبر المملكة) .

ب - يخضع للضريبة ما يلي :

- ١ - ما يستورد من سلع أو خدمات خاضعة للضريبة بمقتضى هذا القانون من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي .
- ٢ - الخدمات والسلع المصنعة في مشاريع المناطق والمدن الحرة عند وضعها للاستهلاك أو للاستعمال المحلي .

المادة (١١)

في حالة التوقف عن ممارسة نشاط يتعلق بسلعة خاضعة للضريبة أو تصفيته تستحق الضريبة على تلك السلع التي آلت إلى الخلف القانوني وقت التصرف بها إلا إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (١٢)

تخضع للضريبة السلع والخدمات التي تعتبر مهبرة أو مخالفة لأحكام هذا القانون حسب فئات الضريبة النافذة في تاريخ وقوع التهرب أو المخالفة فإذا تعذر تحديد هذا التاريخ فتخضع لفئات الضريبة النافذة وقت ضبط الجريمة أو المخالفة .

الباب الثالث

التسجيل

المادة (١٣)

أ - على كل منتج صانع بلغ أو جاوز قيمة مبيعاته من السلع الصناعية الخاضعة للضريبة ، والمفاعة منها خلال السنة المالية السابقة لتاريخ العمل بهذا القانون حد التسجيل وكذلك على مورد الخدمة الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا بلغ أو جاوز المقابل الذي حصل عليه نظير الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا الحد أن يتقدم إلى الدائرة بطلب تسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير في كل من مرحلتين تطبيق هذا القانون مع ضرورة الإعلان عن مدة التسجيل في الصحف اليومية المحلية .

ب - على كل شخص طبيعي أو معنوي أصبح مكلفاً وفقاً لكل مرحلة من مرحلتين تطبيق هذا

هذا من أجل

القانون بلغت قيمة مبيعاته او مقابل خدماته حد التسجيل او جاوزته في اية سنة مالية او جزء منها بعد العمل بهذا القانون ان يتقدم الى الدائرة بالطلب المشار اليه وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير وتسري عليه احكام هذا القانون اعتباراً من اول الشهر التالي للشهر الذي بلغت مبيعاته او مقابل الخدمات التي قدمها حد التسجيل او جاوزته . كما يلزم بتقديم طلب التسجيل كل مستورد مهما بلغ حجم مستورده ، الا اذا كان الاستيراد للاستعمال الشخصي.

ج - تقييد الدائرة طلبات التسجيل التي تقدم اليها بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة في سجل خاص تعده لهذه الغاية وذلك بعد مراجعتها والتحقق من صحتها وتسليم لكل مسجل شهادة بذلك .

د - يترتب على كل مسجل اعلام الدائرة خطياً بأية تغييرات تطرأ على البيانات الواردة في طلب التسجيل وذلك خلال (٣٠) يوماً من حدوث تلك التغييرات .

هـ - تحدد التعليمات التنفيذية نموذج طلب التسجيل والبيانات الواجب ، اثباتها فيه والشروط والقواعد والمدد والاعلانات والاجراءات الخاصة بالتسجيل والشهادة التي يتم اصدارها .

المادة (١٤)

أ - يعين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون على ان لا يتجاوز مائة الف دينار .

ب - يجوز للشخص الذي لم يبلغ حد التسجيل ان يتقدم الى الدائرة لتسجيل اسمه وبياناته طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ويعتبر في حالة التسجيل من المسجلين المشمولين بأحكام هذا القانون .

ج - يعفى من الضريبة الشخص الذي لم تبلغ مبيعاته او نظير خدماته حد التسجيل ولم يسجل طوعاً .

الباب الرابع

القيمة والاقرار عنها

المادة (١٥)

أ - تكون القيمة الواجب الاقرار عنها والتي تتخذ اساساً لفرض الضريبة بالنسبة للسلع او ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي القيمة الحقيقية التي تمثل السعر المدفوع فعلاً مقابل السلعة او الخدمة والدائرة ان تتحقق من ذلك السعر بالطريقة التي تراها مناسبة ، ولها في سبيل ذلك ان تطلب من البائع ان يقدم لها العقود وغيرها من الوثائق المتعلقة ببيع السلعة او الخدمة .

ب - اما بالنسبة للسلع المستوردة فتقدر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالقيمة

المتخذة اساساً لتحديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على السلع قبل سحبها من المركز الجمركي مضافاً إليها تلك الرسوم والضرائب .

ج - تطبق احكام هذه المادة على السلع المهربة او المخالفة ، والسلع والخدمات المحلية التي تم التهريب من دفع الضريبة عنها او المخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة (١٦)

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة :

على كل مسجل (يفتح الجيم) ان يقدم للدائرة كل شهرين اقراراً بمبيعاته وقيمتها والضريبة المستحقة عليها وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء شهري المحاسبة والمدير او من يفوضه تمديد هذه المدة مدة ثلاثين يوماً أخرى حسب الاقتضاء وتسري احكام هذه الفقرة فيما يتعلق بتقديم الاقرار على اي مدة محاسبية لا يحقق فيها المسجل اي مبيعات .

ب - اما في الضريبة النوعية فعلى كل مسجل ان يقدم اقراراً شهرياً بمبيعاته وقيمتها والضريبة المستحقة عليها وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

ج - اذا لم يقدم المسجل الاقرار عن اي مدة محاسبية على الوجه المنصوص عليه في الفترتين (أ) ، (ب) من هذه المادة فتقدر الدائرة الضريبة المستحقة عليه عن تلك المدة مع بيان الاسس التي استندت اليها في التقدير على ان لا يخل ذلك بحق المسجل في الاعتراض على التقدير او في اللجوء الى المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه التقدير وفقاً لاحكام الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون .

المادة (١٧)

أ - للمدير او من يفوضه بذلك تعديل الاقرار الذي يقدمه المسجل بقرار منه يبين فيه اسباب التعديل ويبلغ قرار التعديل للمسجل ويعتبر الاقرار قطعياً اذا لم يتم تعديله خلال سنة من تاريخ تقديمه الا اذا ثبت للدائرة ان المسجل ارتكب جريمة من جرائم التهريب من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - للمسجل ان يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل وعلى المدير ان يبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تقديمه . فاذا رفض الاعتراض او لم يبت فيه فللمسجل الحق في اللجوء الى المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تقديمه .

ج - يعتبر تقدير الدائرة نهائياً غير قابل للطعن لدى أي جهة ادارية او قضائية اذا لم يقدم الاعتراض

هكذا من المأمور

خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

د - للمدير ان يشكل لجانا للنظر في الاعتراضات المقدمة اليه بموجب احكام هذه المادة ولهذه اللجان حق الاستعانة بأهل الخبرة واجراء التحاليل اللازمة اذا لزم الامر ويصدر المدير تعليمات تنفيذية تنظم عدد هذه اللجان وتشكيلها واسلوب عملها .

هـ - تضاف الضريبة الى سعر السلع او الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة جبريا والمحددة الربح .

ويشترط في ذلك ان يعدل حكما السعر المتعاقد عليه لأي سلعة او خدمة بحيث يصبح شاملا للسعر مضافا اليه الضريبة المحددة على السلعة او الخدمة وملزما لطرفي العقد في القطاعين العام والخاص اعتبارا من تاريخ مريان الضريبة شريطة ان يتم ذلك بالتقاص مع ضريبة الاستهلاك ان كانت قائمة .

الباب الخامس الفواتير والسجلات المادة (١٨)

أ - يلتزم المسجل :

١ - بان يحرر فاتورة ضريبة وفقا للنموذج الذي يقرره المدير عن بيع السلعة او اداء الخدمة الخاضعة للضريبة وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ - بان يمسك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يسجل فيها العمليات التي يقوم بها ، ويجب ان يحتفظ بهذه السجلات والفواتير المشار اليها في البند (١) من هذه الفقرة مدة خمس سنوات تالية لانتهاؤ السنة المالية التي اجري فيها القيد بالسجلات .

ب - تحدد التعليمات التنفيذية الحدود والقواعد والاجراءات والسجلات وبدايتها من اجهزة وآلات حاسبة او الفواتير التي يلتزم للمسجل بمسكها والبيانات التي تعين تثبيتها فيها والمستندات التي يجب الاحتفاظ بها .

ج - للوزير ان يستثني بموجب التعليمات التنفيذية وفي حالات محددة ولاسباب مبررة بعض فئات المكلفين من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

الباب السادس

خصم الضريبة وودها

المادة (١٩)

للمسجل عند حساب الضريبة ان يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته ما يلي وذلك

وفقا للشروط والاجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية :

١ - ما سبق سداده او حسابه من ضريبة على المربح من مبيعاته .

٢ - ما سبق تحميله من هذه الضريبة على مداخلات انتاجه .

٣ - الضريبة السابق تحميلها على السلع بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها .

المادة (٢٠)

ترد الضريبة للمسجل طبقا للشروط والاوزاع والحدود التي تحددها التعليمات الصادرة لهذه الغاية في موعد لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب وذلك في الحالتين التاليتين :

أ - الضريبة التي سبق تحميلها على السلع التي صدرت بحالتها او ادخلت في انتاج سلع اخرى تم تصديرها .

ب - الضريبة التي حصلت بطريق خطأ .

الباب السابع الاعفاءات المادة (٢١)

يعفى من الضريبة :

أ - جلالة الملك المعظم .

ب - ما يشتري من السوق المحلية او يستورد للقوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني والخبرات العامة والضابطة الجمركية من اسلحة وذخائر ووسائل نقل وقطعها واطاراتها واي مواد اخرى يقرر مجلس الوزراء الموافقة على استيرادها او شرائها معفاة من الضريبة لحساب الجهات المنصوص عليها في هذه الفقرة .

ج - ما يعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى بموجب قانون تشجيع الاستثمار .

د - اي سلعة او شخص يقرر مجلس الوزراء اعفاؤه كلياً او جزئياً في حالات محددة واسباب مبرر بناء على تنسيب من الوزير .

هـ - ما يستورد او يشتري محلياً للمساجد والكنائس ومراكز الايتام والمسنين والمعاقين لاستعمالها الخاصة .

المادة (٢٢)

أ - يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفقاً لتوصيات وزير الخارجية ، ما يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي ، وكذلك ما يستورد للاستعمال الشخصي لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الاجانب العاملين غير الفخرين المعتمدين

هذا من المجلد

لدى المملكة .

- ب - يعفى من الضريبة ما يستورد للمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية العاملة في المملكة وموظفيها الأجانب الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية .
- ج - يحدد حجم الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة وأنواعها بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية .

المادة (٢٣)

- يعفى من الضريبة في الحدود والشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ما يلي :
- أ - العينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالختبرات شرطة ان تكون كمياتها في حدود متطلبات التحليل وفق الأصول الفنية المعتمدة .
- ب - الأشياء الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالتياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية .
- ج - المواد التي ترد من خارج المملكة كبذل تالف أو ناقص عن إرساليات سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضريبة عليها كاملة في حينها بشرط ان تتحقق دائرة الجمارك من صفتها هذه .
- د - الامتعة الشخصية الخاصة بالسافرين القادمين من الخارج ، كما يعفى الاثاث المستعمل بالنسبة أو بالشروط المنصوص عليها في قانون الجمارك المعمول به للقادمين للإقامة الدائمة في المملكة .
- هـ - الأشياء التي دفعت الضريبة عليها وصدرت للخارج ثم أعيد استيرادها بذاتها خلال المدة المحددة في قانون الجمارك ، بشرط ان تتحقق دائرة الجمارك من ذلك .

المادة (٢٤)

على الرغم مما ورد في القوانين الأخرى من إعفاءات ضريبية لا تسري الإعفاءات على هذه الضريبة إلا ما نص عليه في هذا القانون .

المادة (٢٥)

- أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إذا تم التصرف في أي من السلع المعفاة من الضريبة أو استعملت في غير الغاية الذي أعفيت من أجلها خلال الخمس سنوات التالية للإعفاء فتسدد الضريبة المتحققة على هذه السلعة وفقاً لقيمتها وقيمة الضريبة السارية بتاريخ التصرف .
- ب - أما السيارات فتخضع للضريبة المقررة عند وضعها في الاستهلاك المحلي ودفع الرسوم الجمركية عليها بغض النظر عن المدة .

الباب الثامن

تحصيل الضريبة

المادة (٢٦)

على المسجل أداء حصة الضريبة دورياً للدائرة وفق قراره أو الأقرار المعدل وفقاً لأحكام هذا

القانون وذلك حسب مقتضى الحال وفي ذات الموعد المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية .

أما السلع المستوردة فتؤدي الضريبة عنها عند مرحلة الإفراج عنها من الجمارك وفقاً للإجراءات المقررة لسداد الرسوم الجمركية ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة عليها بالكامل .

المادة (٢٧)

- أ - إذا لم تدفع الضريبة المتوجبة خلال المدة المنصوص عليها في هذا القانون فعلى المدير أو من ينوبه ان يبلغ المكلف بمذكرة يكلفه فيها بدفع الضريبة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ .
- ب - إذا لم يتم الدفع خلال هذه المدة فللمدير ان يصدر قراراً بتحصيلها ويجري تبليغه للمكلف بواسطة الموظف المفوض بذلك وإذا تكرر تبليغه لأي سبب من الأسباب فينشر قرار التحصيل في صحيفة يومية أو أكثر وتكون اجور النشر على نفقة المكلف .
- ج - إذا لم تدفع الضريبة خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ أو نشر قرار التحصيل فللمدير ان يشرع بتطبيق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به وفي هذه الحالة يمارس المدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .
- د - يعتبر التبليغ لقرار التحصيل قانونياً إذا تم تبليغه لمدير مؤسسة المكلف أو لأحد الشركاء أو لمن يقوم مقامه في إدارتها وبالنسبة للشخص الطبيعي فيتم التبليغ وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية .

الباب التاسع

الرقابة

المادة (٢٨)

- أ - يعتبر المدير وموظفو الدائرة المفوضون خطياً من قبله أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضابطة العدلية وذلك في حدود اختصاصهم .
- ب - على السلطات الرسمية المختصة ان تقدم لموظفي الدائرة المساعدة اللازمة لتمكنهم من القيام بأعمالهم .

المادة (٢٩)

- أ - يترتب على كل من يخطئ بواجب رسمي لتنفيذ هذا القانون ان يعتبر المستندات والمعلومات

هكذا من المأهول

والكشوفات وطرق الانتاج والتصنيع ووسائلها واي بيانات اخرى تتعلق بهذا القانون او بتنفيذ احكامه ونسخها التي يضطلع عليها انها سرية ومكتومة وان يتداول بها على هذا الاساس .
ب - يحق للدائرة تبادل المعلومات مع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لغايات تطبيق احكام هذا القانون او القوانين الاخرى النافذة .

المادة (٣٠)

أ - يتولى موظف الدائرة المفوض القيام باعمال الرقابة على اماكن الادارة والانتاج والبيع للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، وكذلك الاطلاع على السجلات والقيود المتعلقة بها وتديقها ويرتب على المسؤولين في المؤسسات والمصالح المعنية تسهيل مهمته ، كما ويجوز له اخذ عينات من السلع لغايات التحليل والاستماعة بأهل الخبرة والاختصاص للقيام باعماله .
ب - اذا اقتضى الامر في اي حالة من الحالات التي يمارس فيها موظف الدائرة مهامه ، اجراء التفتيش على عمليات الانتاج والبيع لاحتمال وجود تهرب او مخالفة لاحكام هذا القانون ، فلا يجوز القيام بهذه الاجراءات الا بموجب مذكرة تفتيش خاصة صادرة عن المدير ولكل حالة على حده وللموظف في هذه الحالة التحفظ على السجلات والقيود لمدة اقصاها ستة شهور والسلع مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم للكلف جميع الوثائق المطلوبة .
ج - لا يجوز تفتيش بيوت السكن الا وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية وعند توفر دلائل كافية .

المادة (٣١)

تكون الرقابة غير مباشرة دفترية او آلية وللوزير فرض الرقابة المباشرة اذا رأى ضرورة لذلك على ان يحدد بتعليمات تنفيذية شكل الرقابة وحدودها على المصانع والمعامل والمحال التجارية حسب الظروف والاعتبارات التي يقدرها .

الباب العاشر

الجرائم والعقوبات

الجنح وعقوباتها

المادة (٣٢)

فيما عدا الجلات التي تعتبر من اعمال التهرب من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب كل من يرتكب ايا من الجنح التالية بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار وذلك بالإضافة الى دفع الضريبة المستحقة .
أ - التأخر لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في هذا القانون ودفع الضريبة خلال المدة المحددة فيه .

ب - تقديم بيانات غير صحيحة عن المبيعات من السلع او الخدمات الخاضعة للضريبة اذا ظهرت فيها زيادة لا تتجاوز (١٠٪) عما ورد باقراره .
ج - مخالفة الاحكام المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون .
د - ظهور نقص او زيادة في السلع المودعة في المناطق والاسواق الحرة تزيد عن (٥٪) ولكنها لا تتجاوز (١٠٪) .
هـ - عدم اعلام الدائرة بالتغيرات التي حدثت على البيانات الواردة بطلب التسجيل خلال الموعد المحدد .
و - عدم تمكين موظفي الدائرة من القيام بواجباتهم او ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتفتيش .
ز - التشغيل النهائي للمصانع ومعامل انتاج السلع الخاضعة للضريبة دون اعلام الدائرة .
ح - عدم تزويد المسجل الدائرة بنسخة من الترخيص خلال المدة القانونية .
ط - عدم اعلام المسجل الدائرة عن فترات التوقف الكلي او الجزئي للعمل .
ي - عدم اقرار المسجل عن السلع والخدمة التي استعملها او استفاد منها في اغراض شخصية بقيمة اقل من مائة دينار .

المادة (٣٣)

للمدير او من يفوضه اجراء المصالحة في الجنب المنصوص عليها في المادة (٣٢) مقابل اداء الضريبة في حال استحقاقها وغرامة لا تقل عن (٥٠) ديناراً ولا تتجاوز (١٠٠) دينار وذلك قبل صدور حكم قطعي من المحكمة .
ويرتب على المصالحة سقوط الدعوى ووقف السير باجراءاتها والغاء ما يترتب على ذلك من اثار .

جرائم التهرب وعقوباتها

المادة (٣٤)

بعد تهرباً من الضريبة يعاقب عليها بالمقربات المنصوص عليها في المادة (٣٥) من هذا القانون ما يلي :
أ - التأخير في تقديم طلب التسجيل لدى الدائرة خلال مدة لا تزيد على (١٥) يوماً من انقضاء المدة التي يحددها الوزير بمقتضى احكام هذا القانون .
ب - بيع السلع او تقديم الخدمة دون الاقرار عنها واداء الضريبة المستحقة عليها .
ج - خصم الضريبة كلياً او جزئياً بصورة مخالفة لاحكام هذا القانون .
د - تقديم مستندات او وثائق او سجلات مزورة او مصطنعة او بيانات غير صحيحة للتهرب من دفع الضريبة او استردادها كلياً او جزئياً .

هكذا من الأشهر

- هـ - حيازة السلع المهربة أو التي هي في حكم المهربة وفقا لاحكام قانون الجمارك .
- و - تقديم اقرار بالمبيعات اذا ظهر فيه نقص يتجاوز (١٠٪) من القيمة الحقيقية للمبيعات .
- ز - ظهور نقص او زيادة في السلع المودعة في المناطق والاسواق الحرة يتجاوز (١٠٪) لاسباب غير مبررة .
- ح - عدم اصدار المسجل فواتير ضريبية عن مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة او اصدار فواتير غير حقيقية .
- ط - عدم اقرار المسجل عن السلع والخدمات التي استعملها او استفاد منها في اغراض شخصية بقيمة تزيد عن مائة دينار .
- ى - انقضاء اكثر من ثلاثين يوما على انتهاء المواعيد المحددة لتقديم الاقرار عن الضريبة أو ادائها .
- ك - اقدام اي شخص على استيفاء ضريبة غير مستحقة ولم يوردها للدائرة .
- ل - حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار بها مع علمه بانها مهربة من الضريبة .
- م - وضع او استعمال علامات او اختام مصطنعة للتهرب من الضريبة .
- ن - التصرف في اي من السلع المعفاة من الضريبة او استعمالها في غير النرض الذي اعفيت من اجله بصورة مخالفة لاحكام المادة (٢٥) من هذا القانون .

المادة (٣٥)

- أ - يعاقب على التهرب من الضريبة بما يلي :-
- ب - غرامة جزائية لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على الف دينار للمرة الاولى .
- ب - في حالة التكرار للمرة الثانية تضاعف الغرامة الجزائية المحكوم بها وإذا تكرر ارتكاب الجرم بعد ذلك من خلال سنة واحدة فللمحكمة ان تحكم اما بالغرامة الجزائية بحددها الاعلى او بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بكلا العقوبتين .
- ج - غرامة بمثابة تعويض مدني للدائرة لا تقل عن مثلي الضريبة المهرب منها ولا تزيد على ثلاثة امثالها .

المادة (٣٦)

للووزير او من يفوضه عقد المصالحة في جرائم التهرب من الضريبة وذلك قبل صدور حكم قطعي في الدعوى مقابل دفع الضريبة موضوع القضية وغرامة بمثابة تعويض مدني يعادل مثل الضريبة وترتب على المصالحة سقوط الدعوى الجزائية ووقف السير باجراءاتها والغاى ما يترتب على ذلك من اثار .

الباب الحادي عشر

المادة (٣٧)

- أ - تختص محكمة الجمارك البدائية بالنظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه . ولها حق التوقيف واخلاء السبيل عن هذه الجرائم والنظر في القضايا الحقوقية والخلافات الناجمة عن تطبيق احكام هذا القانون .
- ب - ترفع الدعوى في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب المدير .
- ج - لا تنظر محكمة الجمارك البدائية في اي دعوى ضد الدائرة فيما يتعلق بالضريبة والغرامات الا اذا قام المدعي بدفع كامل المبلغ المقرر به وقدم كفالة عدلية تضمن المبالغ المتنازع عليها على ان تفرض غرامة تعادل (١٠٪) سنويا من قيمة المبالغ المتنازع عليها عند صدور الحكم وثبوت ان المدعي غير محق في دعواه وذلك عن الفترة من بداية النزاع وحتى السداد التام .

المادة (٣٨)

- أ - يجوز استئناف احكام محكمة الجمارك البدائية في الدعاوى الجزائية الى محكمة الجمارك الاستئنافية بعد تقديم كفالة عدلية تعادل المبلغ المحكوم به وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية .
- ب - تكون الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية قابلة للتمييز :
- ١ - اذا كان المبلغ المحكوم به لا يقل عن (١٠٠٠) الف دينار .
- ٢ - اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذنت محكمة الاستئناف الجمركية بذلك . ويقدم طلب الاذن خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغ قرار محكمة الاستئناف الجمركية .
- ٣ - اذا رفضت محكمة الاستئناف الجمركية اعطاء الاذن بالتمييز فيحق لطالبه ان يتقدم بطلب الاذن الى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الرفض .
- ٤ - اذا صدر قرار بالاذن من محكمة الاستئناف او من رئيس محكمة التمييز فيترتب على المميز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الاذن .
- ج - يمارس وظيفة النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالضريبة امام محكمتي الجمارك البدائية والاستئنافية ومحكمة التمييز والمحاكم الاخرى اعضاء النيابة العامة الجمركية ولهم حق التحقيق والمراقبة واستئناف وتمييز الاحكام الصادرة في هذه القضايا .

المادة (٣٩)

مع مراعاة احكام هذا القانون تطبق محكمتا الجمارك البدائية والاستئنافية قانوني اصول المحاكمات الجزائية والمدنية .

هكذا من المأهول

الباب الثاني عشر

التفويض

المادة (٤٠)

- أ - يصدر المدير العام قرارات تحصيل الغرامات في القضايا المتصلة عليها بموجب احكام هذا القانون وتبلغ لأصحاب العلاقة وفقا لاحكام التبليغ المنصوص عليها فيه ويوجب دفع تلك الغرامات خلال ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ .
- ب - يتم تحصيل الغرامات المحكوم بها من قبل المحاكم والغرامات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقا لاجراءات التحصيل المنصوص عليها في المادة (٢٧) من هذا القانون .
- ج - تعتبر الغرامات وجرائم التهرب بمقتضى احكام هذا القانون تعويضا مدنيا للدائرة ولا تشملها احكام قوانين العقوبات العام .
- د - للدائرة حق بيع السلع المتروكة بعد مرور ستة شهور من تركها اذا لم يراجع بشأنها خلال هذه المدة وقيد بدل البيع بعد حسم الضريبة المستحقة والغرامات واي مضاريف اخرى ان وجدت امانة لدى الدائرة لمستحقها .
- هـ - بالرغم مما ورد في الفقرة (د) اعلاه للدائرة حق بيع السلع المتنازع عليها والقابلة للتلف وقيد قيمتها امانة لحين البت بموضوع النزاع .

المادة (٤١)

ينشأ صندوق في الدائرة تحول اليه نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من حصيلة الغرامات ، لغايات تحسين ظروف العمل ورفع كفاءة موظفي الدائرة وتقديم الخدمات لهم في المجالات الصحية والثقافية والاجتماعية والاسكان وتقديم الحوافز التشجيعية لهم ، تصرف وتوزع على الموظفين المتميزين في ادائهم وعلى كل من ساهم في اكتشاف التهرب من الضريبة او ضبط السلع المهربة منها ويتم ذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

الباب الثالث عشر

بدل الخدمات

المادة (٤٢)

يحدد الوزير بتعليمات يصدرها المبالغ التي يجب استيفاؤها من المكلفين مقابل المطبوعات وطوابع البندول والعلامات المميزة ومضاريف التحليل .

الباب الرابع عشر

التقادم وسقوط الدعوى والدين

المادة (٤٣)

- أ - لا ينظر في اي مطالبة او دعوى باسترداد الضريبة او الغرامات التي مضى على تأديتها اكثر من ثلاث سنوات .
- ب - يتمتع على الدائرة المطالبة بالضرائب والغرامات المستحقة وفق احكام هذا القانون بانقضاء خمس سنوات منذ تاريخ استحقاقها ما لم يوجد عذر شرعي يحول دون المطالبة خلال تلك المدة .

المادة (٤٤)

- أ - تسقط دعوى الحق العام في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل اذا لم تجر ملاحقة بشأنه .
- ب - تسقط العقوبة المحكوم بها بموجب هذا القانون اذا لم تنفذ بمضي خمس سنوات في الحكم الوجيه من تاريخ صدوره وفي الحكم الغيابي من تاريخ تبليغ للمحكوم عليه .
- ج - لا تسقط حقوق الدائرة المالية الثابتة بحكم قضائي او باقرار من المكلف بمرور الزمن .

الباب الخامس عشر

احكام عامة

المادة (٤٥)

- أ - تضمن الضريبة المستحقة على السلع التي توافق دائرة الجمارك على ادخالها ادخالاً مؤقتاً بكفالة بنكية او بأي ضمانات اخرى يحددها الوزير لحين زوال صفة الادخال .
- ب - اما السلع التي توافق دائرة الجمارك على وضعها في الاستهلاك المحلي فتستوفي الضريبة على هذه المواد وفق نسبتها النافذة في يوم تسجيل بيانات الوضع في الاستهلاك الخاص بها .
- ج - اذا كانت المواد المقبولة تحت وضع الادخال المؤقت ، مما يدخل في صناعة سلعة محلية خاضعة للضريبة فيتم استيفاء الضريبة عن هذه السلعة عند طرحها للاستهلاك المحلي وتسدد قيود الادخال المؤقت وفق معادلة التصنيع الموضوعة من قبل لجنة يشكلها المدير لهذه الغاية .

المادة (٤٦)

- أ - تقوم وزارة الصناعة والتجارة بتزويد الدائرة بنسخة من التسجيلات الصناعية والخدمية التي تصدر عن الوزارة التي يرغب منشؤها بانتاج سلع او تقديم خدمات .
- ب - يترتب على كل منتج لأي سلعة او مقدم لأي خدمة تزويد الدائرة بنسخة من الترخيص المعطى له خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله على الترخيص مع بيان وصف للسلعة التي سينتجها او

هكذا من المأهول

الخدمة التي سيقدمها .

ج - على منتج أي سلعة أو مقدم أي خدمة اعلام الدائرة عن فترات التوقف الكلي أو الجزئي لعمله وذلك خلال اسبوع من التوقف .

المادة (٤٧)

للمدير تأجيل دفع الضريبة المتحققة على أي مكلف ينتج سلعة محلية لمدة لا تزيد عن (٣٠) يوما عن الموعد المقرر لدفعها ، وذلك مقابل كفالة بنكية أو أي ضمانات أخرى يحددها الوزير وبموجب الشروط التي يقرها المدير للتأجيل .

المادة (٤٨)

تنشأ مراكز الادارة والرقابة والحماية للضريبة وتلقى بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير .

المادة (٤٩)

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٥٠)

تصدر التعليمات التنفيذية المنصوص عليها في هذا القانون من قبل الوزير وتنتشر في الجريدة الرسمية ويحدد فيها تاريخ سريانها .

المادة (٥١)

يلغى قانون الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ .

المادة (٥٢)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

صالح الزعبي

أمين عام مجلس الامة

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

جدول رقم (١)

ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات

رقم لسنة ١٩٩٤ بالسلع المعفاة

من الضريبة

- ١ - لحوم واحشاء واطراف صالحة للأكل طازجة او مبردة او مجمدة او مملحة او محفوظة في ماء ملح ، محضرات لحوم ومحضرات اسماك ورخويات او لافقرات مائية اخر .
- ٢ - اسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللاققرات المائية الطازجة ، المبردة ، المجمدة او المجففة او المملحة او المحفوظة بالماء والملح او المدخنة .
- ٣ - البان ومنتجات صناعة الالبان .
- ٤ - عسل طبيعي .
- ٥ - المحضرات الغذائية المعدة اعدادا خاصا لتغذية الاطفال والمعوقين .
- ٦ - التمور .
- ٧ - الشاي بكافة انواعه .
- ٨ - البن .
- ٩ - الحبوب المقشرة او المشغولة بطريقة اخرى .
- ١٠ - دقيق الحبوب .
- ١١ - جرش وسميد الحبوب .
- ١٢ - البرغل .
- ١٣ - السمن النباتي والحيواني .
- ١٤ - الزيوت النباتية بما فيها زيت الزيتون .
- ١٥ - السكر .
- ١٦ - رب البندورة .
- ١٧ - الحلاوة .
- ١٨ - الطحينية .
- ١٩ - المعكرونة ، الشعيرية .
- ٢٠ - خبز وفطائر وكحك وغيرها من منتجات الخباز العادية .
- ٢١ - ملح الطعام .
- ٢٢ - قش وعلف وبقايا نفايات صناعات الاغذية ، اغذية محضرة للحيوانات .
- ٢٣ - الحبوب والائمار والنوى المعدة للبذار وان كانت محفوظة او معلبة .
- ٢٤ - الفوسفات .

هذا من الأصول

- ٢٥- حجر رملي خام ، حصي وحصى احجار مجروشه او مكسرة للخرسانة ورصف الطرق ، احجار ومواد كلسية مستعملة في صنع الكلس والاسمنت .
- ٢٦- الخلطات الاسفلتية والخلطات الاسمنتية .
- ٢٧- منتجات من الطوب والبلاط الاسمتي والطوب الحراري (المحلي الصنع) .
- ٢٨- زيوت نפט خام ومشتقاته وغازات نفطية وهلام نفطي وكوك ونفطي واسفلت وقار طبيعيان (باستثناء زيوت التشحيم ومواد التشحيم المكونة من زيوت تشحيم ومواد مضافة) .
- ٢٩- الذهب بجميع اشكاله المحلي والمجوهرات من ذهب ومعادن ثمينة اخرى واجزاءها والاحجار الكريمة .
- ٣٠- منتجات الصيدلة .
- ادوات واجهزة ومعدات للطب والجراحة او طب الاسنان او الطب البيطري بما فيها اجهزة التشخيص والعدسات الطبية واجهزة التصوير بالاشعة وجميع الاجهزة الطبية الاخرى .
- ٣١- الاسمدة بجميع اشكالها .
- ٣٢- البوتاس .
- ٣٣- مبيدات للحشرات والفطريات والاعشاب الضارة وسموم القواضم ومطهرات وموققات الانبات ومنظفات نمو النبات ومنتجات مماثلة اخرى .
- ٣٤- اغطية من بلاستيك للزراعة .
- ٣٥- عبوات تعبئة المنتجات الزراعية .
- ٣٦- الدفاتر المدرسية ودفاتر المحاضرات الجامعية ، الحقايب المدرسية اقلام حبر جاف ، اقلام رصاص ، اقلام تلوين والمحايات والبرايات والعلب الهندسية والمساطر .
- ٣٧- صواني التشثيل اللازمة للزراعة .
- ٣٨- ورق وورق مقوى من النوع المستعمل للكتابة او الطباعة .
- ٣٩- كتب ومطبوعات وصحف ومجلات ونشرات دورية مطبوعة او مصورة او مشتملة على اعلانات .
- ٤٠- الالبسة والاحذية المنتجة محلياً - الالبسة المستعملة والاحذية المستعملة .
- ٤١- الياف من حرير صخري مشغول مخاليط اساسها من حرير صخري او بقاعدة من حرير صخري وكربونات مغنيسيوم مصنوعات من تلك الخاليط او ميداسيتوس .
- الياف من زجاج ومصنوعاتها (المنتجة محلياً) بما في ذلك الصوف الصخري المصنع محلياً .
- ٤٢- بيوت البلاستيك الزراعي المنتجة محلياً .
- ٤٣- مدافئ تعمل بالكاز او الغاز المنتجة محلياً .
- ٤٤- جرارات زراعية .

- آلات البذر والغرس والشتل .
- محاريث .
- مجارف ورفوش ومحاضر ومقصات تقليم ومجزات اعشاب وعدد وأدوات زراعية يدوية اخرى .
- آلات وأجهزة وأدوات لجني وحصد او درس المحاصيل الزراعية بما فيها مكابس قش وعلف ومقصات عشب أو حشائش وآلات لتنظيف أو تصنيف أو فرز البيض والفواكه او غيرها من المحاصيل الزراعية .
- آلات تستعمل في الزراعة أو البستنة أو التحريج أو تربية الطيور أو النحل .
- أجهزة تفريغ وحضانة الطيور والدواجن .
- آلات حلب .
- ٤٥- آلات واجهزة تستعمل لتربية النحل .
- ٤٦- مضخات المياه والمضخات الفاطسة ومضخات ابار المياه .
- ٤٧- بولدوزرات وجرافات وآلات تسوية وكشط اخرى (سكرشير) وآلات الحفر والتكبير وآلات غرز أو نزع الأوتاد وجرافات الثلج .
- ٤٨- سيارات الاسعاف وسيارات نقل للموتى المصممة خصيصاً لهذه الغاية .
- سيارات اطفاء الحريق .
- سيارات معدة اعدادا خاصا لتقاد باليدن دون الرجلين لاستعمال المقعدين .
- ٤٩- الأثاث المنتج محلياً .
- ٥٠- ما يعنى بقانون تشجيع الاستثمار .
- ٥١- أجهزة اطفاء الحريق ، وأجهزة الانذار ، وأجهزة تنقية الهواء والسوائل للمحافظة على البيئة .
- ٥٢- خلاطات الباطون وخلاطات الخلطة الاسفلتية وكاشطات الاسفلت والكسارات والكرابيل والاقشطة الناقلة .
- ٥٣- حفاظات الاطفال المصنعة محلياً .
- ٥٤- مصنوعات الشمس المصنعة محلياً (البطاطا المقلية) .
- ٥٥- حرامات وبطانيات وفرشات الصوف واللحف والبشاكير (المنتجة محلياً) .

صفحة (٢) تابع جدول رقم (٢)

الرقم	التصنيف	وحدة الاستيفاء	ضريبة الامتلاك الحالية	ضريبة المبيعات المفترضة
			محلي	محلي
٢٠	الفران مايكرويف واجزاءه	للقيمة	-	20
٢١	الاجهزة السينمائية واجزاءها	للقيمة	-	20
٢٢	تجهيزات صناعية ، مصنوعات من شعر بشري	للقيمة	-	20
٢٣	الزئبق	للقيمة	-	20
٢٤	اسلحة وتخزين واجزاءها	للقيمة	-	20
٢٥	تجهيزات مطبوعة واغصان مطبوعة للزينة مبيضة او مصبوبة او مشربة او مخضرة بطريقتة اخرى	للقيمة	-	20
٢٦	الكافيار وابدانه والجسموري والقرنيس	للقيمة	-	20
٢٧	تجهيزات واغصان وبراعم جبرى عليها عمليات التصنيع	للقيمة	-	20
٢٨	كالتجاليك	للقيمة	-	20
٢٩	تويلاك	للقيمة	20	20
٣٠	لحوات موسيقية اجزاءها	للقيمة	20	20
٣١	مسجلات الصوت والمسموعة (الفيديو)	للقيمة	10	20

الرقم	الصفة	وحدة الاستيفاء	ضريبة الإستهلاك الحالية	ضريبة المبيعات المقترحة
١-	الآلات تصوير عدا الآلات الإحصائية	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
٢-	الآلات السمائية	القيمة	Z٢٥	Z٢٠
٣-	الشرائح الكهربائية من جميع المواد وأجزائها .	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
٤-	وحدات تكيف الهواء بما في ذلك الوحدات المنفصلة المكونة من وحدات داخلية وخارجية سواء ورنيت هذه المكونات معا أو كل على حدة وأجزائها .	القيمة	Z٢٥	Z٢٠
٥-	محضرات مطبوخة وتبريد وتجميد (إعدادها خارج الحلافة والأشنان ومساحيق نظيفة الجالد للظلال) .	القيمة	Z٢٥	Z٢٠
٦-	قتل رخام وجدران وسور ورق حائط	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
٧-	بلاط وترابيع للتبليط والجدران والموائد والنوافذ من منتجات خزفية .	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
٨-	سواء أكانت مورنته أم غير مورنته أو ملمعة أو غير ملمعة .	القيمة	Z٢٥	Z٢٠
٩-	القمريون من منتجات خزفية	القيمة	Z٥٠	Z٢٠
١٠-	كاميرات الفيديو	القيمة	Z٢٥	Z٢٠
١١-	الألعاب النارية	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
١٢-	أجهزة لنقل الآلات المتحركة وأجزائها .	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
١٣-	الرخام والجرانيت والبرمر المصنوع	القيمة	-	Z٢٠
١٤-	مظلات الشراطيح والحدائق	القيمة	-	Z٢٠
١٥-	مصنوعات من رخام أو مرمر	القيمة	-	Z٢٠
١٦-	تأثيل واصناف الزينة والزخرفة من جميع المواد .	القيمة	-	Z٢٠
١٧-	ورق اللعب	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
١٨-	تأظمة إرسال أو استقبال صخر	القيمة	Z٢٠	Z٢٠
١٩-	الأشجار الصناعية وأجزائها .	القيمة	-	Z٢٠
٢٠-	لحواض المساج وتجهيزاته	القيمة	-	Z٢٠

۱۰۰

جدول رقم (٦)
ملحق بملفون الضريبة العامة على المبيعات رقم () لسنة ١٩٩٤ بالسلع
المناعة لضريبة دوعية مطلوبة حسب النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة

[illegible]

صفحة (٢) تابع جدول رقم (١)

الرقم	الصف	وحدة الاستيعاب	ضريبة الاستهلاك الحالية	الصف القديم	وحدة الاستيعاب	ضريبة المبيعات القديمة	ملاحظات
			فلس ديبل	فلس ديبل	فلس ديبل	فلس ديبل	
			فلس ديبل	فلس ديبل	فلس ديبل	فلس ديبل	
١٩	ب - سمكيات المصريات القارية	الاسطوانة	١٩	١٩	١٩	١٩	
٢	١ - في اسطوانة تنتج ٩١ قارورة	الاسطوانة	٢	٢	٢	٢	
٣	٢ - في اسطوانة تنتج ٤٨ قارورة	الاسطوانة	٣	٣	٣	٣	
٤	٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤	٤	٤	٤	
٥	٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥	٥	٥	٥	
٦	٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦	٦	٦	٦	
٧	٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧	٧	٧	٧	
٨	٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨	٨	٨	٨	
٩	٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩	٩	٩	٩	
١٠	٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٠	١٠	١٠	١٠	
١١	١٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١١	١١	١١	١١	
١٢	١١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٢	١٢	١٢	١٢	
١٣	١٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٣	١٣	١٣	١٣	
١٤	١٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٤	١٤	١٤	١٤	
١٥	١٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٥	١٥	١٥	١٥	
١٦	١٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٦	١٦	١٦	١٦	
١٧	١٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٧	١٧	١٧	١٧	
١٨	١٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٨	١٨	١٨	١٨	
١٩	١٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٩	١٩	١٩	١٩	
٢٠	١٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	
٢١	٢٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢١	٢١	٢١	٢١	
٢٢	٢١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	
٢٣	٢٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	
٢٤	٢٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	
٢٥	٢٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	
٢٦	٢٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	
٢٧	٢٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	
٢٨	٢٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	
٢٩	٢٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	
٣٠	٢٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	
٣١	٣٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣١	٣١	٣١	٣١	
٣٢	٣١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	
٣٣	٣٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	
٣٤	٣٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	
٣٥	٣٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	
٣٦	٣٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	
٣٧	٣٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	
٣٨	٣٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	
٣٩	٣٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	
٤٠	٣٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	
٤١	٤٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤١	٤١	٤١	٤١	
٤٢	٤١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	
٤٣	٤٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	
٤٤	٤٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	
٤٥	٤٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	
٤٦	٤٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	
٤٧	٤٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	
٤٨	٤٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	
٤٩	٤٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	
٥٠	٤٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	
٥١	٥٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥١	٥١	٥١	٥١	
٥٢	٥١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	
٥٣	٥٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	
٥٤	٥٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	
٥٥	٥٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	
٥٦	٥٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	
٥٧	٥٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	
٥٨	٥٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	
٥٩	٥٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	
٦٠	٥٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	
٦١	٦٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦١	٦١	٦١	٦١	
٦٢	٦١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	
٦٣	٦٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	
٦٤	٦٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	
٦٥	٦٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	
٦٦	٦٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	
٦٧	٦٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	
٦٨	٦٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	
٦٩	٦٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	
٧٠	٦٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	
٧١	٧٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧١	٧١	٧١	٧١	
٧٢	٧١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	
٧٣	٧٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	
٧٤	٧٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	
٧٥	٧٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	
٧٦	٧٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	
٧٧	٧٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	
٧٨	٧٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	
٧٩	٧٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	
٨٠	٧٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	
٨١	٨٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨١	٨١	٨١	٨١	
٨٢	٨١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	
٨٣	٨٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	
٨٤	٨٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	
٨٥	٨٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	
٨٦	٨٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	
٨٧	٨٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	
٨٨	٨٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	
٨٩	٨٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	
٩٠	٨٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	
٩١	٩٠ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩١	٩١	٩١	٩١	
٩٢	٩١ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	
٩٣	٩٢ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	
٩٤	٩٣ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	
٩٥	٩٤ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	
٩٦	٩٥ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	
٩٧	٩٦ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	
٩٨	٩٧ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	
٩٩	٩٨ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	
١٠٠	٩٩ - في اسطوانة تنتج ٢٥ سماتير	الاسطوانة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

الرقم	المصنف	وصفة	مخرقية الاستهلاك العاليه	الصفه المقتصره	الاسم المستورد	مطلبي	مطلبي	مخرقية المبيعات المخرقية
٨ -	الكحول المخلو من مصنع كحول الى مصنع سفروسل ^٢ رومبي ^٢ جابلو ساك	الكحول بخرية ١٠٠ بخران جابلو ساك	٤٥	-	٤٥	-	١٥٥	١٥٥
٩ -	الكحول الذي يحتوي على اقل من ٢٥٪ من الكحول	١ - اصبه قوره	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٠ -	١ - اصبه قوره	٢ - غيرها	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١١ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٢ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٣ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٤ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٥ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٦ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٧ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٨ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
١٩ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٠ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢١ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٢ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٣ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٤ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٥ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٦ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٧ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٨ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٢٩ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٠ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣١ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٢ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٣ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٤ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٥ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٦ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٧ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٨ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٣٩ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٤٠ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٤١ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٤٢ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٤٣ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٤٤ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١
٤٥ -	١ - الكوراك	٢ - الكوراك	١٧١	١٥٥	١٧١	١٥٥	٨١١	٨١١

[illegible]

جاء في

هكذا من الأهل

الرقم	الصفة	وحدة الاستيعاء	مزرية الاستيعاء الحالية	مزرية البيوت القديمة	مزرية البيوت القديمة مستقورة
	ب - المساهمة للقوات المسلحة الأردنية:				
١	١ - فيلادلفيا سور - ١٠٠ ملم	الطبيب الواحد ٢٤٢		٢٤٢	
٢	٢ - جولد ستار	=		٢١٢	
٣	٣ - قوبه توتشي	=		٢٤٢	
٤	٤ - فيلادلفيا ٨٠ ملم	=		٢١٧	
٥	٥ - فيلادلفيا ٨٠ ملم	=		٢١٧	
٦	٦ - ١ - ريم اكسترا	=		٢٥١	
٧	٧ - ريم سورير	=		٧٨٨	
٨	٨ - كمال	=		٢١٧	
٩	٩ - غيرها	=		١٩٧	
	ج - المساهمة للهيئات السياسية والديوان الملكي وعاليه والسوق الحر:				
١	١ - فيلادلفيا سور - ١٠٠ ملم	الطبيب الواحد ٢١٧		٢١٧	
٢	٢ - جولد ستار	=		٢١٧	
٣	٣ - قوبه توتشي	=		٢١٧	
					٧٠٠٠

الرقم	الصفة	وحدة الاستيعاء	مزرية الاستيعاء الحالية	مزرية البيوت القديمة	مزرية البيوت القديمة مستقورة
	ب - المساهمة للقوات المسلحة الأردنية:				
٤	٤ - فيلادلفيا ٨٠ ملم	الطبيب الواحد ٢١٧		٢١٧	
٥	٥ - فيلادلفيا ٨٠ ملم	=		٢١١	
٦	٦ - ١ - ريم اكسترا	=		٢٤٤	
٧	٧ - ريم سورير	=		٢١٧	
٨	٨ - كمال	=		١٩٨	
٩	٩ - غيرها	=		٢١٧	
١٠	١٠ - السيلندر المستوردة:				
١	١ - ككت	الطبيب الواحد ٢٤٠		٢٤٠	
٢	٢ - مارلجود	=		٢٧٠	
٣	٣ - رومان انترنشنال	=		٢٧٠	
٤	٤ - كارتير	=		٢١٠	
٥	٥ - رومان كيج سايبر	=		٢١٠	
٦	٦ - سالك كت	=		٢٤٠	
٧	٧ - ١ - ويستون	=		٢٤٠	
٨	٨ - جولد كوست	=		١٠٠	
٩	٩ - فيلادلفيا	=		١٠٠	
١٠	١٠ - دي	=		١٠٠	
١١	١١ - غيرها	=		٢٧٠	

تعتمد جدول العميرة وشروطها لتفسير السلع الواردة في هذا الجدول

REH1017

جدول رقم (٤)

ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم
بالخدمات الخاضعة للضريبة لسنة ١٩٩٤

- ١ - خدمات النقل السياحي والمكاتب السياحية وتأجير السيارات السياحية .
- ٢ - خدمات البريد السريع .
- ٣ - خدمات الأمن والحماية والحراسة .
- ٤ - خدمات التنظيف .
- ٥ - خدمات مواقف السيارات بالأجرة .
- ٦ - خدمات محلات الألعاب السياحية والترفيهية .
- ٧ - خدمات مكاتب استخدام الأيدي العاملة .
- ٨ - خدمات صالات الحفلات والأعراس .
- ٩ - خدمات محلات تأجير أجهزة وأشرطة الفيديو .
- ١٠ - خدمات محلات التصوير بجميع أنواعه عدا التصوير الطبي بما في ذلك الأشعة .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح من
الاخ سمير حباشنة ، بان مكتب المجلس يصدر
بيان حول الاحداث في اليمن ، وسوف يقوم
المكتب بذلك ، وهناك اقتراح آخر ، من الاخ
محمد داوود والدكتور نزيه عمارين بان يصدر
مكتب المجلس بيان شكر للحكومة الفرنسية
على موقفها من موضوع التفتيش على ميناء
المقبة .

اصوات : موافقة .

« انتهت الجلسة »

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
دولة السيد طاهر المصري

بيان صادر عن مجلس النواب الاردني
حول

الاحداث المؤسفة في القطر اليمني الشقيق

يتابع مجلس النواب الاردني بقلق بالغ ، وبأسف عميق الانباء التي تتوارد من القطر اليمني الشقيق حول الاحداث الدامية المؤسفة الدائرة هناك ، وما يرافق ذلك من سقوط آلاف الضحايا ، ومن تدمير للكثير من المنجزات التي حققها الاخوة اليمنيون ، وفي مقدمتها الوحدة اليمنية ، النواة الأساس للمشروع الوحدوي العربي .

ان مجلس النواب الاردني ، ومن منطلق الأخوة العربية ، والحرص على كل ما هو ايجابي عربي ، والمتمثل في رعاية الاردن لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق ، والسعي لتنفيذ بنودها ، وتحقيق المصالحة ليناشد الأخوة في اليمن الشقيق العمل على نبذ استخدام السلاح والعنف ، وعلى الاحتكام الى النهج الديمقراطي ، والابقاء على لغة الحوار والتفاوض ، وتسخير الامكانيات كلها من اجل عملية التنمية الشاملة .

كذلك فان المجلس ليناشد الاخوة اعضاء مجلس النواب اليمني القيام بدورهم الفاعل والايجابي في الحفاظ على وحدة اليمن ، وعلى مكتسبات اهله وشعبه .

وفي الوقت ذاته ، فان مجلس النواب الاردني يعلن شجبه واستنكاره لأي محاولة قد تقوم بها أي جهة من أجل دفع مسارات القضية اليمنية في غير مسارها الوطني اليمني .